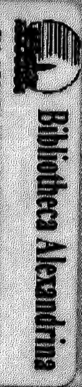
د. عبد السلام التونجي

الايمان بالقضاء والقدر







الإيمان

بالقضاء والقدر

الطبعة الثانية

1426 ميلادية

الإيداع بدار الكتب الوطنية

بنغازي رقم: 1990/809 افرنجي

الجماهيرية العظمى

مَنشورَات



هاتف رقم 4800730 - 4800294 - بريد مصور 4800293 - ص.ب. 2662

طرابلس - الجماهيرية العظمى

د. عبد السلام التونجي

الايمان
بالقضاء والقدر





إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير ذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على جملة البشر.

«العماد الأصفهاني»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الله، والكون، والإنسان، والموت، والساعة، والبعث، والحشر، والحساب، والميزان، والجنة، والنار، أسماء تدل على مسميات لمدلولات متميزة بحقائق يقينية حسية أو عقلية، أو نقلية، ولئن كان بعضها يصعب إدراكه بالعقل وحده، فبعضها الآخر ميسور إدراكه بالنظر والعقل أو بالخبر اليقيني، مما يتعين على المسلم الإيمان بما وإن لم يتحقق مضمونها في هذه الدنيا وأنها لا تزال محجوبة عنا، بل لا وجود لها إلا في علم الله سبحانه وتعالى. وقد اقتضت العقيدة الإسلامية أن يكون الإيمان بها ركناً من أركانها، لأنها أحداث هامة متصلة بحياة الإنسان وبقيمها الروحية، وبها يتحقق السلوك الأمثل للإنسان، ويطمئن لحياته في هذه الدنيا طالما يدرك أن هذه الأحداث والوقائع سيمر بها الإنسان بعد موته، وأن الساعة لا ريب فيها وأن الأجساد ستحشر مع أرواحها يوم القيامة حيث تتم المساءلة والمحاسبة في يوم الحساب، ويساق الذين كفروا إلى جهنم زمراً تبعاً لمقتضى العدل الإلهي. وأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فقد بشروا:

﴿أن لهم جنت تجري من تحتها الأنهٰر﴾. هذه الأمور لم يأت الخبر اليقيني فيحدثنا أنها واقعة لا ريب فيها، لما كان للعقل من سبيل لتصورها، بل لما استطاع أن يقبلها لأنه عاجز عن تصورها، لأنه ما من إنسان سبق له أن شاهدها أو جرّبها، أو مر بنموذج منها حتى يستطيع إدراكها عن طريق القياس، هذه القيم الكونية في الوجود يقتضي الإيمان بها وإن كانت لا تقع تحت الحواس ولا يقتضيها بداهة العقل باعتبارها من الغيب. وأن من الغيب

مما لا دليل عليه وهو مقصور على الذات الإلهية.

قال تعالى:

﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[1].

ومن الغيب ما ورد النص عليه وأقيم الدليل على وجوده من عقل أو خبر يقيني كوجود الخالق وإرسال الرسل والأنبياء، وما يتعلق بذلك من الأحكام الشرعية ووجود الملائكة والإيمان بهم، واتصاف الله سبحانه وتعالى بصفات تفرد بها، من علم وإرادة، وسمع، وبصر، وقدرة. وهو القادر وهو القاهر فوق عباده خلق كل شيء وخلق الإنسان فعدله في أي صورة ما شاء ركبه، وهداه فبهدايته عرف الإنسان ربه، وعرف الكون، وأدرك أنه لم يخلق عبثاً، إنما خلق لرسالة إنسانية وغاية سامية، فالله إذ خلق الإنسان وعلّمه البيان، وفضّله على الملائكة. وسخّر له ما في السموات وما في الأرض من أفلاك وكواكب، وأرض وبحار، وأحاطه علماً بها وبما فيها من أسرار غاية في الدقة والإبداع. خلقت تبعاً لقواعد مقررة عقلاً، بمقتضى قاعدة عامة ثابتة مقتضاها وجود علة لكل معلول. وأن لكل موجود لا بد له من سبب في وجوده. بمعنى أن قانون السببية هو الذي يحكم جميع الموجودات سواء علمنا بها أم لم نعلمها.

هذه المعارف سواء توصلنا إليها بالعقل أو عن طريق الإخبار اليقيني فهي قد وجدت لإثراء الفكر الإنساني وإنارة السبيل لسلوك الإنسان، بغية هدايته بما فيه مصلحته، لا سيما وأن الله سبحانه وتعالى قد فضّل الإنسان على كثير مما خلق، وذلك بما متّعه من الخيرات، وبما سخّر له لخدمته وبما أوجب عليه من سلوك واجب الاتباع، تبعاً لشريعة ضابطة، والتي بها تتحدد الأوامر والنواهي وتقام في ضوئها المساءلة في الدنيا والآخرة. كل هذا بغية تحقيق سعادة الإنسان وهي الحكمة المتوخاة من خلقه باعتباره قد حمل رسالة الخلافة في الأرض وهو المسؤول عنها، وإن لم يكن ذلك لكان خلقه في الدنيا عبثاً، والله منزّه عن ذلك.

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 59.

قال تعالى:

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ * فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾[1].

فمعرفة الإنسان لنفسه وما يحيط به من تكليف ومساءلة ومن خلق مسخر له سواء كانت بحقائق حسية مرئية أم بحقائق اعتقادية غير مرئية، فقد أمر الله سبحانه وتعالى بالإيمان بها، وعلى الإنسان المتمتع بهذه القيم الجسدية والروحية التي منحه الله إياها، وفضله بها على كثير من مخلوقاته، أن يعلم أنه مساءل في هذه الدنيا وفي الآخرة يوم الحساب، عما عمل فيما علم ليكون ذلك دافعاً ليتحسّس خطاه في طريق الخير، وليستثمر القوة والطاقة المسخرة له، في سبيل إعمار الأرض وإقامة الخير، وتحقيق السعادة، تبعاً لما أودع الله في الدنيا من خيرات وما أقام فيها من قيم روحية إنسانية، ليسمو بها الإنسان، ولترسم سلوكه عن طريق ما بعث الله من أنبياء ورسل ليحققوا دعوة الله إلى الخير والمحبة والإيمان، في ضوء العقيدة الإسلامية ذات المعطيات الخالدة التي تقتضي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.

كل هذا في سبيل الإنسان ومن أجل الإنسان الذي خلقه الله وأحسن تقويمه وخلق فيه مشيئته واختياره لمن شاء أن يستقيم.

قال تعالى:

﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[2].

ومن هذا المنطلق يقتضي أن نعلم الحقائق التالية:

1 ـ خلق الإنسان في هذا الكون وقد سخرت له الدنيا بمقدارتها وإمكانياتها.

---

(1) سورة المؤمنون، الآية: 115 ـ 116.

(2) سورة التكوير، الآية: 29.

2 ـ خلق الإنسان في هذه الدنيا على صورته وفصيلته دون تبديل أو تطوير لخلقه نوعياً أو كيفياً.

3 ـ خلق الإنسان مستخلفاً في الأرض.

4 ـ خلق الإنسان متمتعاً بعقل وحرية وإرادة يتصرف بمشيئته التي هي مشيئة الله سبحانه وتعالى، بحيث يسلك بها طريق الهداية أو الضلال.

5 ـ خلق الإنسان في هذه الحياة مكلفاً ومساءلاً لا بمقتضى العقيدة وأحكام الشريعة كل ذلك تبعاً لسلوكه وتصرفاته وأفعاله. إن خيراً فخير وإن شراً فشر، حيث يحيا ويموت ويبعث ويحاسب ويثاب أو يعاقب يوم الحساب.

كل هذه تتم بأمر الله سبحانه وتقتضي تبعاً للعقل أو الأخبار اليقيني، أن نؤمن بها، ولقد حثّ القرآن على الإيمان بعالم الغيب، وباليوم الآخر، وبالبعث، والحشر، وقيام الساعة ويوم الحساب وبالجنة والنار.

فقال تعالى في وجوب الإيمان بالغيب مشيراً إلى مقام المؤمنين بالغيب أنهم على هدى من ربهم:

﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[1].

هذا وقد بيّن الله أن من يكفر باليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً. ويبدو أن القرآن الكريم قد حضّ على وجوب الإيمان باليوم الآخر نظراً لأهمية هذا اليوم، وما فيه من حساب على أعمال الإنسان وما فيه من أهوال، فهو يبدأ بيوم البعث أو يوم القيامة، وقد ربط الله سبحانه وتعالى الإيمان باليوم الآخر بالإيمان بالله

(1) سورة البقرة، الآية: 1 ـ 5.

قال تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1].

فاليوم الآخر هو يوم يبدأ فيه البعث،حيث يعود الناس بأجسادهم وأرواحهم حيث يحيي الموتى ويبعث من في القبور قال تعالى:

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾[2].

وفي هذا اليوم الذي يبدأ فيه البعث ثم يتم الحساب لتتكشف حقائق الناس ويتميز الذين عملوا الصالحات عن المسيئين ليرى كل إنسان عمله ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[3].

إذ ليس من المعقول أن يستوي الخبيث مع الطيب.

قال تعالى:

﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[4].

وقال تعالى:

---

(1) سورة البقرة، الآية: 62.

(2) سورة الحج، الآية: 6 ـ 7.

(3) سورة الزلزلة، الآية: 7 ـ 8.

(4) سورة الجاثية، الآية: 21 ـ 22.

﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾[1].

فالإيمان باليوم الآخر إذن من مقتضاه الإيمان بحساب، والإيمان بالجنة، والنار.

قال تعالى:

﴿إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾[2]

كما أن الإيمان بيوم الحساب من مقتضاه الإيمان بأثر هذا الحساب من ثواب وعقاب أي من جنة أو نار، قال تعالى مشيراً إلى عقاب الكافرين:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾[3].

هذا كما أشار الله سبحانه وتعالى إلى ثواب الذين آمنوا وعملوا الصالحات قال تعالى:

﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾[4].

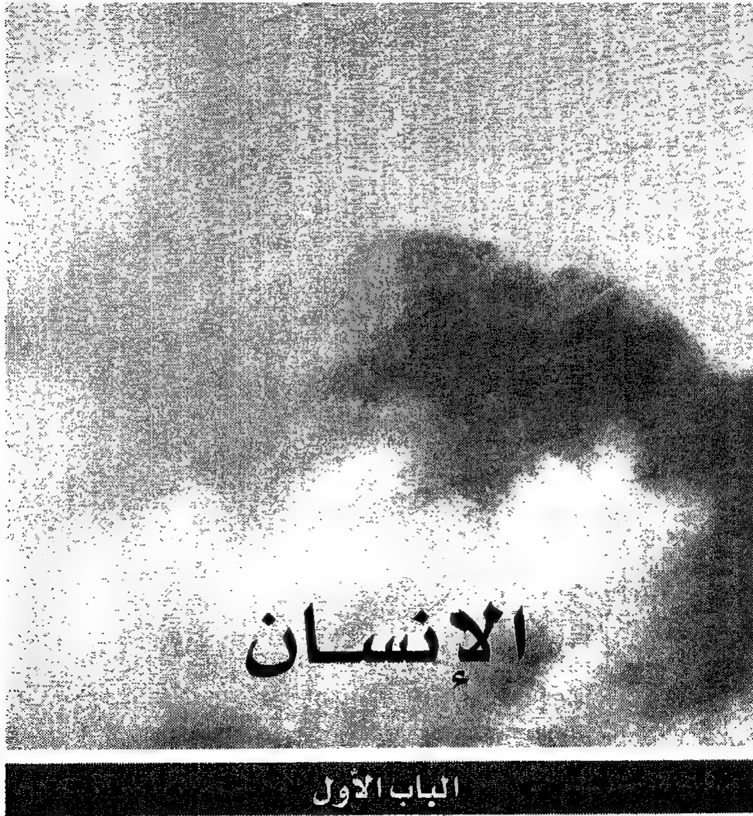
هذا وإننا بإذن الله سنحاول في بحثنا في هذا الكتاب أن نميط اللثام عن هذه القضايا فنبحث في هذا الجزء خلق الإنسان واستخلافه في الأرض وشروط هذا الاستخلاف من إدراك عقل، وحرية، وعمل، وإيمان وتكليف وطاعة، وقدرة، واستطاعة، ومسؤولية، كما نبحث أفعال الإنسان من حيث حسنها وقبحها، ومفهوم الهداية والضلال وأثرهما على الاختيار في ضوء العقل والشرع، ثم نبحث في مشيئة الله سبحانه وتعالى وأثرها على مشيئة

(1) سورة ص، الآية: 27.
(2) سورة غافر، الآية: 57 ـ 59.
(3) سورة النساء، الآية: 56.
(4) سورة البقرة، الآية: 25.

الإنسان من خلال أفعال الإنسان وتصرفاته، ثم ننتقل إلى دراسة موضوع القضاء والقدر فحواه ومدلوله وأثره في أفعال الإنسان وتصرفاته، كما نتعرض بشكل موجز إلى بعض الآراء والمذاهب المختلفة، نستعرض أفعال العباد من حيث الاختيار والجبر من خلال هذه المذاهب، ثم ننتقل إلى بحث الإيمان بالقضاء والقدر كجزء أساسي من العقيدة الإسلامية ومفهوم وشمول هذا الإيمان وأثره في سلوك الإنسان كدافع للعمل والجهاد، ومدى فعاليته في التقدم ونشر الدعوة الإسلامية وتحقيق النصر للأمة الإسلامية. هذا وسنفرد بحثاً خاصاً لموضوع اليوم الآخر على وجه الاستقلال.

وقد حاولنا في دراستنا اتباع الأسلوب المبسط البعيد عن الحشو والترهات والخرافات متعمدين فيما ناقشناه من مواضيع وردت في القرآن الكريم ومتستمدين قناعتنا وإيماننا منه فهو رائدنا وسبيلنا إلى المعرفة، وإني إذ أقدمه بين يدي القرّاء لا أبغي من ورائه إلاّ كشف الحقيقة مردداً ما قاله الحافظ بن عساكر: «فمن وقف فيه على تقصير أو خلل أو عثر فيه على تغيير أو زلل فليعذر أخاه في ذلك متطولاً وليصلح منه ما يحتاج إلى إصلاح متفضلاً، فالتقصير من الأوصاف البشرية وليست الإحاطة بالعلم إلاّ لبارىء البرية والله من وراء القصد.

د. عبد السلام التونجي


الإنسان
الباب الأول

الفصل الأول

خلق الإنسان

1 ـ خلق الإنسان وتسخير ما في الكون له:

من المسلّم بإيماننا أن الله سبحانه وتعالى أول بلا ابتداء وآخر بلا انتهاء، فلا أول لوجوده وهو غير مسبوق بأحد، كما أنه لم يسبقه عدم، فهو واجب الوجود في كل الوجود. وهو الآخر أيضاً، وأنه أزلي لا يلحقه الفناء بفناء العالم قال تعالى:

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[1]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[2]، كما أن من صفات الله أنه هو الظاهر. إذ وجوده مستدل عليه بكل ما في هذا الكون من مظاهر قوته وعلمه وإرادته.

قال تعالى:

﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[3].

فالله سبحانه وتعالى الخالق لكل شيء والعالم بكل شيء، خلق الإنسان والحيوان والنبات والجماد والسماء والأرض وما فيها من جبال وبحار وعوالم كلها مسخّرات للإنسان الذي خلقه وكرّمه وأحسن خلقه. ولئن كانت هذه المخلوقات والكائنات وترتيبها وتدرج خلقها أولها أو آخرها، أو عمرها، لم يتحدث عنها الشرع، بيد أن محاولات علماء طبقات

---

(1) سورة القصص، الآية: 88.

(2) سورة الرحمٰن، الآية: 26 ـ 28.

(3) سورة الحديد، الآية: 3.

الأرض والفلك في تحديد عمر الأرض وتطورها وأنها نشأت على هذه الصورة حديثاً وظهرت عليها الحياة وأن الحيوانات الثديية هي أول من بدأ ظهورها على الأرض وأن الإنسان منحدر عنها وبدأ على صورته الإنسانية هذه على الأرض منذ 50 مليون سنة[1]، ما هي بقناعتنا إلاّ من باب الظن والتخمين أو التقدير، فهي لا ترقى إلى مرتبة المعلومات القطعية الدلالة، ولكن الشيء الواجب الإيمان والتصديق به أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون وما فيه بمشيئته وقدرته. هذا الإيمان المطالبون به مستمد من القرآن الكريم، وهو الدليل القاطع بمعنى أن الله وحده خلق الكون متفرداً بقدرته وعلمه وإرادته وعدله وسمعه وبصره، قال تعالى مدللاً على هذه الصفات والقدرة.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2].

وقال تعالى:

﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[3].

وقال تعالى:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[4].

هذه القدرة العظيمة تظهر لنا بمجرد التأمل البسيط في هذا الكون وما فيه من سماوات وأرض واختلاف الليل والنهار، وما يعترينا من حياة وموت كل هذه تؤكد لنا مشيئة الله في خلقه.

قال تعالى:

(1) جورج جامبو، تاريخ الأرض.

(2) سورة الشورى، الآية: 11.

(3) سورة الأنعام، الآية: 103.

(4) سورة ق، الآية: 38.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَلَهُ ٱخْتِلَٰفُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[1]

وقال تعالى:

﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[2].

فقدرة الله سبحانه وتعالى تتم بإرادته فهو الذي يخلق ما يشاء ويتصرف بحكمته وإرادته انطلاقاً من قدرته وإرادته الذاتية.

قال تعالى:

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3].

وقوله تعالى:

﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[4].

وهكذا نجد أن مشيئة الله سبحانه وتعالى مطلقة غير محدّدة بنوع معيّن أو جنس معيّن من المخلوقات، وإذا كان الأمر كذلك فالإنسان إذن مخلوق بمشيئة الله على الصورة التي أرادها ووهب له ما يشاء ذكوراً أو إناثاً.

قال تعالى:

﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ

---

(1) سورة المؤمنون، الآية: 80.

(2) سورة النور، الآية: 45.

(3) سورة النحل، الآية: 40.

(4) سورة القصص، الآية: 68.

إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ * أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٞ قَدِيرٞ﴾[1].

هذا الإنسان الذي خلقه الله تعالى على هذه الأرض متعه بصفات وكوّنه على الوجه الذي يحقق له العيش والاستمرار في حياته، وزوده بالعقل والإدراك والحواس بما يجعله يعرف الخير من الشر، والحق من الباطل وكونه على هيئة مكرمة فأحسن خلقه وتقويمه. خلقه في الأرض من مادة الأرض من تراب، أي من عناصر تركيبها وسيعيده إلى التراب وسيبعثه مرة أخرى.

قال تعالى:

﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ كَٱلۡفَخَّارِ﴾[2].

وقال تعالى:

﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾[3].

وقال تعالى:

﴿مِنۡهَا خَلَقۡنَٰكُمۡ وَفِيهَا نُعِيدُكُمۡ وَمِنۡهَا نُخۡرِجُكُمۡ تَارَةً أُخۡرَىٰ﴾[4].

وفي هذه الآيات إشارة إلى أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان ليقوم بأداء رسالته في هذه الحياة بمعنى أنه لم يخلقه عبثاً أو يتركه سدى بل له دوره في الحياة وهو مساءل عن أفعاله وتصرفاته يحاسب عليها، لا سيما وقد سخّر له ما في السموات والأرض.

قال تعالى:

﴿أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ﴾[5]

---

(1) سورة الشورى، الآية: 49 ـ 50.

(2) سورة الرحمٰن، الآية: 14.

(3) سورة الحجر، الآية: 26.

(4) سورة طه، الآية: 55.

(5) سورة المؤمنون، الآية: 115.

وقال تعالى:

﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ * فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ * أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[1].

هذا الإنسان الذي خلقه الله في الأرض من تراب أضفى عليه الصفة البشرية المشتركة بينه وبين الأنبياء، إذ الأنبياء ما هم ألاّ بشر خلقوا أيضاً من تراب. وتسلسل الناس تبعاً لقوانين الحياة في المخلوقات فخلق الإنسان تبعاً لسنة التكاثر والتوالد فخلقه من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة تستقر في الأرحام إلى أجل ثم يخرج طفلاً ثم يبلغ أشدّه ثم يتوفاه الله.

هذا التسلسل الدقيق هو سنّة التكاثر بالنسبة للإنسان وهو في جميع الحالات وعلى اختلاف المراحل الخلقية قد خلق من نفس واحدة.

قال تعالى في إثبات خلق الأنبياء من تراب.

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾[2].

وقال تعالى في إثبات تطور النطفة واستكمال خلقها في الرحم.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ﴾[3].

---

(1) سورة القيامة، الآية: 36 ـ 40.

(2) سورة آل عمران، الآية: 59.

(3) سورة الحج، الآية: 5.

وهكذا نجد أن خلق الإنسان من صلصال من حمأ مسنون أو من طين كل هذه تدل دلالة واضحة على أن الإنسان خلق من تراب، وقد تكاثر عن طريق التوالد منذ آدم عليه السلام أول خليفة بشرية خلقه الله وخلق معه زوجه حواء ومنهما انحدر البشر رجالاً ونساءً، قال تعالى مشيراً إلى ذلك ومعرفاً بأصل حقيقة خلق الإنسان:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾[1].

2 ـ في تقويم خلق الإنسان وتكريمه وثبوت صورته:

خلق الله الإنسان منذ نشأته الأولى على هذه الخلقة المعهودة من استواء في القامة واعتدال في الخلق واحتواء العقل والإدراك والحس لم يتغير ولم يتطور نوعياً في خلقه فهو ثابت على الصورة التي أرادها له الله سبحانه وتعالى، وهذا ما عليه رأى جمهور العلماء من المسلمين وهو ما أخبرنا به القرآن في قوله تعالى:

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[2].

فالإنسان في هذه الآية ورد على سبيل العموم أي كافة أفراد الإنسان بدليل دخول «الـ» على إنسان، وهذه «الـ» هي للاستغراق، أي أن حسن التقويم مستغرق لعموم الأفراد على اختلاف عروقهم وأجناسهم من أسود وأبيض أو أصفر، من ذكر أو أنثى، أو آسيوي، أو أوروبي أو أمريكي أو أسترالي. كما أن عموم الإنسان الذي خلقه الله إنما خلقه على وجه سوى مستقيم معتدل على أحسن ما يكون من الاعتدال والاستقامة.

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ۞ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ

(1) سورة النساء، الآية: 1.

(2) سورة التين، الآية: 4.

فَعَدَلَكَ * فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[1].

وقد أشار الحديث إلى ذلك بما ورد في «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «خلق الله آدم على صورته».

وقد ذهب العلماء إلى أن المراد بالصورة هنا هي الصورة التي عليها الإنسان وهي الصورة نفسها التي كانت لآدم، لأن هذه الصورة منذ خلقت على هذا الشكل المعروف استمرت دون تطور أو تحول أو تغيير، فهي على هذه الصورة منذ نشأتها إذن وهي الصورة الثابتة لشكل الإنسان منذ آدم عليه السلام إلى يومنا هذا، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولا شك أن هذا من باب تكريم الله للإنسان الذي استخلفه في الأرض. وليس بصحيح من قال إن الإنسان قد ترقى من فصيلة القردة إلى الفصيلة التي هو عليها الآن. نتيجة للتطور النوعي في الهيئة والشكل، لا سيما وإن الله سبحانه وتعالى قد أخبرنا عن كيفية خلق للإنسان على هذه الصورة التي خلقه بها، وهذا الخلق مباشرة لم يكن عن طريق التطور بدليل قوله تعالى:

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[2].

فالخلق يفيد الإنشاء المباشر لا عن طريق التطوير، إذ التطوير والرقي لا يعتبر خلقاً، إنما يعتبر تدرجاً، فالخلق إذن منطلق بالأساس إلى النطفة المخلقة بخلقة الإنسان لا بخلقة حيوان متطور، وهذا ما أشار إليه القرآن.

بقوله تعالى:

﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾[3].

---

(1) سورة الانفطار، الآية: 6 ـ 7.

(2) سورة التين، الآية: 4.

(3) سورة الحج، الآية: 5.

هذا التسلسل في خلق الإنسان لم يتغير لأن النطفة في الأصل خلقت الإنسان وهو ما شاء الله خلقه وقد انفرد بعلمه وخلقه.

قال تعالى:

﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾[1].

هذه الحقيقة بخلق الإنسان على الصورة التي خلقه الله بها هي الواجب التسليم بها باعتبار أن الإيمان بالله يقتضي الإيمان بما جاء به القرآن في هذا الشأن، وهو الكلام الحق والخبر الصادق بالنص القاطع بتكريم الإنسان وخلقه على هذه الصورة منذ أول خلقه. ولا يرد مطلقاً إن تشابه بعض الحيوانات (القردة العليا) بالإنسان دليل على أن الإنسان انحدر نشوءاً وتطوراً من فصيلة القردة، إذ لو كان الأمر كذلك، فلماذا لم تتطور هذه القردة العليا فتكسب القوى العاقلة والتفكير، كما هو الشأن في الإنسان فالتشابه إذن لا يمكن أن يصلح دليلاً على انحدار هذه الحيوانات المشابهة للإنسان من أصل حيواني واحد.

الواقع إن ماهية الخلق لكل من الحيوانات والإنسان مختلفة منذ خلقها الله، فلا يمكن إذن للظروف الطبيعية على اختلاف أنواعها أن تكون هي العامل الأساسي في تطور الإنسان.

قال تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾[2].

هذه الآية فيها الدلالة القطعية على أن المراد بالنفس الواحدة هو سيدنا آدم ولا يمكن أن يكون الله قد خلق الإنسان من نفس واحدة وهو القرد. ويؤيد هذا ما ذهب إليه علم الوراثة «من أن الهيكل الأساسي للكائن الحي لا

(1) سورة الكهف، الآية: 51.

(2) سورة النساء، الآية: 1.

يمكن أن يكون وليد عوامل خارجية. إنما هو أصل ذاتي قائم في طبيعة خلقه، وهو أصل ذاتي حسب اقتران الصبغيات والناسلات لكل نوع وحده والادعاء بأن الأمر لم يكن على هذا النحو الوراثي في غابر الأزمان السحيقة زعم لا يؤيده الواقع المستمر، وهو مجرد زعم لا سند له من الواقع المشاهد»[1].

وعلى هذا فإن نظرية النشوء والارتقاء لا يمكن تطبيقها على البشر لأن الإنسان خلق من نفس واحدة، وهو الإنسان ولا يصح عقلاً أن يكون الإنسان مشتقاً خلقه من القرد. هذا وقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى ذلك إذ بين أنه خلق الإنسان من طين إذ قال سبحانه:

﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾[2].

هذه الآية قطعية الدلالة، على أن الإنسان خلق مباشرة على صورته الحالية فخلق الله سبحانه لآدم من طين وأمره للملائكة بالسجود له عقب تسوية بدن الإنسان ونفخ الروح فيه، كل هذا يدحض القول بنظرية النشوء والارتقاء وتطبيقها على الإنسان، وبالتالي يمنع قبول فكرة إن الإنسان منحدر عن القرد لا سيما وأن الإيمان يدعونا إلى تصديق ما جاء بكتاب الله سبحانه وتعالى، الذي نفى أن يكون البشر منحدراً عن القرد لا سيما وإن الإنسان متميز عن الحيوان بأنه نفس ناطقة ومفكرة. هذا بالطبع غير قائم في الحيوان، ولا يمكن أن ينال من هذا الرأي إن القرد أشبه بالإنسان أو إن الإنسان أشبه بالقرد من حيث الأعضاء والشكل الآلي، ولا يمكن أن يكون هناك قرابة نسبية بين الإنسان الناطق المفكر المخلوق في أحسن تقويم، وبين القرد والحيوان الأبكم المقلد الذي لا يملك القدرة على التفكير.

---

(1) حسن زينو، التطور والإنسان ص 17.

(2) سورة ص، الآية: 71 ـ 72.

3 ـ خلق الإنسان مستخلفاً في الأرض:

أن الإنسان الذي خلقه الله استخلفه في الأرض بعد إن متعه بالنعم التي أنعمها عليه من خبرات بما أودعه فيه من عقل وإدراك وأحاسيسه ليسلك في الحياة سلوكاً فيه كل السعادة والخير له وللمجتمع عن طريق إقامة علاقات تقوم على أسس من الحق والالتزام، بما تنتظم بها العلاقات بين الأفراد على أحسن وجه من خلال ضمانات تحقق المساءلة في حال الانحراف عن القواعد الواجبة الاتباع.

هذا السلوك بمقتضى حكمه الله لم تكن غايته السعادة في الدنيا فحسب، بل لا بدّ وأن يرمي إلى تحقيق السعادة في الآخرة بتطبيق ما أمر الله به أو نهى عنه، بمعنى إن الإنسان يجب عليه أن يراعي حقوق الله وحقوق العباد، كل هذا السلوك المتروك اختيار أسسه ـ إن خيراً أو شراً ـ إلى الإنسان، إنما يتم بهدى عقله الذي يميز بين الخبيث والطيب وبين الخير والشر وذلك تبعاً لمعطيات أنعم الله بها على عباده بما أرسل إليهم من الأنبياء والرسل مبشرين ومنذرين ويدخل هذا في شمول تكريم الله للإنسان بما خصه من فضله وميزه على كثير مما خلق مزوداً إياه بالعقل والتفكير والمعرفة، بحيث يستطيع الإنسان إقامة التعادل والتوازن في سلوكه ونهجه وفي خطواته وفي اختبار طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بينه وبين الله، وبينه وبين الناس، بحيث يدرك حقيقة وجوده والغاية التي وجد من أجلها، بمعنى أن يعرف نفسه فيعرف بذلك الله الذي خلقه وعدله وسواه في أحسن صورة ما شاء ركّبه. وبهذا يتعرف على حقيقة الدنيا، وما هو المطلوب منه فيها فيعرف قوانينها وأحكام الحياة فيها، وأنها دار فناء وإنه لا بد متوفاه الله وباعثه في الآخرة فيعرف بهذا ما هي الأعمال التي ستكون له ذخراً يوم القيامة، كل هذا يعلمه من خلال علمه بالله وبصفاته من علم وقدرة وإرادة وقوة، إلى غير ذلك من الصفات التي ذكرناها عند بحثنا الإيمان بالله[1].

وعلى هذا فإن الإنسان في هذا الكون إذا أودع الله فيه من خصائص صفاته وفيوضاته الربانية بريادة العقل، إنما أودعها فيه ليقين عليه التكليف

(1) راجع مؤلفنا، العقيدة في القرآن.

والمساءلة باعتبار أن الإنسان لم يخلق عبثاً بل خلق لهدف من عمل صالح وعباده ومراعاة حدود الله وحقوق العباد من خلال هذا الهدف الذي يقتضي تحقيقه بما متعه الله بالمقومات الذهنية والجسدية التي تساعده على تحقيقه تبعاً للغاية من وجوده. وهكذا نجد إن الله سبحانه وتعالى قد كرم الإنسان بما متعه من نعم وسخّر له ما في الأرض والسموات ورزقه من الطيبات، وبهذا فضله الله على كثير مما خلق بالدليل النقلي الثابت عن الله سبحانه وتعالى الذي يعلن في آيات عديدة تكريمه لبني آدم.

قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[1].

فدلالة التكريم هنا ما أنعم الله على الإنسان من نعم في الخلق وفي الرزق، وما متعه من قوى الإدراك، وقوى الأرزاق، وبما فضله على كثير مما خلق، سواء بالهيئة والصورة، أم بالهدف، بالعمل والعبادة، وهذا من كمال التكريم لإنسانية الإنسان التي بخصائصها عرف الإنسان نفسه بما كرمه به ربه قال تعالى مشيراً إلى هذا التكريم والتفضيل:

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[2].

فاستكبار إبليس وعصيانه لأمر الله، واستنكاره لتكريم آدم جعله من زمرة الكافرين، وهكذا نجد إن تكريم الله لبني آدم ثابت بصريح الآيات الواردة في القرآن الكريم كما إن هذا التكريم ثابت بالدليل العقلي أي بما يستنتجه وما يستخلصه العقل من الظواهر الطبيعية القائمة في هذا الوجود. ذلك أنه بمقتضى العقل نجد إن جميع هذه الظواهر خلقت لخدمة الإنسان، إذ لولا الإنسان لما كان لها أي فائدة! فإذا لم يكن الإنسان مخلوقاً فلمن هذا

(1) سورة الإسراء، الآية: 70.

(2) سورة البقرة، الآية: 34.

الكون؟ ولم يسخّر؟ لا شك إنه خلق وسخّر للإنسان، وإذا كان الأمر كذلك أليس في هذا منتهى التكريم والفضل، لهذا كان من مقتضى هذا التكريم إدراك الإنسان له. ومن هذا المنطلق فقد متع الله الإنسان بالعقل والإدراك والأحاسيس ليشعر بما يحيط حوله ويفكر فيما يراه من خلق السموات والأرض ليدرك حقيقة هذا الكون وأنه فعلاً سخر له، قال تعالى مشيراً إلى ذلك:

﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[1].

فالتفكير في كل ما يحيط بالإنسان، وإدراكه إنما هو من خصائص العقل الذي هو مشكاة المعرفة والذي به يدرك الإنسان أنه أرفع مرتبة في الخلق وأن هذا الكون سخّر لخدمة بني الإنسان.

على أن هذه المعرفة ما كانت لتتم لولا أن زود الله الإنسان بصفات ومكنات تحقق له هذه المعرفة، وهي العلم، والقدرة، والإرادة، وهذه الأمور هي من الخصائص التي أفردها الله تعالى للإنسان وخصّه بها ولهذا السبب على ما يبدو استخلف الإنسان في الأرض لحكمة من الله وتقدير من عنده قال تعالى:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[2].

على إن هذا الإنسان المستخلف في الأرض لم يستخلف عبثاً، إنما هو مكلّف بعقيدة وشريعة وأخلاق من مقتضاها جميعها العمل بما يحقق معنى الاستخلاف في الأرض، والغاية من هذا الاستخلاف بالطاعة لأوامر الله وتجنب ما نهى عنه. وإلى هذا أشار الله سبحانه وتعالى إلى هدف

(1) سورة آل عمران، الآية: 191.

(2) سورة البقرة، الآية: 30.

الاستخلاف فقال:

﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾[1].

فالاستخلاف في هذا المعنى المقصود في الآية يهدف إلى إقامة العدالة في الأرض، وتحقيق الخير وهدى الناس، وهو الحلق المقصود من تطبيق العدالة التي يجب أن تكون رائد كل إنسان وشعار كل حاكم، لأن في العدالة إقامة للحق، وإزهاقاً للباطل. وهذا ما يبعث على الحياة وتحقيق السكينة والطمأنينة فيها، فيمارس الناس في ظلها حريتهم في العلم والعمل والسلوك فالعدالة إذن هي المرتكز والأساس الذي يضمن دوام استمرارية العلاقات الإنسانية والتعاملية بين بني البشر، إذ حيث تفتقد العدالة يفتقد التعامل وتعم الجرائم وتسود الفوضى والفساد وبالتالي تفقد الحياة مغزاها، فالعدالة من هذا المنطلق هي روح الحياة وجوهرها، بها يحس المرء بطبيعته وحريته سواء وجدت القواعد القانونية أم لم توجد، وعلى هذا فهي أسبق من القانون، بل إن شئنا قلنا إنها روح القوانين وبدونها لا يستمر أو يستقر أي قانون وضعي. هذا وإذا كانت العدالة جوهر السلوك الإنساني الذي تستمر به الحياة، فمن البديهي أن تكون هي الأثر الكاشف المميز لطبيعة السلوك، وما إذا كان سلوكاً صحيحاً سليماً أو سلوكاً فاسداً ظالماً. لهذا كان السلوك أثراً من آثار الاستخلاف في الأرض، فلا يستخلف الظالم أو الكافر. بل إن الاستخلاف يستمر للمؤمنين الصالحين.

قال تعالى:

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[2].

وإذا كان الاستخلاف يقوم على ضمان فكرة العدالة التي هي أساس السلوك الإنساني سواء في العقيدة أو الشريعة أو الأخلاق، فالعدالة من هذا المنظور الشامل تعني الحق في هذا الوجود وهو ما ينشده الإنسان في عقيدته

---

(1) سورة ص، الآية: 26.

(2) سورة النور، الآية: 55.

وعبادته، وينشده في سلوكه وأخلاقه، فالعقيدة إذن حق، والعبادة حق، والسلوك الفاضل حق.

وعلى هذا فالعدالة إذن هي المرتكز الأساسي لحقيقة الاستخلاف. وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الشروط الواجب توفرها فيما يقتضي الاستخلاف؟ وما هي الآثار التي يجب أن تنجم عن هذا الاستخلاف بمعناه الشامل؟ وهذا يقتضينا بحث شروط الاستخلاف.

شروط الاستخلاف

الشرط الأول: الإيمان

من الأدلة الواضحة والثابتة أن الله سبحانه وتعالى يستخلف المؤمنين الصالحين الذين يؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقضاء خيره وشره. بمعنى إنه شروط الاستخلاف أن يكون الإنسان مؤمناً بالعقيدة التي أنزلها الله سبحانه وتعالى على عباده ـ ومن مقتضيات هذا الإيمان:

أ ـ الإدراك:

هذا الإدراك مقتضاه أن يدرك الإنسان إنه مخلوق بإرادة الله وقدرته، وأن كل ما في الوجود هو خلق الله سبحانه وتعالى، خلقه بعلمه وقدرته وإرادته لا يشاركه فيه أحد، وأن الخير بيد الله وهو على كل شيء قدير وهو الذي يستخلف من يشاء تبعاً لقواعد العدالة التي أقامها الله فمن اتبعها أحاطه الله بفضله وملكه ما شاء من ملكه. ومن حاد عنها نزع الله عنه نعمته، كل هذا تبعاً لمشيئته القائمة على العدالة والحق، ولا يظلم ربك أحداً.

قال تعالى:

﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[1].

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 26.

ب ـ العقل:

المراد بالعقل الطاقة الفكرية التي يدرك بها الإنسان أن الله قد خلقه وكرمه فخلق له العقل الذي به يتحقق الاستخلاف إن لم يكن هوميزانه، فلا يستخلف الله المجنون، والمعتوه أو السفيه. بل يستخلف العاقل الذي بعقله يستطيع أن يحقق مضمون الاستخلاف وهدفه. فبالعقل يدرك الإنسان وجوده وبإدراك ذلك يدرك حقيقة الله سبحانه وتعالى وأنه هو الذي خلقه ومتعه بالعقل وهداه به إلى طريق معرفته، ومن أهمل عقله فقد ضل ضلالاً بعيداً. وهكذا نجد أنه بنعمة العقل وخصائصه ومقتضياته يصل الإنسان إلى معرفة الحقيقة التي هي نتيجة لأعمال العقل لا لإهماله. وبهذا يميز الإنسان عن الحيوان. فنعمة العقل إذن هي التي رفعت الإنسان وجعلته في أعلى درجات المخلوقات. إذ بهذا العقل علم الإنسان وأدرك، وأحسن بالوجود سمعاً وبصراً وفؤاداً قال تعالى:

﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1].

فالإنسان إذن خصه الله بالعقل دون سائر مخلوقاته مما يتعين على الإنسان أن يستعمل عقله وسمعه وبصره ليصل بهداية الله إلى معرفة الحقيقة، وإلاّ كان ضالاً غافلاً، مأواه جهنم وساء مصيراً.

قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾[2].

---

(1) سورة النحل، الآية: 78.

(2) سورة الأعراف، الآية: 179.

ج ـ الحرية:

تقتضي الحرية في خصوص الإيمان أن يتصرف المرء ويقوم بأفعاله كما يشاء في حدود العقيدة الإسلامية وبما أمر الله به وما نهى عنه وذلك بزيادة العقل والهدي، وهي الحرية المطلوب تحقيقها لمن يستخلف في الأرض. فالخيار إذن قائم للإنسان وهو مقرون بحريته ومشيئته وبتسيير من عقله، لهذا كان الإنسان حراً فمن شاء اتبع هواه، كل هذا تحت طائلة المساءلة تبعاً لمعيار العقيدة وأحكام الشريعة الغراء، وفيصل الخيار في اتباع الهدى أو الضلال حدود الله، فمن ضل عنها فقد ضل ضلالاً بعيداً، فالضمانة لاختيار العقل طريق الخير، إذن إنما هو رهين في نطاق الحرية بمعرفة حدود الله التي رسمها في القرآن وبيّن بها الحق من الباطل وميّز الخبيث عن الطيب والحلال عن الحرام.

قال تعالى:

﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾[1].

هذه الحدود هي الواجبة الاتباع فلا يجوز تجاوزها أو تجاهلها وإلاّ عرّض المرء نفسه للمساءلة والعقوبة، لأن في ذلك ما يتنافى مع طبيعة الاستخلاف وهدفه وقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى عقوبة تعدي حدوده فقال:

﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[2].

وعلى هذا نستطيع القول إن حرية الإنسان وإن كانت مطلقة في عقيدته وتفكيره وعمله وسلوكه. وإن دليلها العقل الذي به يميز بين ما هو في صالح الإنسان أو غير صالحه، وإن هذه الحرية هي الأساس في السلوك والتوّجه نحو طريق الخير والشر، وهي وسيلة الإنسان للوصول إلى السعادة في الدنيا

---

(1) سورة البقرة، الآية: 229.

(2) سورة النساء، الآية: 14.

وفي الآخر، ومع ذلك فالإنسان لا يستطيع أن يطلق حريته على هواه دون أن يتقيد في عقيدته وعلمه وعمله وسلوكه الأخلاقي بحدود الله وشريعته بمعنى أن أعمال الإنسان وآثارها ترتد إليه.

قال تعالى:

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[1].

د ـ العمل:

إن من مقتضى الاستخلاف في الأرض العمل فيها في سبيل الخير لأن العمل واستمراره من مستلزمات استمرارية الحياة، وأنه يتحقق للإنسان بالعلم والتجربة بغية تأصيله وتطويره إلى ما هو أفضل لخيره وخير الإنسانية جمعاء، فلو وقف الإنسان دون عمل لما بقي لهذا الوجود من هدف، فالكون وما فيه من خصائص وقدرات وطاقات على اختلاف أنواعها، جميعها مسخّرة لخدمة الإنسان، ليحقق بالعمل الاستفادة منها بمعنى إن العمل يقتضي أن يكون منتجاً، لاستثمار هذه الطاقات والخيرات التي سخّرها الله للإنسان، والتي لا يزال الإنسان فيها قاصراً عن إدراك جميع أسرار الكون، وعلى الرغم من اكتشافه لعالم الفضاء وعالم الذرة وعالم الإلكترون.

فالاستخلاف في الأرض إذن لا بدّ وأن يقوم على أساس من العلم والعمل والتجربة وهو تكليف مطلوب من الناس جميعاً على اختلاف ألسنتهم وألوانهم، إذ بهذا يدرك الإنسان خالق هذا الكون وما فيه من سموات وأرض وما أودع فيه من أسرار للاستفادة من طاقاتها ومكوناتها قال تعالى:

﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾[2].

---

(1) سورة الزلزلة، الآية: 7 ـ 8.

(2) سورة الروم، الآية: 22.

الشرط الثاني: التكليف

إن مقتضى شروط الاستخلاف أن يدرك الإنسان أنه مكلف فالله سبحانه وتعالى لم يخلق الإنسان عبثاً في هذه الحياة، إنما خلقه وكلفه بالقيام بالتزامات أوجبها عليه من عقيدة وعمل وشريعة ومنحه حقوقاً تقتضي محافظتها ورعايتها، كما وحدّد له حدوداً أوجب عليه عدم تعديها أو تجاوزها، هذا التكليف بالعقيدة وما تقتضيه بشمولها من عمل، لم يكلف بها دون تبشير وإنذار، كي لا تكون له حجة قال تعالى:

﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[1].

فالله سبحانه وتعالى إذا أراد أن يستخلف الناس في الأرض أرسل لهم رسلاً مبشرين ومنذرين قال تعالى:

﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[2].

هذا التكليف المقصود به الإنسان الذي يميزه عن الحيوان، ذلك أن عالم الإنسان يجب أن يقوم على قواعد تضمن تنظيم علاقات الناس فيما بينهم بتشريع كامل تام، يقتضي إحترامه والعمل به وهو تشريع الله الذي يهدي به كل من ألقى السمع وهو بصير، قال تعالى:

﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[3].

هذه الشريعة نزلت لخير البشرية، إذ لم يشأ الله أن يترك الإنسان دون قواعد سلوكية لهذا أنزل شريعته منذ أن أنزل آدم على الأرض، فكان آدم

---

(1) سورة فاطر، الآية: 24.

(2) سورة النساء، الآية: 165.

(3) سورة البقرة، الآية: 38 ـ 39.

عليه السلام أول الرسل ثم توالت الشرائع على الأنبياء والرسل، فكانت تنزل تبعاً للبيئة والحاجة وطبيعة الناس، من حيث الشدة واللين إلى أن ختمت هذه الشرائع بشريعة محمد ﷺ، فكانت شريعة القرآن المنزّل عليه والدائمة والمستمرة والصالحة لكل زمان ومكان، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وينتهي الاستخلاف في الأرض.

وهكذا نجد أن الاستخلاف في الأرض كان مرماه تنظيم علاقة الإنسان مع خالقه وعلاقته مع نفسه، وعلاقاته مع غيره بغية استمرارية الحياة ودوامها وفقاً لعقيدة وتشريع يرسم نظاماً اجتماعياً إنسانياً، يضمن حسن سير الحياة ويقيم للإنسان حياته على أفضل ما تكون ليعمل باختياره من خلال حياته في هذه الدنيا وهو يعلم أنه مساءل على عمله فيثاب على فعل الخير ويعاقب على فعل الشر.

فسلوك الإنسان في هذه الحياة تبعاً لما متّعه الله به من قدرات ومعطيات عقلية، وإرادية، لاختيار عمله إن خيراً أو شراً، هل هو اختيار مطلق يتم من ذاته؟ أم إنه مقدر ومكتوب عليه؟ وهل أن هذا الاختيار يشمل كافة أعمال الإنسان وأفعاله وتصرفاته، سواء التي تمس ذاته أو التي تمس غيره، بمعنى أدق هل إن ما يصيب الإنسان من خير أو شر إنما يكون بفعله؟ أم أنه بتقدير من الله سبحانه وتعالى طالما أنه مستخلف في الأرض بأمر الله وفعله؟ هذا هو جوهر الموضوع الذي سنحاول سبر غوره لمعرفة هل الإنسان مسير أم مخير؟

وقبل التعرض لهذا الموضوع يحسن بنا أن نتعرض إلى معرفة الكيان الإنساني ذاته لنعلم المقومات في تصرفاته، وهل هي ذاته أم إنها خارجة عنه؟ بمعنى هل إن هذه المقومات في تصرفاته هي التي تحدّد اختيار الإنسان لتصرفاته؟ أم إنه لا أثر لها في الاختيار وإن أفعال الإنسان لا تتم بمشيئته إنما تتم بمشيئة الله؟ وبالتالي فهي لا تدخل في نطاق الإرادة الذاتية؟! أم أن منها ما يدخل في نطاق إرادة الإنسان، ومنها ما يدخل في دائرة إرادة الله سبحانه؟ تلك هي المعطيات لموضوع بحثنا، والتي يتوجب علينا كشف حقيقتها وسبر غورها، حتى نستطيع أن نصل بالنتيجة إلى حكم سليم ورؤية واضحة في موضوع القضاء والقدر.

الفصل الثاني

مقومات الإنسان في سلوكه وتصرفاته وأثرها في فهم القضاء والقدر

لا شك أن الله سبحانه وتعالى إذ خلق الكون وما فيه من موجودات وكائنات حية على اختلاف أنواعها، خلق فيه أيضاً الإنسان من أرقى مخلوقاته، وزوده بمقومات بما تقتضي طبيعة استخلافه في الأرض وذلك تبعاً لمشيئته وإرادته، فالله سبحانه إذ جعل الإنسان خليفة في الأرض سخّر له كل ما في هذا الكون لخدمته.

قال تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾[1].

وقال تعالى:

﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[2].

وقال تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا

---

(1) سورة لقمان، الآية: 20.

(2) سورة النحل، الآية: 5 ـ 7.

مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1].

فالاستخلاف إذن إنما تم بمشيئة الله وإراداته وكان ذلك لخير الإنسان ومصلحته قال تعالى: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[2].

فالاستخلاف قائم وماثل أمامنا، ومستمر باستمرار الإنسان، وتكاثره وتتابعه، على هذه الأرض، هذا الاستخلاف إنما تم بمشيئة الله ولا دخل للإنسان في وجود ذاته إذ أن خلقه تم بإرادة الله على خلاف أفعال الإنسان ذاته فهي بإرادته.

قال تعالى:

﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾[3].

فالإنسان وما فيه من مقومات وجوده الذاتي والقائمة فيه والمتصلة به، من عقل، وإرادة وقدرة وحواس. إنما هي من خلق الله سبحانه وتعالى زودّ الإنسان بها، وهي مقومات لوجود الإنسان الذاتي، إذ لا يمكن أن يتم الاستخلاف دونها، طالما أن الاستخلاف يهدف إلى عمارة هذا الكون.

قال تعالى:

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[4].

فالمخلوقات في هذا الكون وما فيه من أجسام أو وقائع، أو حركات كونية منظورة أو غير منظورة معلومة، كالأرض والسموات والكواكب، واختلاف الليل والنهار، والفصول. والحيوان والنبات، ونموها وحركاتها،

(1) سورة النحل، الآية: 14.
(2) سورة البقرة، الآية: 30.
(3) سورة الأعراف، الآية: 185.
(4) سورة هود، الآية: 61.

والإنسان ووظائف أعضائه كحركات القلب، والدماغ والبصر والأبصار، واليقظة والنوم والدورة الدموية، والحياة والموت، كل هذه من خلق الله وإرادته ولا دخل للإنسان فيها، ولا يملك أن يأمرها بالعمل أو يمنعها عنه. وهو بالتالي غير مكلف إلاّ بالمحافظة عليها، ولا ثواب ولا عقاب يترتب عليه نتيجة لحركتها وسلوكها.

قال تعالى:

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2].

هذه المخلوقات لا كسب لأحد فيها، وهناك تصرفات ووقائع تتم بإرادة الإنسان وقدرته وحريته واختياره، بيد أن هذه كلها إذ تتم نتيجة لمقومات خلقها الله في الإنسان وهي العقل، والإرادة والحرية، والإلهام وهي الملكات القائمة في الإنسان.

هذه التصرفات والوقائع التي تتم على يديه إنما تتم نتيجة لتوجيه الإرادة نحو الخير أو توجيهها نحو الشر. فتكون النتيجة لهذا إن خيراً فخير وإن شراً فشر، بمعنى إنها خاضعة إلى التوجيه إذا وجهت نحو الخير فهي أعمال خيرة وإن كان التوجيه نحو الشر فهي من أعمال الشر. ويحسن بنا هنا إن نشرح بعض هذه المقومات الأساسية في تصرفات الإنسان وأفعاله وهي:

1 ـ العقل:

إن العقل إذ يقرر الفعل إنما يقرره بعد أن يدركه الإنسان فينفذه تبعاً

(1) سورة آل عمران، الآية: 190.

(2) سورة النحل، الآية: 78.

لذلك، وبهذا يكون الفعل قد تم باختيار الإنسان نفسه، وهذا هو الأصل «كما يشهد سليم العقل والحواس من نفسه أنه موجود ولا يحتاج إلى دليل يهديه. ولا معلم يرشده، كذلك يشهد أنه مدرك لأعماله الاختيارية، يزن نتائجها بعقله ويقدرها بإرادته، ثم يصدرها بقدرة ما فيه، ويعد إنكار شيء من ذلك مساوياً لإنكار وجوده في مجافاته لبداهة العقل، كما يشهد بذلك في نفسه يشهده أيضاً في بني نوعه كافة متى كانوا في سلامة العقل والحواس»[1].

فالعقل إذن هو الأساس والرائد في الاختيار، وبالتالي تتحقق المسؤولية بوجوده فهو ركن فيها ولا تتحقق دونه، فحيث يتوفر العقل توزن الأعمال به، ويحكم عليها إن كانت خيراً أو شراً، فالإنسان بتزويد الله له بالعقل والإرادة يضحي حراً يملك التحكم في طريقه ويختار السبيل الذي يراه، وهذا يقتضيه أمر الدين، ويحض عليه، إذ لا يسوغ للإنسان أن يتجاهل ما وهبه الله من عقل وحرية وقوة، والتي هي ميزان تصرفاته وأفعاله. بل إن استعمال العقل مما تقتضيه سلامته يقود بهداية الله إلى الإيمان.

إذ بالعقل والتفكير يتوجه الإنسان نحو الخير أو الشر بكل حرية دون إكراه أو ضغط. إذ لا إكراه في الدين، لأن الأعمال بطبيعتها إرادية وأساسها حرية الاختيار فالإكراه إذن يتنافي مع طبيعة العقيدة التي من أسسها الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره، لا سيما وأن الإيمان اتجاه نفسي ينبع من القلب بدلالة العقل والهدى، فلا يسوغ إذن أن يقوم على الإكراه. وهذا ما أرشدنا الله سبحانه وتعالى إليه مخاطباً رسوله بعدم قيام إيمان المكره، وبالتالي عدم إكراه الناس على الإيمان لأن الإكراه يتنافى مع طبيعة العقيدة فضلاً عن إنه يحجر العقل.

قال تعالى:

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ

(1) محمد عبده، رسالة التوحيد، ص 65، مطبعة المنار بمصر، الطبعة الخامسة 1346 هـ.

﴿ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾[1].

فإذا كانت العقيدة وهي الإيمان مردها إلى اختيار العقل لها، وهي أهم حدث في حياة الإنسان، فمن باب أولى أن تكون باقي تصرفاته وأفعاله مردها إلى اختيار العقل هي الأخرى. فالعقل حيث يختار، يقتضي أن يكون الإنسان مدركاً لهذا الاختيار، بمعنى أنه بفعله «يميز بين الحق والباطل في العقائد، وبين الخير والشر في الأفعال، وبين الصدق والكذب في الأقوال»[2].

ويكون بذلك مدركاً للعقيدة والأفعال والأقوال. فالعقل إذن هو العنصر الأساسي في الاعتقاد والتكليف، وبه يتميز الإنسان عن الحيوان وبه يتم التمييز والإدراك، وبه تتحقق الحجة لله على خلقه، إذ لا تكليف ولا مسؤولية دون توفر عنصر العقل إلى جانب بيان الشرع الذي أنعم الله به على عباده بعد أن بعث إليهم الرسل.

قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾[3].

وقال تعالى:

﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[4].

هذه المعطيات هي التي أفرزت لنا فعالية الحرية في الاختيار لأن الاختيار وسلوك طريق الخير أو الشر لا يتم دون عنصر العقل الذي اعتمده الشرع، وهو أساس التفكير الحر، الذي ينطلق به الإنسان نحو العقيدة

---

(1) سورة يونس، الآية: 99.

(2) السيد سابق، العقائد الإسلامية، ص 101.

(3) سورة النحل، الآية: 36.

(4) سورة النساء، الآية: 165.

للوصول إلى كبرى اليقينيات، وخاصة الإيمان بالله، قال تعالى مشيراً إلى أهمية العقل ووجوب استعماله بعيداً عن الهوى الذي يحجر العقل ويعطل فعاليته.

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَٰغُونَ﴾[2].

وقال تعالى مشيراً أيضاً إلى أهمية العقل في التفكير عامة للوصول إلى اليقين في العقيدة في الألوهية والوحدانية، وفي إتباع نداء الشرع لسلوك طريق الخير حماية للإنسان من التردي في طريق الشر أو الكفر درءاً للمساءلة والعقاب.

قال سبحانه: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[3].

وقال تعالى:

﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[4].

وقال تعالى واصفاً ندامة من امتنع عن الأصغاء إلى نداء الشرع.

﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾[5].

فإذا كان العقل هو ميزان الاختيار في عقيدة الإنسان وفي الإيمان بالقضاء والقدر، واختيار طريق الخير أو الانحراف عنه إلى طريق الشر، فإن هذا العنصر ـ العقل ـ هو الأساس في المساءلة، فمن البديهي إذن أن يكون

(1) سورة محمد، الآية: 24.

(2) سورة الطور، الآية: 32.

(3) سورة الرعد، الآية: 3.

(4) سورة آل عمران، الآية: 191.

(5) سورة الملك، الآية: 10.

العقل هو الميزان الذي توزن به أفعال الناس عامة للدلالة على رجحانها أو عدمها.

قال تعالى:

﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ * فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾[1].

هذا وإذا كان العقل هو الأساس في حرية الاختيار ومع ذلك فإنه وحده لا يكفي للوصول إلى الاعتقاد بكبرى اليقينيات بل لا بدّ من عنصر باعث لفعاليته نحو الخير إلا هو الهداية، إذ الهداية الإلهية وحدها هي مركز القوة المنبهة والموقظة للعقل لاختيار الخير.

قال تعالى:

﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ﴾[2].

فالهداية للعقيدة والإيمان بالقضاء والقدر ضرورة لتحريض العقل وإيقاظه من ضلال الوهم، أو الهوى، الذي يفسد عليه أصالته، وفعاليته الإيجابية، ويقظته الفطرية، وحصافته التفكيرية. من هذا المنطلق، أرسل الله سبحانه وتعالى رسله مبشرين ومنذرين، لإيقاظ العقول من حمأة الهوى، وفساد التقاليد والأعراف والعادات المنافية للشريعة، وتبياناً وتبصيراً، وتنويراً للحقائق المرسلين بها، وهي الوسيلة التي تسلك بهم طريق الهداية، تبياناً ورحمة، ولقطع دابر المعاذير. ومع ذلك فإن دعوة الرسل وحدها لا تكفي لتحقيق الإيمان بالعقيدة، بل لا بدّ من اقترانها بالهداية وهو فيض ربّاني من الله يؤتيه من يشاء من عباده.

قال تعالى:

---

(1) سورة القارعة، الآية: 8 ـ 9 ـ 10 ـ 11.

(2) سورة الإسراء، الآية: 97.

﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾[1].

وقوله تعالى:

﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾[2].

هذا كما أن الهداية لا بدّ لها من عناصر ترتكز عليها بل تعتبر من وسائلها وهي العقل، والتفكير، والإرادة، والقدرة، والأبصار، تلك هي العناصر التي تحقق النتائج لماهية السلوك خيراً كان أو شراً، إذ عن طريقها قد تتحقق الهداية، ولا بدّ لتحقيق الهداية من أعمال تلك الأدوات من قبل الإنسان، وفي تعطيلها قفل باب الهداية وابتعاد عن التقوى وإمعان في الفجور، وإلى هذا أشارت الآية الكريمة.

قال تعالى:

﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[3].

إذ الإنسان بأعمال عقله وإرادته، وقدرته وبحثه عن المعرفة يستطيع التمييز بين الحق والباطل. وبين الخير والشر، وبين الفجور والتقوى، بهذا الإدراك والتمييز، وتبعاً لفطرته وحبه لاستقصاء الحقيقة يلهم باتباع أحد السبيلين، فاختيار الإنسان للخير أو الشر يعود إليه لأنه بإرادته يتم هذا الاختيار وينفذه عن عزم وبصيرة وهو مصحوب بالإلهام الذي يسبق الاختيار، فالإلهام يأتي بعد الاستقصاء والبحث والمعرفة فيشدّ الإرادة نحو الاختيار ويدفعها لسلوك أحد السبيلين، وهكذا نجد أن الاختيار عادة يتم تبعاً لقناعة فطرية يقظة، حتى إذا انصاع الإنسان إلى العوامل التي ذكرناها نفذ ما قرر إتباعه من خير أو شر بإرادته الحرة كل هذه العوامل هي الباعثة والدافعة لأفعال الإنسان وتصرفاته. بل هي علة مساءلة الإنسان عن أفعاله. باعتبار أنه يسأل عما عمل فيما علم، لأنه ما من سلوك يسلكه إلا بمعونة هذه العوامل التي تحدّد له طريق الاختيار وتسلكه فيه تبعاً لفعاليتها فضلاً عن أنها مدار

(1) سورة الأعراف، الآية: 186.

(2) سورة الفرقان، الآية: 31.

(3) سورة الشمس، الآية: 8.

التكليف للإنسان.

قال تعالى:

﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ * وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾[1].

فإذا ضل الإنسان الاختيار الصحيح تحققت المسؤولية وتحقق العقاب.

قال تعالى:

﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[2].

2 ـ الإرادة:

الإرادة صفة خاصة وقدرة أودعها الله في الإنسان تفيد العزم على شيء من قول أو فعل، وتحكم التصرفات سواء كانت بالقيام بعمل أو بالامتناع عن عمل أو بالأداء مالية كانت في نطاق المعاملات، كما وتحكم الأفعال سواء كانت روحية في نطاق العقائد والعبادات، أم سلوكية في نطاق الأخلاق والأعمال الخيرة أو كانت جرائم قصدية في نطاق الأفعال الجرمية. فالإرادة إذاً هي ملكة فطرية، أودعها الله في الإنسان لتكون سبباً في التكليف والابتلاء إذ اختيار الإنسان لا يتم ألا بها. فبالإرادة يختار الإنسان الفكرة أو التصرف أو الفعل الذي يروق له ويرضاه وقد لا يختاره.

من هذا المنطلق تقرر للإنسان نتيجة للتكليف الوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، ليكون على بينة من أمر فيختار ما فيه خيره وخير مجتمع البشرية بإعمال عقله وإرادته الحرة. هذا الاختيار الخاص هو من فعل فعل الإنسان أي أنه يصدر عن إرادته اختياراً أونفاذاً، بمعنى أن الإرادة تدخل في شمول السببية وأن كل فعل لا بدّ له من علة فاعلة لقاعدة المعلولية التي هي من سنة الله في الطبيعة، يتم كل شيء وبما أن العقل والإرادة والقدرة هي من خلق الله سبحانه وتعالى فإن الأفعال التي تنجم عنها هي النتيجة لفعالية هذه الأسباب لهذا تتوجب المساءلة، إذ لا يتصور أن يتم التكليف

(1) سورة القيامة، الآية: 14 ـ 15.

(2) سورة البلد، الآية: 10.

للإنسان والمساءلة عن أفعاله إذا كانت هي من فعل الله، لأن أفعال الإنسان تتم بإرادته الحرة وتصميمه بعزمه على فعلها ثم بتنفيذها لهذا كانت المساءلة منوطة به.

قال تعالى:

﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْئَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1].

فالمساءلة إذن تتقرر بعمل الإنسان ويحاسب عليه إن خيراً فخير وإن شراً فشر، وأما مجرد التصوّر العقلي أو عقد النية على فعل دون تنفيذه فلا يتم به الابتلاء والتكليف أصلاً وبالتالي لا تقوم المساءلة.

قال تعالى:

﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[2].

فمن البديهي إذن إن الفعل المقصود لا يتم إلا بالإرادة، وهي وسيلة الفعل ووسيلة التحكم عند الإنسان، كما أنها غير تابعة لنزعات الإنسان الطبيعية المسيطرة عليه كالأفعال الاندفاعية الناجمة عن الهوى، أو الغريزة.

وعلى هذا تتصف الإرادة بما يلي:

1 ـ إنها تمنع الإنسان من الاندفاع الذاتي نحو الفعل.

2 ـ إنها تقلب الفعل العادي الذاتي إلى فعل تأملي ينجم عن تأمل وتفكير مقصود.

3 ـ إنها تنظم وتنسق حركات الإنسان وسعيه وتصوراته تنظيماً يتفق مع الظروف المستجدة والمحيطة بالإنسان.

وعلى هذا نرى إن الإيمان بالله وبالقضاء والقدر إنما هو أثر من آثار أعمال العقل والإرادة. فمن يريد الدخول أو الانتماء إلى الدين الإسلامي نرى إن مثل هذهالرغبة تتحقق بفعل إرادي يتم نتيجة للتأمل والتفكير فتحصل

---

(1) سورة الحجر، الآية: 92 ـ 93.

(2) سورة الملك، الآية: 2.

القناعة وتنفيذ الرغبة فالفعل الإرادي عامة يتصف:

1 ـ إنه فعل جديد.

2 ـ إنه فعل تأملي.

3 ـ إنه فعل شخصي.

فالدعوة إلى الإيمان مثلاً نلاحظ إنها تتضمن دعوة إلى فعل إرادي جديد يتم نتيجة التصديق ووثوق الفكر بما ظهر لمن لبّى الدعوة من حقيقة صحيحة، بأعمال عقله الذي أدرك الأسباب التي قادته إلى اليقين، فصدقها، وأنكر ما يخالف هذه الأسباب، بمعنى إنه وازن بين أدلة الإيمان وأدلة الكفر، فكانت أدلة الإيمان أقوى من الأسباب المخالفة لها أي أقوى من أدلة ما يدعو إليه الكفار لهذا وثق بالأولى رأياً واعتقاداً ويقيناً، وهكذا تم الإيمان نتيجة رجحان الأسباب. فرجحان الأسباب إذن هي التي قادت إلى الإيمان بالعقيدة، ولوتساوت أسباب التصديق مع أسباب المخالفة لبقي الإنسان في دائرة الشك دون الوصول إلى يقين.

وهكذا نجد أن الاعتقاد بشيء ما إنما هو حكم جازم بفعل شخصي إرادي جديد تم نتيجة فعل تأملي، فالإرادة إذن هي التي توقف مناقشة العقل وتقطع الشك، وتوقف التردد، وتحكم بالإيجاب أو السلب، فهي إذن تعكس الصورة الحركية للفكر والعقل، فالحكم على شيء أو الإيمان بشيء، أو القيام بتصرف ما، أو فعل ما، إنما هو فعل اخياري حرّ، لأن الإرادة حرة، وهي لا تتدخل في تكوين الاعتقاد وتحريكه إلى مظهر حركي إلا بعد أن يتدخل العقل ويهيىء الأسباب للحكم على الشيء. فالإرادة إذن هي طاقة اختيارية لا انتهاء لأفعالها، وهي القدرة على النفي والإثبات، والقيام بعمل أو الامتناع عن عمل، سواء كان العمل صحيحاً أو خطأ، وذلك تبعاً لتقيدها بالصور والفكر والعواطف، لأن الإنسان في الفعل أو الامتناع عنه له مطلق الحرية في قبول الحقائق أو رفضها، نتيجة إعمال عقله. فمجرد أن المرء يستطيع أن يمتنع عن فعل ما. فهذا دليل على حرية اختياره، لهذا كانت المساءلة والتكليف والابتلاء نتيجة لحرية الاختيار، فالإرادة لفعل الخير أو الشر، لا تتم نتيجة للفعل وحده أوالإرادة وحدها، إنما تتم نتيجة عوامل

أخرى، وظروف نفسية أو خارجية أو اجتماعية، جميعها لها تأثيرها في هذا الاختيار. ففعل الخير إذن أو فعل الشر تحكمه عوامل متعددة متداخلة، ومن هنا كان لهذه العوامل الأثر البعيد في المسؤولية والعقاب، تشديداً أو تخفيفاً أو إعفاء، وعلى هذا نستطيع أن نقول أن إعمال المرء اختيارية خاضعة لمشيئته، سواء كانت نتيجة اعتقاده بأنها تحبب الخير له، أم تحقق الشر لغيره. هذه الأعمال التي يعتقد الإنسان بصحتها فينفذها سواء كان ذلك نتيجة لاعتقاده بذلك، أم نتيجة لمعرفته لهذا الاعتقاد، أم الاعتقاد بأمر من الأمور يختلف عن المعرفة الاعتقادية، لأن الاعتقاد شيء، ومعرفة الاعتقاد شيء آخر[1] من هذا المنطلق نلاحظ إن الإيمان عند الكثيرين من الناس وإن كان قائماً على الاعتقاد ومع ذلك هم يجهلون معرفة هذا الاعتقاد ببراهينه، هذا ومهما تكن الأسباب التي تدفع الإرادة للتصرف أو الفعل، فإن العقل والإرادة متفاعلان في التأثير، ومع ذلك فهناك عنصر آخر يشارك في هذا التفاعل، وخاصة في العقيدة والإيمان، هذا العنصر الآخر هو الهداية، وهذه الهداية مركزها القلب، فالإيمان بالقضاء والقدر مثلاً هو ركن من أركان الإيمان يؤمن به المسلم، ويعتقد بصحته حتى ولو لم يصل إلى معرفة كنهه، إذ أن مرد هذا الاعتقاد إلى الإيمان بالغيبيات، وهو أمر يقتضي التسليم به دون أن يتطلب منا معرفة كنه هذا الغيب حساً ومادة، للوصول به إلى يقين حسي، لأن العلم بالشيء القائم على المعرفة، يتميز عن التصديق العفوي للشيء المسلّم به، وخاصة الذي يعتمد عند كثير من الناس على الإيمان. فالإيمان عند هؤلاء إذن يقوم على إعمال العقل للوصول إلى الحقيقة، بل يقوم عندهم على الاعتقاد الذي مردّه إلى الإرادة والهداية، فحكم هؤلاء على الشيء يقوم على الإيمان وهذا ما يمكن تكييفه بمذهب الإيمان Fideisme.

هذا المذهب يقوم على الإرادة ذلك إن الأحكام التي تصدرها الإرادة مردها إلى الإيمان هذا الإيمان يعتمد على الإرادة في الحكم على الأشياء، ولا يستند إلى عوامل عقلية واضحة، إذ يعجز العقل عن الوصول إلى

(1) يقول ديكارت: إن العمل الفكري الذي يجعلنا نعتقد أمراً من الأمور يختلف عن العمل الفكري الذي يعرف أننا نعتقد هذا الأمر :Descares, Didcour de la methode 3e partie

الحقيقة لا سيما وأن العقل لا يصدر حكمه في أمر ما، إلاّ بعد الوصول إليه ومعرفة صفاته وخواصه عن طريق الحواس، وهذا بالطبع قد يقتضي فاعلية مادية قد لا تتوفر في كثير من الأمور كالإيمان بالغيب مثلاً، لهذا كانت الإرادة هنا هي الفاعلة في الاعتقاد والإيمان وهذا ما نراه عند أصحاب المذاهب الدينية في أكثر الخلق أو معظمهم يؤمنون بعقائدهم الموروثة المبنية على التقليد أو التلقين، لا على اليقين العقلي المحقق، بل مبنية على القلب والهدى. لأن العقل عند هؤلاء مسخّر في هذه الخصوصية للقلب، والناس معظمهم لا يريدون أن يتيقنوا، بل يتيقنون ما يريدون، وخاصة في قضايا العقيدة والإيمان. بهذا نلاحظ إن العقيدة بالشي لا يوصل إليها بالعقل وحده، إنما العقل يبقى عنصراً من العناصر التي تشارك في تكوين العقيدة، ولا يمكن قبوله وحده أو الوثوق به الابنور القلب. وسلطة الإيمان، فالعقل في هذه الحالة خاضع للنور الآلهي، هذا النور الآلهي هو الهداية التي بها يشرق اليقين، بمعنى إن اليقين بالعقيدة لا يستند إلى حكم العقل وحده، بل إلى صفة خارجة عنه، وعلى هذا الأساس تذعن الناس بقلوبها تبعاً لهذه الهداية، حتى ولم لم تتضح الأسباب، كما هو الشأن في الإيمان بالغيبيات كالقضاء والقدر، والبعث. هذه الأمور من الصعب الوصول إليها باليقين عن طريق العقل وحده، إذ لا بد من عنصر الهداية، وتبعاً لهذه الهداية تتحرك الإرادة عند الإنسان. وعلى هذا نجد أن الاعتقاد تابع للإرادة من حيث المظهر الخارجي، وإذا أنتاب الإنسان الشك في أي ركن من أركان العقيدة ولم يصل إلى الإيمان، فمعنى ذلك أن العقل قد ضل وأن الهداية قد حجبها هذا الضلال، فطغى الهوى على الإرادة فاتبع نداء الشهوات، فمعتقد الإنسان وإيمانه بعقيدة ما إذن يعمل فيها القلب والهداية إلى جانب عامل العقل.
والإنسان سادر في سعيه بالرغبة والمنفعة والرهبة، وفي القلب إن العاطفة لها أثرها البعيد في تكوين العقيدة، سواء كان هذا التأثير مباشراً أو غير مباشر، والعواطف في هذه الحالة هي التي تبعث الفكر ليبدع في الوصول إلى معرفة الله، فالعواطف إذن بحاجة إلى العوامل العقلية، وعلى هذا فإن الإرادة ليست قوة مستقلة عن عناصر النفس، بل هي محصلة جميع الطاقات الناجمة عن الأفكار والعواطف، فكل عنصر يؤثر في الآخر، ولا يمكننا القول إن الإرادة قوة مجردة من كل عاطفة وفكر وهداية، وإذا كنا لا نستطيع أن نجرد

العقل من الإرادة فإننا لا نستطيع أن نجرد الإرادة من العقل والعاطفة.

وخلاصة القول في دور الإرادة في أفعال الإنسان، أو تكوين عقيدته وإيمانه إن هذه الأفعال والتصرفات والمعتقدات، ليس بأمور بسيطة إنما هي حالات مركبة تتم نتيجة تأثير قوى مختلفة متفاعلة مع بعضها البعض، من عاطفة وتفكير وهداية وإرادة، وفي جميع الأحوال هي أمر اختياري تتم بإرادة الإنسان بعيدة عن الجبر أو القهر، وإلاّ ما كان هناك ضرورة للتكليف أو المساءلة والجزاء، وفي غير ذلك تنتفي العدالة لانتفاء الاختيار.

قال تعالى:

﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾[2].

فأفعال العباد إذن منوط تنفيذها بإرادتهم واستطاعتهم بعد تصورها بالعقل بمعنى إن الإنسان بإرادته يفعل الشيء أو لا يفعله، أو يفعل ضده، وهنا يظهر دور الحرية في الإرادة، أي أن الإرادة لا تنفذ فعلاً أو تصرفاً إذا كانت حرية الإنسان مفقودة لأن الحرية هي الساحة التي تظهر فيها فعالية الإرادة، وحيث تنتفي الحرية تنتفي فعالية الإرادة، أو تبقى الإرادة صورية، مما يعتبر الإنسان بهذه الحالة مسلوب الإرادة، أو مقهورها. ومن كان مقهوراً في أفعاله أو تصرفاته، معنى ذلك إنها تمت دون إرادة منه، وبالتالي فلا يسأل عنها، لأن الله سبحانه وتعالى، إذ خلق الإنسان وابتلاه وكلفه، خلق له حريته ليختار عمله. وعلى هذا فإن حرية الإنسان الإرادة هي الأساس للمساءلة وإن المرء لا يسأل عما استكره عليه لأنه في هذه الحالة يكون مجبوراً على الفعل فاقداً الحرية اختياره.

فمضمون الفعل الاختياري إذن أن يتم بإرادة الإنسان، ويشعر به أنه

(1) سورة غافر، الآية: 31.

(2) سورة النساء، الآية: 40.

يفعله ويدرك الغاية التي يريد أن يصل إليها من هذا الفعل، ويقدر المسؤولية والنتائج التي تترتب عليه، فكل فعل أو تصرف إذن مبني على معرفة الأسباب وإدراك الغايات للفعل أو التصرف المقصود ذلك لأن الإنسان عندما يريد أن يفعل شيئاً مثلاً يتصور هذا الفعل الإرادي والغاية التي سيحققها من هذا الفعل، من خلال العوامل الفعلية، والبواعث النفسية، والنزعات والعواطف، ولا شك أن هذه العوامل جميعها لها أثرها البعيد في تحريك الإرادة نحو الفعل، إذ في ضوئها يقرر ويختار الفعل، لأنه يعلم العمل الذي سيقدم عليه ويدرك أنه حر في القيام به لأنه تصوره وأراد إحداثه، أو أنه مأمور بإحداثه أو مفروض عليه كمن يقوم بفعل على أنه مأمور به باعتباره أداء واجب، أما إذا تم الفعل بعمل لاشعوري كالفعل الضار دون إرادة الفاعل كالحادث الطارىء، فهذا الفعل مستقل عن الإرادة باعتباره قد تم بعمل لاشعوري كفعل النائم، كل هذا غير محاسب عليه في الشريعة الإسلامية لانتفاء الإرادة في الفعل.

وهكذا نجد أن الفعل أو التصرف يتم تنفيذه بعمل خارجي، ولا شك أن العمل لا يتعادل مع النية، وبهذا فإن التنفيذ ليس من عناصر الإرادة، بل هو فعل خارج عنها، وإن كان ناجماً في الأصل عنها، ومع ذلك فإن جميع هذه العناصر التي أخرجت الفعل إلى حيز الوجود متصلة ومتداخلة مع بعضها البعض. ولا يمكن تجريد واحدة عن أخرى. أما مرحلة التفيذ فهي - كما قلنا - النتيجة لجميع العوامل والنوازع والبواعث النفسية. وهي الصورة الحركية للإرادة.

من هذا المنطلق نستطيع القول إن الإرادة السليمة والصحيحة هي أداة الأفكار والعواطف والسيطرة على النفس، باعتبارها هي التي تحدد من النزعات والرغبات المختلفة وتسوسها، فعندما تنازع المرء رغبات أو دوافع، أو نزعات نحو فعل الخير أو فعل الشر، نجد أن الإرادة إذا كانت قوية تحسم التردد وتتجه الوجهة التي يختارها المرء بإرادته، لهذا نجد أن الرجال المؤمنين أكثر الناس سيطرة على عواطفهم وأهوائهم، لأنهم يريدون ما يفعلون تبعاً لإيمانهم بالله، ويفعلون ما يريدون بمشيئتهم التي هي ضمن مشيئة الله ونجد أن الإرادة تحد من الهوى أو الرغبة التي تتولد عند الإنسان

والتي قد تدفعه تبعاً للتقاليد أو الأعراف نحو الشر أو الفساد مبتعداً عن سبيل الرحمٰن ومتبعاً لخطوات الشيطان قال تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾[1].

فسلوك طريق الشر يتم بإرادة الشخص وضلاله، بما تقدمه يداه، وكذلك طريق الخير يتم أيضاً بإرادة الشخص بما يهتدي لنفسه فالمرء رهين ما كسب.

قال تعالى:

﴿مَّنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾[2].

وقال تعالى:

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[3].

وهكذا نجد أن الإنسان بإرادته إذن يسير في أحد الطريقين ما دامت إرادته سليمة خالية من أي عيب من عيوب الرضا، من إكراه، أو غلط أو تدليس، أو استغلال، لأن هذه العيوب تعدم الرضا وتجعل الاختيار معيباً. أما إذا كان الإكراه ملجئاً، فإنه في هذه الحالة تنعدم الإرادة. وعلى هذا تحدد المساءلة في السلوك تبعاً لهذه العيوب، فالتصرف أو العقل الناجم عن الإرادة، المعيبة إنما هو سلوك لا يمكن التنصل منه لأنه تم بفعل الإرادة، وإن كانت معيبة. أما إذا كانت الإرادة معدومة فلا يسأل المرء عن الفعل باعتبار أن إرادته معدومة. وكيفما كان الأمر في شأن الإرادة فلا يمكننا مع ذلك أن نقول أن هذه الأفعال في الحالتين إنما هي من فعل الله وتقديره لأن ارتكاب الإثم إنما يتم بفعل الإنسان نفسه باعتباره قد صدر عنه وهو الذي صمم عليه قال تعالى في هذا الخصوص:

---

(1) سورة لقمان، الآية: 21.

(2) سورة الإسراء، الآية: 15.

(3) سورة المدثر، الآية: 38.

﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[1].

هذا كما أن الإنسان إذ يعمل باختياره إنما يعمل في حدود طاقته، إذ لا يكلف بأكثر منها سواء كان الفعل خيراً أم شراً، وبما أن الفعل يتم باختيار الإنسان بعد أن بين الله للناس سبيل الخير والرشاد وسبيل الشر والفساد، فمن البديهي أن يجازي بعدئذٍ بعمله من خير أو سوء يجده محضراً.

قال تعالى:

﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[2].

فالإرادة إذن هي المحيطة بحياة الإنسان النفسية ويحس بها خاصة عند تنازع الرغبات وصراع النزعات بحيث تحسم النزاع بين الميول المختلفة، فإذا حدث أن فعل المرء شراً فإن فعله هذا على الرغم من علمه به فهو مما كسبت يداه، فشرب الخمر مثلاً هو عمل إرادي ولا يمكن نفي إرادة الشرب عند الشارب، بل بإرادته شرب الخمر، ويعلمه أتى أمراً نكراً على الرغم من إرشاده وأمره بتجنبه.

قال تعالى:

﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾[3].

وعلى هذا لا يمكن القول بأن شرب الخمر كان مقدراً على الشارب وإن شرب الخمر تم بمشيئة الله، وإرادته تعالى عن ذلك، إنما الحقيقة

---

(1) سورة البقرة، الآية: 81.

(2) سورة آل عمران، الآية: 30.

(3) سورة المائدة، الآية: 90.

التي لا شك فيها إن شارب الخمر شرب الخمر بإرادته واختياره، أي إن ارتكاب الإثم يتم بفعل الإنسان واختياره، فالإرادة هي التي تتحكم في العقل إيجاباً أو سلباً بالقيام بعمل أو بالامتناع عن عمل، كما إن هناك فرقاً بين العلم بالخير والعمل به، وبين إدراك الفساد والتجرد عنه، وبين استنكار الهوى ومحاربته، فالعبرة دائماً للإرادة التي تنفذ العمل، وبها يكسب المرء فعله ويسأل عنه فيعاقب أو يثاب عليه قال تعالى:

﴿لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ﴾[2].

وقال تعالى:

﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[3].

فالمرء إذن بإرادته يحسن لنفسه أو يسيء إليها.

قال تعالى:

﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ﴾[4].

وهكذا يتحمل الإنسان مسؤوليته فيما يقوم به من عمل في هذه الدنيا باعتباره مما كسبت يداه، كما وإنه في ضوء أفعال الشر ينطبع المجتمع بطابع أفعالهم من خير أو شر، أو صلاح أو فساد.

قال تعالى:

﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم

(1) سورة إبراهيم، الآية: 51.

(2) سورة الأنعام، الآية: 164.

(3) سورة الأنعام، الآية: 129.

(4) سورة الإسراء، الآية: 7.

﴿بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1].

3 ـ الحرية:

الحرية بشكل عام: هي قيمة مثلى تأتي في طليعة القيم الإنسانية لتحقق للإنسان إنسانيته وفعاليته الحياتية، وبها يلمس الإنسان وجوده باعتبارها حقاً طبيعياً وهي بمفهومها المدني إن تفعل ما تشاء بما لا يتعارض مع حقوق الله وحقوق العباد، وهي في هذا المنظور وإن تكن قيمة فردية تستجيب للإرادة والاختيار والهوى، أو العاطفة، ومع ذلك، فلها أثرها في المنظور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، إنما الذي يهمنا بحثه هنا الحرية في المنظور الشخصي أي في نطاق حرية الاختيار لأفعالنا أي حرية الإرادة أو الحرية النفسية، وهذا المفهوم يختلف عن المفاهيم الأخرى للحرية كالحرية الطبيعية والحرية المدنية، والحرية السياسية أو الحرية الأخلاقية[2].

فحرية الاختيار إذن هي الحرية التي تملك بها القدرة اختيار أحد الممكنات وفعله، أو عدم فعله، دون البحث في إمكانية التنبؤ بنتيجة هذا

---

(1) سورة الروم، الآية: 41.

(2) الحرية الطبيعية: هي القدرة أو الاستطاعة على ما تقصده الإدارة وتختاره دون أن يحدّ منها عائق ما، كالسجن، أو الحجر، أو المرض.

الحرية المدنية أو القانونية: هي حق ممارسة الإنسان لحقوقه وتمتعه بها ضمن نطاق القانون، وهذه الحقوق ملازمة لطبيعة الإنسان كحرية العمل والتعامل وإبرام العقود من بيع وشراء، وهبة ووصية أو تنازل وزواج. وهذه الحرية مقيدة بحقوق الآخرين فلا يسوغ تعديها، وهي من الحقوق الطبيعية، وهي حقوق خارجية، كالحرية الطبيعية المدنية يفقدها الإنسان بالاستبداد، كما يفقد حريته الطبيعية بالاستعباد.

الحرية السياسية: هي حق الإنسان في الاشتراك في الأعمال العامة كحق الاختيار والتصعيد وحق الاشتراك في ممارسة السلطة الشعبية وبعض الدول تحرم بعض مواطنيها من هذه الحقوق بالعزل المدني.

الحرية الأخلاقية: هي تحقيق استقلال إرادة الإنسان في سلوكه دون التأثر بضغط أدبي خارجي أو داخلي، سواء كان هذا الضغط ناجماً عن تأثير العادات أو التقاليد أو الأوهام، أو الأهواء الاجتماعية التي تقيد الإنسان حريته الأخلاقية يقتضي أن يكون سلوكه نابعاً من نفسه غير متأثر بالظروف الاجتماعية أو البواعث الخارجية والداخلية.

الاختيار، بمعنى أن نعرف مدى قدرتنا على خلق أفعالنا، أي هل نحن قادرون على خلقها؟ أم أننا خاضعون لقوى خارجية وهي التي تسيرنا شئنا أم لم نشأ؟! على أننا قبل الحكم على مدى تحقق حريتنا في أفعالنا يجب أن نلاحظ أن الحرية التي تعنينا هي حرية الفعل في حدود الإمكانية. إذ أن استحالة الفعل لا يدخل في شمول الحرية لأنه يخرج عن نطاق قدرة الإنسان. لهذا فإن الحرية التي يعنينا بحثها تلك المتعلقة بالفعل الممكن، ولكي نحكم على مدى إمكانية تحقق حريتنا يقتضي أن يتوفر في الفعل الشروط التالية:

الشرط الأول: جواز الفعل:

يشترط لممارسة حريتنا في الفعل أن يكون الفعل جائز الحدوث، بمعنى أن تكون هناك عدة احتمالات لإمكانية الحدوث لفعل ما فنختار الفعل بإرادتنا إما إذا كان الفعل مقيداً بما قبله ومرتبطاً به أو يستتبعه حتماً ولم يكن هناك عدة إمكانيات ولا ترجيح لواحد على آخر، فلا مجال لحرية الاختيار في هذه الحالات، لأن قدرة الإنسان محدودة، ولا يملك بإرادته أن يغير أمراً من الأمور، أو سبباً من الأسباب في حدوث الوقائع الكونية المادية، أو في جريان الأحوال النفسية، أو في نظام الحوادث الخارجية، لأن هذه من قدرة الله لا من قدرة الإنسان.

الشرط الثاني: وحدة السبب والباعث:

إن جواز الفعل وحده لا يكفي لممارسة حرية الاختيار، بل لا بدّ من وجود السبب أو الباعث على الفعل فممارسة حرية الاختيار لفعل ما يجب أن تكون هناك أسباب للترجيح، لأن عدم التقيد بسبب من الأسباب لا يعني ممارسة حرية الاختيار، فإذا لم يكن هناك سبب للترجيح أو الاختيار أو للدافع، فليس هناك فعل، بمعنى أنه لا يمكن للإنسان أن يتجه نحو فعل ما، دون سبب، وبالتالي فيعتبر المرء في هذه الحالة محروم الحرية لفقدان أسباب الترجيح أو الاختيار عنده بصرف النظر عن ماهية الأسباب، سواء كانت عقلية، أو عاطفية، أو دينية، أم اقتصادية، فلا بد إذن من محرك لها، وهذا المحرك هو السبب حسياً كان أم عقلياً، فاختيارنا لفعل شيء ما إنما

هو سبب، لهذا كانت المساءلة عن أفعالنا تبعاً لاختيارنا للفعل بمشيئتنا التي هي ضمن نطاق مشيئة الله.

قال تعالى:

﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1].

أي إن مشيئة الإنسان هي التي منحت حرية الاختيار للإنسان تبعاً للنظام العام الذي أقامه الله في خلقه.

الشرط الثالث: القدر على الفعل:

من مقتضيات حرية الاختيار أن تتوفر عند الإنسان القدرة أو الاستطاعة على القيام بفعل ما، بمعنى أن يكون الإنسان قادراً على المبادرة العفوية من تلقاء نفسه بعد تأمل وتفكير لترجيح أحد الأفعال على غيره، وفي غير ذلك لا مجال للقول بممارسة حرية الاختيار، لانتفاء القدرة على الاختيار بمعنى أن الحرية معدومة الأثر.

الشرط الرابع: اتصاف الفعل بأسبابه:

إن حرية الاختيار لفعل ما لا تجيء عبثاً دون إمعان أو تأمل بمعنى إن حرية الاختيار لفعل ما لا تأتي دون سبب، فهي ليست أمراً تحكيماً ليس له قاعدة، بل هذه الحرية مبنية على أسباب مبررة لكل اختيار، وهذه الأسباب تنبعث في نفوسنا وبفعاليتنا وإدراكنا تبعاً لسجيتنا وطبيعتنا، فكل أمرىء يفيض عمله تبعاً لما هو مؤمل منه، أو متوقع منه، وفي الغالب إن أفعال المرء عنوان لحقيقة أخلاقه بل تدل على حقيقة دخائله. هذا كما أن حرية اختيار الأعمال والأفعال بخيرها وشرها يدركها الإنسان بطبيعته وبعقله وبضميره أو بحدسه الصادق فيدرك بالإلهام ما لا يدرك بالدرس والبرهان، كما أن المسلم والمؤمن يدركها بإيمانه تبعاً لتعاليم القرآن وأحكامه إذ به يهتدي الإنسان إلى سواء السبيل، بهذه الأمور كلها يميز بين الخير والشر، فالإنسان إذن هو

---

(1) سورة التكوير، الآية: 29.

الذي يضع المرء أمام واجباته ومسؤولياته، وعلى هذا لا بدّ للإنسان لكي يقوم بالواجبات أن يكون حراً، إذ لا واجب دون حرية الاختيار وبالتالي فلا تكليف ولا مساءلة دون تحقق شرط الحرية وهذا ما يقتضينا بحث التكليف والمسؤولية.

أ - الحرية والاستطاعة شرط للتكليف:

لا شك أن الإنسان لا يمكن أن يكلف بواجب ما لم يكن قادراً مستطيعاً بمعنى أن التكليف يكون على قدر الاستطاعة أي في حدود الطاقة بما تسعه النفس، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[1].

وقال تعالى:

﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾[2].

وهذه بلا شك من سمات العدالة التي خص الله بها الإنسان، إذ لا يسوغ عدلاً وعقلاً أن يكلف الإنسان بما لا طاقة له به، فالإنسان المجبور على أفعاله لا يملك حرية الاختيار، وبهذا ينتفي التكليف عنه، لأن التكليف بما لا يطاق يعدم فعالية العقل للاختيار، وإذا كان الإنسان ليس له فيما لا يطيق استطاعة، كانت الاستطاعة والحالة هذه شرطاً من شروط التكليف الواجب، وإذا انتفت الاستطاعة انتفت الحرية، ولا استطاعة للمرء على فعل ما، ما لم يكن مالكاً لحرية الاختيار، أي قادراً على الفعل، أو عدم الفعل. وإذا كان التكليف إرادة من عند الله فلا يسوغ عقلاً أن يخلق الناس ويكلفهم بالواجبات والأعمال دون أن يكون لهم إرادة. وإذا كانت الإرادة المطلقة هي إرادة الله، فخلق الناس مكلفين بغير إرادة لهم غير معقول وغير مقبول، لأن سقوط التكليف لا معنى له. وفي هذه الحالة إلاّ أن يخلق الناس جميعاً متشابهين متماثلين متساوين في العمل الصالح الذي يساقون إليه، كما تساق الآلات، فلا فضل إذن للعاقل على غير العاقل ولا تمييز للإنسان على الجماد المجرد من الحس، فضلاً عن الحيوان.. فإذا وجب تكليف

(1) سورة البقرة، الآية: 286.

(2) سورة البقرة، الآية: 286.

الإنسان، فالعقل الإنسان لا يوجبه إلاّ كما ينبغي أن يوجب على حالة واحدة لا سواها، وهي حالة الإرادة المخلوقة يودعها فيه الخالق كما ينبغي أن تودع، وهي لا ينبغي أن تودع إلاّ على هذا الغرض الذي يدعو إليه القرآن[1].

فالله سبحانه وتعالى إذ خلق الحرية كما ينبغي لها بحيث تملك الاختيار بدلالة العقل للهداية والضلال، فالإرادة إذن هي خلق الله تبعاً لما ينبغي أن نعمل، وهي إرادة مقيدة بحرية الآخرين. وهذا التقيد الطبيعي، لا يبطل الواجب، ولا ينافي فكرة الخير، لأن الحرية المخلوقة للإنسان هي حرية صحيحة، تقتضي فعاليتها أن تكون كما ينبغي تبعاً لفعالية العقل المدرك المميز الذي يهتدي بإذن الله فيما اختلف فيه من التمييز بين فعل الخير أو فعل الشر بالنظر، والعقل، والتفكير.

قال تعالى:

﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2].

وقال تعالى:

﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾[3].

فالقرآن خاطب العقل بآيات عديدة، وبين مسؤولية الإنسان العاقل وحسابه على الخير والشر وإسناد الإرادة إليه لاستحقاقه للثواب أو العقاب. كما أن الله سبحانه الخالق المقدر الذي يقدر الهداية والضلال في ضوء عقل الإنسان ونظره وتمييزه وتفكيره، في نطاق التكليف الذي يتم بإرادة الله ومن عنده. إذا كان الأمر كذلك، فإن التكليف يتم ضمن قدرة الإنسان واستطاعته وفعالية إرادته كل هذا في حدود حرية الإنسان المقيدة بحرية الآخرين، إذ لا

---

(1) عباس محمود العقاد، الإنسان في القرآن ص 50.

(2) سورة البقرة، الآية: 213.

(3) سورة الأعلى، الآية: 1 ـ 2 ـ 3.

وجود لحرية مطلقة للإنسان. هذا كما أن الحرية للمخلوقات الإنسانية إذ تتمتع بالإرادة فإن العقل يتصورها تبعاً لما فطرت عليه عند أي إنسان، وهي وإن لم تكن واحدة عند كل إنسان، فهي تختلف من حيث القوة والضعف واختلاف الزمن والعمر، ومن هنا كان تمايز الإرادة بين شخص وآخر، وهذا أمر طبيعي، إذ عدم التمايز لا يمكن أن يقبله العقل، وإن لم يكن هناك تمايز، لا يمكن أن يكون هناك تكليف وبالتالي لا توجد الحسنة ولا السيئة، بل لا يوجد الثواب أو العقاب وهذا غير وارد.

ومن هنا كانت الحرية شرطاً للتكليف وبانتفائها ينتفي التكليف، فحرية الاختيار القائمة على الإرادة هي العامل الأساسي في تكليف الإنسان، يراها في ذاته من خلال العقل، فبالعقل يدرك الإنسان إرادته، كما ويدرك إرادة الله، لهذا كان لا بد إلى جانب إعمال العقل أن يكون المرء مؤمناً، وهذا الإيمان يقتضي الطاعة، إذ الطاعة عامل هام في الإيمان بالتكليف وبما أن الإنسان بإرادته وحريته يسند إلى نفسه استحقاق الثواب أو العقاب، لهذا لا ن أن يكون الإيمان بالتكليف مجرداً عن الطاعة، وهذا ما خاطبنا به آن:

فقال تعالى:

﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ـرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ مَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾[2].

(1) سورة إبراهيم، الآية: 27.

(2) سورة البقرة، الآية: 285.

وهكذا نخلص إلى القول إن العقل وحده لا يكفي لتلقي التكليف فالتكليف إذ يعتمد قبوله على العقل، فإن العقل لا بد وأن يعتمد على الإيمان، فلا يمكن إعمال العقل وحده، أو إعمال الإيمان وحده وخاصة في قضايا القضاء والقدر واليوم الآخر. كما لا يمكن للعقل أن يلغي مفعوله أو يصدق أحد بإلغاء حكمه أو حكم الهداية، لهذا كان الإيمان الناجم عن العقل والهداية معلوماً من قبل الإنسان فهو يعلم مرامي العقل وأبعاده وغايته ونتائجه، كما أن النتيجة التي يتوصل إليها العقل تلزم الإنسان بالتصديق والإيمان بها، وهي مقرونة بالهداية من الله، ومن هنا كان منطلق الإيمان بالغيب المجهول قائماً على العقل والهداية.

هذا وإذا كان العقل مخلوقاً محدوداً وخالقه ليس له حدود، فالله سبحانه وتعالى تبعاً لما يتصف به من أنه ليس له حدود فمن البديهي أن لا يحيط عقل الإنسان المحدود بالغيبيات والقدرات غير المحدودة. لهذا كان لا بدّ من التسليم بما لا تدركه العقول عن طريق العقل والإيمان والهداية. وعليه فإن إنكار عالم الغيب المطلق الذي ليس له حدود، وإنما هو تعطيل للعقل وإنكار لوجوده، وهذا هو الضلال بعينه، الذي لا يقبله العقل لأنه بطبيعته يقتضي التصديق بعالم الغيب غير المحدود، طالماً أن العقل محدود، وبالتالي فلا يمكن أن يكون هذا العقل المحدود سبباً في إنكار ما هو غير محدود، فالإيمان بالله واليوم الآخر وباقي أركان الإيمان إنما هو إيمان العقلاء وهو حق الله تعالى على عباده. إذ أمرنا بالإيمان بالغيب.

قال تعالى:

﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾[1].

فتكليف الله لعباده يتطلب شرط الطاعة والحرية، كما أن الحرية تتطلب شرط إرادة اللهوإرادة الإنسان، ودون هذه العناصر لا جدوى من التكليف، وبما أن القرآن خاطب بالتكليف العقل المرشد بالتبشير والنذير حتى لا يكون

(1) سورة النساء، الآية: 39.

للناس على الله حجة فمن المنطق أن تتحقق المساءلة في حال الإنكار أو عدم الطاعة طالما أن الإنسان حر في أفعاله وغير مجبور عليها ومخير تبعاً لاستطاعته وقدرته وحريته لهذا كان الثواب والعقاب من طبيعة التكليف وهذا ما يقتضينا بحث علاقة الحرية بالمسؤولية:

ب ـ الحرية شرط للمسؤولية:

ليس من عاقل يقبل أن يساءل الإنسان عن أفعاله لم يكن حراً في القيام بها، أو لا قبل له في تجنبها، فكل إنسان تتم على يديه أفعاله يكون مجبوراً في فعلها أو مسير بها، لا تصح مساءلته عنها لعدم اكتسابه هذه الأفعال بإرادته. فالحجر الذي يسقط ويتسبب بقتل إنسان لا يسأل عن فعله لأنه لا يتمتع بإرادة أو عقل، كذلك الإنسان إذا شلت إرادته ولم يكن مختاراً في أفعاله تكون إرادته في هذه الحالة معدومة أو مقهورة لانعدام حريته وبالتالي فلا يسأل عن أفعاله المجبور عليها، سواء كانت خيراً أم شراً أو لا معنى للثواب والعقاب لانتفاء حرية الإختيار، ولهذا تنتفي المساءلة لانتفاء الحرية، وبهذا نجد أن الحرية شرط ضروري للواجب والمساءلة معاً، ولا يمكن أن تتحقق العدالة بتحقيق المساءلة وفرض العقاب على الإنسان مجبر فيما فعل ولا مناص له فيما قام به.. وفي ذلك ظلم وجور، وإذا كان الأمر كذلك فمن باب أولى أن لا يصدر الظلم عن ذات الله سبحانه وتعالى وهو الذي حرم الظلم على نفسه وأمر الناس أن لا يظالموا، كما أن من صفاته سبحانه وتعالى أنه: ﴿لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾[1].

فالعقاب دون سبب يدخل في شمول مفهوم الظلم، لأن الأصل في العقاب أن يكون نتيجة لعقل حر صادر عن إرادة واختيار، وكل عقوبة تفرض دون مبرر تعتبر ظلماً وعدواناً، فالعقاب العادل إذن هو العقاب الذي يقتضي تحقيقه نتيجة لفعل الشر الصادر عن الإنسان المتمتع باستطاعته وحريته، أما الفعل الصادر عن الإنسان المجبور أو المقهور، فهو فعل جبري لا يجري على مشيئته، إنما يتم بمشيئته الله على ما ذهب إليه الجبريون، إذ

---

(1) سورة النساء، الآية: 40.

هؤلاء ينفون الفعل عن العبد ويعتبرونه مضافاً إلى الرب لأن الجبرية بمذهبهم لا يثبت للعبد فعلا ولا قدرة له على الفعل أصلاً [1]، وإلى هذا ذهب أنصار الجهيمة إذ يرون «إن الإنسان ليس يقدر على شيء. ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في افعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الافعال فيه على حسب ما يخلق فيه سائر الجمادات وتنسب إليه الافعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات كما يقال اثمرت الشجرة وجرى الماء وتحرك الحجر وطلعت الشمس وغربت وتغيمت السماء وامطرت، وازهرت الأرض وانبتت إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال جبر إذا اثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً»[2].

ولا شك أن هذا المذهب يدعو إلى الكسل، والراحة والإستسلام، إذ ليس للإنسان في أفعاله من أثر، وكل شيء في مفهوم هذا المذهب مكتوب مقدر، وبالتالي فإن أفعال الإنسان تجري على ترتيب مقدّر ونظام محدد.

وهكذا نجد أن ثبوت المسؤولية يقتضي تأكيد الحرية وهو الرأي المقبول لأنه بانتفاء الحرية تنتفى المسؤولية، إذ لا مسؤولية مع الجبر.

4 ـ القدرة والاستطاعة:

القدرة والاستطاعة من الصفات التي لا بدّ من أن يتصف بها الإنسان حتى يتحقق عنده الفعل بإرادته وحريته، إذ قد يريد، وقد يكون حراً ولكنه لا يملك الاستطاعة والقدرة على فعل أي شيء، أما السبب خارجي، أو علة داخلية في نفسه، والسؤال الذي يثور هل أن الاستطاعة تتقدم على الفعل أم تتأخر، أم أنها تقوم مع الفعل؟ فالأمر مختلف فيه[3].

---

(1) أبو الفتح عبد الكريم الشهرستاني، الملل والمحل ج 1، ص 108.

(2) الجهمية هم أنصار جهم بن صفوان وقد قالوا بالجبرية الخالصة، الملل والنحل، المرجع السابق، ج 1 ص 110.

(3) يرى القاضي محمد الطيب أبو بكر الباقلاني: «أن الاستطاعة للعبد تكون مع الفعل «لا يجوز تقديمها عليه ولا تأخيرها عنه». كعلم الخلق وإدراكهم، لا يجوز تقديم العلم على المعلوم، ولا الإدراك على المدرك، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وكانوا لا يستطيعون سمعاً﴾ [سورة الكهف، الآية: 97] يعني قبولاً عند الدعوة، يعني أنه لم يكن لهم الاستطاعة عند مفارقة الدعوة

وكيفما كان الأمر فإن الاختيار لا يتم إلا بالإستطاعة، وهذه الاستطاعة هي القدرة التي منحها الله لعباده، فهو كما زود الإنسان بالعقل، الذي يميز به بين الحق والباطل في العقائد وبين له الخير والشر في الأعمال والأفعال، كما بين المعيار بين الصدق والكذب، هذه الصفات والمعايير لكي تتحقق فعاليتها. لا بد وأن تكون مقرونة بالاستطاعة، لهذا منح الله سبحانه القدرة للإنسان كي يستطيع بها إن يحق الحق ويبطل الباطل، ويعمل الخير ويبتعد عن الشر، وإن يستقيم بالصدق، ويجانب قول الزور والكذب. هذه الأشياء لم يتركها الله للإنسان ليتحسس بها بطبيعته وفطرته فحسب، بل زودّه بما انزله على انبيائه ورسله من كتب ليبينوا للناس أجمعين طريق الهدى، وسبيل الحق والصدق.

قال تعالى:

﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[1].

وقال تعالى:

فيحصل معها القبول، وأيضاً قوله تعالى: ﴿إنك لن تستطيع معي صبراً﴾ [سورة الكهف، الآية: 66]. وقول إبراهيم عليه السلام: ﴿رب اجعلني مقيم الصلاة﴾ [سورة إبراهيم، الآية: 42] فلو كانت الاستطاعة قبل الفعل لكان يقول: قد جعلتك مقيماً، ولم يكن لسؤاله معنى، لأنه سئل في شيء قد أعطيه وهو قادر عليه، وأيضاً قوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة، الآية: 4]، فلو كانت الاستطاعة قبل الفعل لم يكن للسؤال فيها معنى، ولأن القدرة الحادثة لو تقدمت على الفعل بغير قدرة، لأنها عرض، والعرض لا يبقى، ولا يصح أن يوجد بعد الفعل، وأيضاً لأنه يكون فاعلاً من غير قدرة فلم يبق إلاّ أنها مع الفعل» ويعلق محمد زاهد الكوثري على هذا فيقول: «مذهب أبي حنيفة: يقدم الاستطاعة على الفعل، بمعنى سلامة الآلات الصالحة للفعل والترك، والمعتزلة مع أبي حنيفة في هذا، وحال الفخر الجمع بين الرأيين، بأن القوة العضلية سابقة، والقدرة المستجمعة لشرائط التأثير مع العقل، فلا ينافي أحدهما الآخر في نظره، لأن مجرد القوة العضلية غير كافية في صدور الفعل ما لم يرده الله سبحانه اتفاقاً، وإرادته تعالى هي تركه العبد يمضي فيما اختاره، كما ذكره عبد القاهر البغدادي فلا تكون في ذلك سمة جبر ما دام فعل العبد مستنداً إلى اختياره نفسه. والقوة العضلية هي مدار التكليف، وهي صالحة للفعل والترك، والقدرة المستجمعة لشروط التأثير غير صالحة إلاّ لأحدهما، فيكون الوجوب في هذا من قبيل الضرورة بشرط المحمول، فلا يكون من الضرورة في شيء (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق محمد زاهد الكوثري، دار الهجرة، بيروت ص 1980).

(1) سورة البقرة، الآية: 1 ـ 2.

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[1].

وقال:

﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[2]

فالله سبحانه وتعالى لم يترك الناس دون منهج واضح، بل لقد منّ عليهم بما بعث فيهم من الرسل ليلعموهم الكتاب والحكمة ويطهرهم من الشرك.

قال تعالى:

﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[3].

إمام هذا المنهج العام لسلوك الإنسان وازاء العقل المميز عند الإنسان والقدرة التي منحها الله له، فإن الإنسان والحالة هذه مسؤول عن صلاح نفسه وتزكيتها وتزويدها بالعلم والمعرفة والعمل الصالح، بغية تحقيق ما أمر الله به، كل هذا تبعاً لحرية ارادته واختياره للفعل، في ضوء المقومات التي زوّد بها نفسه، من علم ومعرفة، واخلاق، وتربية، وصلاح، فاختيار الحق أو الباطل والخير والشر والصدق والكذب، إنما يتم بارادة الإنسان، إذ هو البصير عن نفسه.

قال تعالى:

---

(1) سورة البقرة، الآية: 185.

(2) سورة آل عمران، الآية: 3 ـ 4.

(3) سورة آل عمران، الآية: 164.

﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾[1].

فالإنسان يعمل الخير برضاه ويجزي عليه، ويعمل السوء برضاه أيضاً ويعاقب عليه تبعاً لقواعد المسؤولية.

قال تعالى:

﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[2].

وهكذا اسند الله العمل الصالح والعمل السيء للإنسان، باعتباره مختاراً فيما يفعل من خير أو شر، طالماً إن حريته واستطاعته قائمتان، فالخير والشر يكونان باكتساب الإنسان وفعله.

قال تعالى:

﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[3].

فالمصائب والشرور التي تصيب الإنسان تكون بما كسبت يداه، لأنها أثر من آثار عمله، بل النتيجة التي يصل إليها باختياره وتصرفه - إن كان حسناً أو قبيحاً - في ضوء ما يوافق الشرع أو يخالفه، أي ما حسّنه وجوزه وسوغه وما قبحه وحرمه ومنعه. فلو كان الإنسان مجبوراً لما أسند الله سبحانه وتعالى اعمال المرء لاختيار الإنسان وحريته وطاعته.

قال تعالى:

﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾[4].

وهذا أمر مسلّم به بالطبع عقلاً وعدلاً إذ لو لم يكن المرء مالكاً لإرادته مستطيعاً لفعل ما يختار لما كان هناك من فرق بين الحسن والقبيح،

(1) سورة القيامة، الآية: 14.

(2) سورة فصلت، الآية: 46.

(3) سورة المدثر، الآية: 38.

(4) سورة الشورى، الآية: 30.

وبين الخلوق والشرير، وبين المحسن والمسيء، وبين الظالم والعادل، وبين المحق والمبطل، وبين الصادق والكاذب، فإذا كان كل منهم مجبراً على ما يفعله لم يعد هناك من ضرورة أو فائدة من المنهج الإسلامي والدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإذا صح هذا الزعم لتعطلت مفاهيم العقيدة والإيمان، كما إنه إذا كان المرء مسلوب الإرادة فلا ضرورة ولا معنى لتكليف الله لعباده، وإذا كان قد اجبر كل إنسان على سلوك معين لكانت الاستطاعة أو الفعل منسوبين إلى ذات الله سبحانه وتعالى لا إلى الإنسان بمعنى لم يعد هناك من ضرورة للثواب والعقاب. وإلى هذا أشار الإمام الحسن البصري حين سئل.

«أأجبر الله عباده؟ قال (هو أعدل من ذلك) فقيل: أفوض إليهم؟ والمراد بالتفويض هنا ترك الناس وكأنهم غير خاضعين لنظام عام في الخلق والتدبير كأنهم غير مكلفين ولا مسؤولين؟ فقال (هو أعز من ذلك) تأكيداً لقوله تعالى:

﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾[1].

﴿فلو اجبرهم لما عذبهم ولو فوض إليهم لما كان للأمر والنهي معنى﴾[2].

وهكذا نجد إن الاستطاعة قدرة تحقق الفعل عند تحقق حرية الاختيار، فالإستطاعة إذن هي القوة الفاعلة التي تحكي صورة الحرية والاختيار، وهي الشرط اللازم الكافي لقيام الفعل أو الانتفاء حدوثه، باعتبار أن الاستطاعة هي المقومات للقيام بعمل أو الامتناع عنه. لهذا كان الفعل مسنداً إلى الإنسان ومحاسب عليه.

قال تعالى:

﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3].

---

(1) سورة القيامة، الآية: 36.

(2) الحسن البصري، مفتاح السعادة في السؤال عن القضاء والقدر.

(3) سورة النمل، الآية: 90.

فالناس إذن يجزون تبعاً لأفعالهم إن كانت خيراً أو شراً، إذ الجزاء من جنس العمل، ولا يغير الله سبحانه وتعالى هذه القاعدة في النظام الإلهي للخلق، القائم على العدل، إذ الإنسان بقدرته وبإستطاعته يصنع إعماله ويقدر مصيره. فالله سبحانه يقرر المساءلة تبعاً للسلوك، وإن غير الناس سلوكهم تغير الجزاء تبعاً لماهية السلوك.

قال تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[1].

فالمساءلة منوطة إذن بحرية الإرادة وتتغير ماهيتها تبعاً لتغير العمل، إلا إذا كان تغير العمل نتيجة اضطرار، فالمساءلة عندئذ تنتفى، أي إن العقوبة لا تتحقق.

قال تعالى:

﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[2].

فالثواب والعقاب إذن يتبع ماهية الفعل، ولكن هل الفعل هو العلة في الثواب أو العقاب؟ هل إن الثواب والعقاب حق من حقوق العبد أم أنه حق خالص لله؟ هل إن الثواب والعقاب يتبع ماهية الفعل ذاته فما كان من حق الله كان، ومع ذلك فإن الإجابة على هذا التساؤل تدعونا إلى دارسة الطاعة من خلال الثواب والعقاب.

5 ـ الطاعة هي انصياع لأمر ما، والطاعة في الشريعة هي قبول التكليف:

والعمل بمقتضاه سواء في العقائد أو العبادات فمفهومها، إذن، هي العمل بما أوجبه الله سبحانه وتعالى سواء ما يتعلق بحقوق العباد أم بحقوق الله، وإذا كانت الطاعة واجباً ملقى على عاتق العباد، فهل أن القيام به ترتيب حقوقاً لمن قام به؟ بمعنى هل يتوجب الثواب لمن قام بالتكاليف؟ وبالمقابل

(1) سورة الرعد، الآية: 11.

(2) سورة البقرة، الآية: 173.

هل يتوجب العقاب على من خالف التكليف وامتنع عنه؟ وإذا كانت الطاعة عملاً ما، فهل هذه الطاعة هي من فعل العبد أم أنها مقدرة عليه، وهو مسير بها وغير مخير؟. مما لا سبيل إلى الشك وفقاً لما قرّرناه، إن الإنسان مخير غير مسير، وإن الطاعة من فعل العبد وهي أثر من أثار التكليف، ولكنها لا تستوجب الثواب كحق للعبد على الله، لأن الطاعة ليست علة في الثواب، كما أن المعصية ليست علة في العقاب ذلك لأن الثواب، إنما هو فضل ونعمة من الله سبحانه وتعالى، كما إن العقاب عدل من الله في عباده،

قال تعالى:

﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾[2].

ففضل الله على عباده لا يكون بالعمل الزاما، إنما هو تفضل منه، وقد وعد الله عباده بالثواب وأوعد بالعقاب، وقوله الحق ووعده الصدق والله سبحانه وتعالى يسير الناس لأعمالهم.

قال تعالى:

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾[3].

ومن هنا كانت الطاعة للتكليف دلالة على افوز برضاء الله، كما إن المعصية دلالة على التردي في الهلكة، وكل هذا يقيد حرية الاختيار في العمل الحسن أو التردي في العمل القبيح، فيجزي كل امرىء بما عمل بفضل الله، وهذا توضيح وإعلام للخلق لا لله، لأن الله سبحانه وتعالى علم بالأشياء قبل حدوثها «فقد تفرد الحق بعلم الغيب فعلم ما كان وما يكون وما لا يكون إن لو كان كيف يكون»[4].

---

(1) سورة الروم، الآية: 45.

(2) سورة النور، الآية: 10.

(3) سورة التوبة، الآية: 105.

(4) الإصابة، المرجع السابق ص 49.

وهكذا نجد أن العبد بالنسبة لله سبحانه وتعالى مكلف وملتزم بما أوجبه الله عليه، إذ الوجوب على العبد يقتضي الالتزام بما أوجبه الله تعالى عليه، سواء كان الالتزام بعمل أم بالامتناع عن عمل، فالوجوب كما قد يكون أمراً بالعقل، يكون أمراً بالنهي تبهاً لماهية الفعل، فقد يكون الفعل حسناً فنؤمر به، وقد يكون قبيحاً فننهي عنه «فالحسن إذا هو ما وافق الأمر من الفعل، والقبيح ما وافق النهي من الفعل»[1].

ومن هنا فإنه لا واجب عليه لأحد من الخليقة وإن حقيقة وإن حقيقة الواجب ما استوجب، من وجب عليه الذم بتركه، والرب تعالى عن الذم علواً كبيراً[2].

فالله سبحانه إذ يجزي المؤمنين الذين عملوا الصالحات وليس لأحد واجب على الله (وقد سئل النبي ﷺ «ايدخل أحد منا الجنة بعمله؟ فقال: لا فقيل ولا أنت؟ فقال: ولا أنا إلا يتغمدني الله برحمته» فقال له بعض الصحابة ففيم العمل؟ فقال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له». وإنما وعد الله سبحانه بالثواب واوعد بالعقاب، وقوله الحق ووعده الصدق، فنصب الطاعات إمارة على الفوز بالدرجات، والمعاصي إمارة على التردي في الهلكات، وكل ذلك إمارة للخلق بعضهم على بعض، لا له سبحانه وتعالى.

هذا وإن الحكم على ماهية الفعل كونه حسناً أو قبيحاً مرتبط بموافقته لأمر الشرع أو مخالفته له، إذ الحسن هو ما أمر به الشرع وكان موافقاً له، والقبيح هو ما نهى عنه الشرع وكان مخالفاً له، فأمر الشريعة هو المعيار لا الفعل ذاته لأن الافعال قد تتطابق في صورتها، كالقتل مثلا في القصاص حسن لمطابقته للشرع، وهو قبيح بمخالفته للشرع على الرغم من أن الصورة واحدة، وكذا الطعام في يوم الإمساك فهو قبيح لمخالفته للشرع وهو حسن غير رمضان لموافقته للشرع، فالعبرة إذاً دائماً لأمر الشرع، وهذا خصص للعباد بغية صلاحهم فالشرع ما حسن الفعل أي جوزه وسوغه، وما قبحه منعه وحرّمه، ومن هنا كان الإنسان مخيراً غير مجبر على الفعل لأن الطاعة

---

(1) محمد الطيب أبو بكر الباقلاني، الإنصاف ص 48.

(2) الباقلاني، المرجع السابق ص 49.

والتكليف تفيد وجود حرية الاختيار عند الإنسان لممارسته الطاعة، وقبول التكليف أو مخالفته، فالأكر بالتكليف على ما هو حسن، والأمر بالنهي على ما هو قبيح يفسح المجال أمام العبد لممارسة حرية اختياره في التصرف والسلوك، وإذا كان الأمر هو أمر الله وموجه لعباده، فليس فوق أمره أو نهيه أحد، فلو كان الإنسان مجبراً غير مختار لما كان هناك معنى للتكليف بالأمر بفعل الحسن أو النهي عن الفعل القبيح.

الفصل الثالث

توصيف افعال الإنسان حسنها وقبحها

بما أن افعال الإنسان تتم بارادته واختياره، فكيف تتحد صفتها من حيث الحسن والقبيح؟ قلنا فيما سبق إن الحسن ما طابق الشرع وإن القبيح ما خالفه، ولكن هل هذه الصفة من الحسن والقبح صفة ذاتية في الأشياء متأصلة فيها بالطبع أم أنها صفة اعتبارية؟

لا شك أن الله سبحانه وتعالى خالق لجميع الأشياء وإذا كان الأمر كذلك فإن مقتضى خلق الله للشيء إن يكون خالقاً لصفاته أي خالقاً لمعنى الحسن والقبح بشرعه الجامع والرابط بين الشيء وصفته، فالصفة إذن ليست جذوراً مرتبطة بذات الشيء ولا يمكن الانفصال عنها، إنما هي صفة اعتبارية، وهي حكم من احكام الله سبحانه وتعالى، فالعدل، والصدق والكذب مثلاً كلها صفات اعتبارية، وليست بذاتية، فعندما نقول إن الصدق حسن، معنى ذلك إن هذه الصفة الاعتبارية في الأمور تحقق للصادق فوائد ومنافع في الدنيا، فيعلو بها مقامه، ويعز مكانه في الدنيا وفي الآخرة فيثاب على افعاله الصادقة يوم القيامة.

فالعدل مثلا حسن، لأنه يضمن لكل ذي حق حقه، وهذه الصفة علة خارجة عن الحق ذاته، والشرع إذ عدّ العدل صفة حسنة، ذلك لأن الله فطر الناس على حب حاجاتها والتعلق بها، وعدم الانفكاك عنها، لا سيما أنها تحقق له الخير والفائدة، فهي منافع له، يبحث عنها دائماً، ويطالب بحمايتها. فالمحافظة عليها إذن يدخل في صميم العدل، وتفويتها عليها يعتبر ظلماً له، فإذا علمنا هذا ادركنا أن الله سبحانه وتعالى ليس مجبوراً على خلق الأشياء، أو حكمه عليها بأنها حسنة أو قبيحة إنما الذي جعل الحسن حسناً والقبيح قبحاً هو الله سبحانه وتعالى. وهو بحكمته ارتضى تبعاً للمصلحة إن

يثيب على الطاعة، أو يجازي على المعصية. ولو شاء لما اثاب المطيع أو عاقب المسيء، لكن حكمته اقتضت ذلك لأنه لا يمكن أن توصف اعماله بمخالفتها للمصلحة، لهذا فقد أوجد الثواب والعقاب بغية تحقيق فعالية الإنسان في سلوكه نحو الخير أو الشر. فالله إذن خلق الخلق وما شاء في هذه الدنيا، وسن قواعد بين فيها ما كان حسناً ومفيداً، وما كان قبيحاً ومفسداً، ولولا خلقه للأشياء وبيانه في شرعه لما عرفنا الخير من الشر ولا الحسن من القبيح، فأفعلنا وإن كانت بإرادتنا «إنما توصف تارة بكونها حسنة وتارة بكونها قبيحة، إنما ذلك لمعنى، هو أن كلا ما كان منا مخالفاً لأمر الرب تعالى فهو قبيح، وإن كانت صورته حسنة من حيث الحسن والنظر والسمع، ونحو ذلك، وإن كل ما كان منا حسنا، إنما كان ذلك لأنه موافق لأمر الرب تعالى وإرادته وأمره ونهيه، فوجدناه ليس فوقه تعالى أمر يأمره ولاناه ينهاه فصح أن جميع افعاله وأمره ونهيه حسن على كل حال لا يتصف بغير ذلك»[1].

وعلى هذا نستطيع القول إن الآثار التي تترتب عليها توصيف الأفعال بالحسن والقبح هي:

1 - إن الله سبحانه وتعالى باعتباره هو الخالق لكل شيء هو الذي صبغ على الأشياء الحسن والقبيح وبين الخير ولاشر والنفع من الضر، فالعدل مثلاً خير، والظلم شر، لهذا كانت الصفات اعتبارية، وإن الأشياء بصفاتها هذه مادة في الحياة يسلك تجاهها الإنسان تبعاً لارادته ومشيئته سواء نحو الخير أم نحو الشر.

2 - إن خلق الله للاشياء وتوصيفه لها بالخير أو الشر لا تعني أن الله سبحانه وتعالى في توصيفه للظلم يتنافى مع صفة الكمال المستلزمة له، فليس نقصاً في ذات الله أن يخلق اصناف الموجودات من قبح وحسن، وضار، ونافع، ولا يصح أن يقال إنه اكتسب القبح أو اتصف به، وليس نقصاً في ذات الله أن يخلق العجز في المون متمثلاً في شتى المظاهر، ولكن النقص في أن يتصف هو بشيء من العجز، وليس قبيحاً أن يخلق الله الكذب

---

(1) الباقلاني، المرجع السابق، ص 168.

ولكن القبيح أن يتلبس هو بشيء من هذا الكذب الذي خلقه[1] ومعاذ الله أن يتصف بذلك، لأن هذا يتنافى مع صفات كماله من جهة، كما أنه يتنافى مع مصلحة العباد من جهة أخرى، ولكن هذا لا يعني أن الله لا يجوز له أن يبتلى الناس بمصائب بسبب، أو دون سبب لأن من حق الله أن يتصرف بمخلوقاته كيف يشاء، فمشيئته مطلقة وليس من حقنا أن نحكم على أفعال الله لأننا لا نملك بعقلنا معرفة الحكمة من تصرفاته، إذ ميزانا في الحكم على الأشياء المخلوقة إنما يتم بالعقل والعقل لوحده عاجز عن إدراك الحقيقة دون هداية، وبالتالي فلا يسوغ لنا أن نسند الظلم إلى الله لنا أن نسند الظلم إلى الله لأن الأسباب في تصرفات الله تغيب عنا ولا ندرك الحكمة في خلقها، كما لا يمكننا أن نحكم على مشروعيتها أو عدم مشروعيتها، وهو ما هو واجب علينا أن نسلم بأفعال الله سبحانه ونرضى عنها، لأن ما نراه بعقلنا حسنا أو قبيحاً قد لا يكون كذلك لقصور عقلنا عن كشف افعال الله وادراك حكمتها، لأن افعالنا إذ تقوم على التفكير في عواقب الأمور ومعرفة الحكمة من الفعل قبل الإقدام عليه، فإن الله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك «لأن الحكمة في افعال الله تتبع افعاله. وليس افعاله تتبع الحكمة»[2].

ولا يقال في أفعال الله إن هذه فيها حكمة أو هذه منافية للحكمة، لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي جعل في الشيء حكمة أو مصلحة، لأن افعال الله لا يعقل أن تتصف بأنها منافية للحكمة أو المصلحة. فابتلاء الله للناس أو جعل بعض الناس فتنة لبعض إنما مرّد ذلك إلى حكمته.

قال تعالى:

﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[3].

وقال تعالى:

---

(1) سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد ص 363.

(2) مصطفى صبري، موقف العقل والعلم من رب العالمين.

(3) سورة الأنبياء، الآية: 35.

﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾.[1]

ومع هذا فإن الله سبحانه وتعالى حدّد الخير والشر بما بعثه من رسل إذ بهم أبان الطريق ووضح الدعوة، أما من كان قبل ذلك، أو من انقطعت عنهم اخبار الرسل فهم غير مكلفين، وغير مساءلين.

قال تعالى:

﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[2]. فلو كان الإنسان مسيرا غير مخير، أي أنه مجبور على أفعاله، لما كانت هناك ضرورة لارسال الرسل، ولما كان هناك معنى لتوضيح الخير من الشر لأن الإنسان في هذه الحالة لا يملك الاختيار في سلوك طريق الخير أو الشر ولما كان الأمر على خلاف ذلك مما يتعين اقرار أن الإنسان مخير وليس بمسير كما إنها لولا قيام حرية الاختيار عند الإنسان، لما كان ثمة من فرق بين المحسن والمسيء إذ كان كل منهما مجبراً على ما يفعله، وبالتالي لا تنفت ضرورة التكليف، إذ لا تكليف مع سلب الاختيار، لأن التكليف مع سلب الاختيار يتنافى مع عدالة الله سبحانه وتعالى، إذ لا يظلم ربك أحداً كما أنه **«لا يظلم مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء»**.

وإذا علمنا هذا جيداً، وأدركنا أن أفعال الله سبحانه وتعالى يصدرها كما يشاء، وهو ليس بمجبور عليها، كما أنه هو الذي يجعل الصالح صالحاً أو الفاسد فاسداً والقبيح قبيحاً وهي صفات اعتبارية من خلقه وتدبيره، لأن الله خلق العالم ورتبه كما يشاء، فجعل الحسن حسناً، والقبيح قبيحاً، ولولاه لم نكن نعلم صفة الحسن أو القبيح أو العدل والظلم في افعالنا.

---

(1) سورة الفرقان، الآية: 20.

(2) سورة الإسراء، الآية: 15.

الهداية والضلال وأثرهما على الاختيار في ضوء العقل والشرع

الأصل أن المخلوقات تهدي لما فيه مصلحتها فبعضها يستجيب وبعضها يكفر ويقول الإمام الأصفهاني في هذا الشأن: «كل ما أوجده الله سبحانه فإنه هداه لما فيه مصلحته كما نبه عليه بقوله تعالى:

﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[1] لكن هدايته للجمادات بالتسخير فقط كالاشياء الأرضية التي إذا تركت تنحو نحو السفل، وكالنار التي تنحو إلى العلو. وهدايته للحيوانات لافعال تتعاطاها بالتسخير والإلهام، كالنحل فيما يتعاطى من السياسة واتخاذ البيوت المسدسة ومن عمل العسل، والسرفة[2] فيما تبنيه من الابنية وكالعنكبوت في نسجه. وهدايته للملائكة بالتسخير والإلهام وببداهة العقل وما جعل لها من العلوم الضرورية. فأما الإنسان فهدايته له تعالى بكل ذلك وبالفكر. وذلك أنه بالتسخير بنفسه وكثير من حركاته وبالإلهام هدايته طفلاً للارتضاع بالثدي، وطلب الغذاء والتشكي من الآلام بالبكاء. وببديهة العقل يعرف مبادىء العلوم، وبالفكر يتوصل إلى استنباط المجهول بالعلوم، فهو إن خلق عارياً من المعارف التي جعلها الله تعالى للحيوانات بالإلهام، ومن الملابس والاسلحة التي جعلها بالتسخير فقد جعل للإنسان قوة التعلم بالعقل والفكر وتحصيل الملابس والاسلحة والآلات المختلفة، ووكله إلى نفسه من الاستفادة ومكنه من ذلك، وذلك فضيلة لا نقيصة، ورفعه لا ضعة. فإنه بإعطائه العلم والعقل واليد العاملة

---

(1) سورة طه، الآية: 50.

(2) السرفة بالضم: دويبة تتخذ بيتاً من دقائق العيدان فتدخله وتموت.

فقد أعطاه كل شيء.. إلى تمكن الإنسان من تحصيل ما يريده أشار الله تعالى بقوله:

﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1].

فإذا العقل الذي اعطاه ليحصل به كل ما يحتاج إليه أعلى واشرف فإنه «مرآة إذا جلالها اطلع بها على ملكوت السموات والأرض»[2]

وهكذا جعل الله لكل شيء كما لا ينساق إليه طبعاً وهداه إلى التخصيص به تسخيراً هذا ويربط الإمام الاصفهاني الهداية بالعقل والشرع فيتعبر أنهما متلازمان ومتعاضدان ومتحدان، ولا تتم الهداية بواحد منهما دون الآخر فيقول: «اعلم إن العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لا يتبين إلا بالعقل، فالعقل كالأساس، والشرع كالبناء، ولن يغني الأساس ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناء ما لم يكن شعاع من زجاج. ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر». ولهذا قال تعالى:

﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ * يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ﴾[3] وأيضاً فالعقل كالسراج والشرع كالزيت الذي يمده فإن لم يكن زيت لم يحصل السراج وما لم يكن سراج لم يضيء الزيت .

قال تعالى:

﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا

(1) سورة النحل، الآية: 78.

(2) الراغب الأصفهاني تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين ص 54 ـ 57، الطبعة الحميدية 1323.

(3) سورة المائدة، الآية: 15 ـ 16.

﴿شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۚ يَهْدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾[1] إلى أن يقول والله هو الهادي ـ وأيضاً فالشرع عقل من خارج، والعقل شرع من داخل، وهما متعاضدان بل متحدان، ولكون الشرع عقلاً من خارج سلب الله تعالى اسم العقل من الكافر في غير موضع من القرآن نحو قوله:

﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[2] ولكون العقل شرعاً من داخل قال في وصف العقل:

﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾[3].

فسمى العقل ديناً، ولكونهما متحدين قال: (نور على نور) أي نور الشرع ونور العقل ثم قال: (يهدي الله لنوره من يشاء) فجعلهما نوراً واحداً فالشرع إذا فقد العقل عجز عن أكثر الأمور عجز العين عن فقد الشعاع.

ويخلص بالقول إلى أنه لا سبيل للعقل وللمعرفة لأن العقل بنفسه قليل الغناء[4] لا يكاد يتوصل إلاّ إلى معرفة كليات الأشياء دون جزئياتها نحو أن يعلم جملة حسن اعتقاد الحق وقول الصدق وتعاطي الجميل وحسن استعمال العدالة وملازمة القصة ونحو ذلك من غير أن يعرف ذلك في شيء شيء. وما الذي هو معدلة في شيء شيء. ولا عرفنا العقل مثلاً أن لحم الخنزير والدم والخمر محرم وأنه يجب أن يتحامى من تناول الطعام وفي وقت معلوم وإن لا تنكح ذوات المحارم، وإن لا تجامع المرأة في حال الحيض، فإن اشباه ذلك لا سبيل إليها إلا بالشرع، فالشرع نظام الاعتقاد الصحيح والأفعال المستقيمة والدال على مصالح الدنيا والآخرة، ومن عدل عنه فقد ضل سواء

---

(1) سورة النور، الآية: 35.

(2) سورة البقرة، الآية: 171.

(3) سورة الروم، الآية: 30.

(4) الغناء بالفتح والمد، والنفع.

السبيل. ولأجل أن لا سبيل للعقل إلى معرفة ذلك قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[1].

وقد قال تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾[2] وإلى العقل والشرع إشار رسولاً بالفضل والرحمة بقوله تعالى:

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3] ﴿وعنى بالقليل المصطفين الأخيار﴾[4] وهكذا نجد أن أفعال الإنسان ذاتية في فعاليتها وأنها تقوم على العقل والإرادة بدلالة الشرع، بيد أنه لا بد من إيقاظ العقل مما يمكن أن يغرق فيه من الوهم والغفلة والاستهواء والانحراف. فلا بدّ لسداده وحسن فعاليته من الهداية الإلهية التي ترمى إلى التبيين والتوضيح والتبشير والإنذار ايقاظاً وتبصيراً له بحقائق ما شرعه الله وتسديداً لاحكامه واستنهاضاً لحيويته وفعاليته للتنفيذ والامتثال طوعاً لما أمر الله به كي لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل. فالهداية من الله إذن إنما هي إرشاد وتبيان للإنسان وتوضيح لطريق الحق عن طريق الباطل ليسلك فيما يختاره، فإما أن يختار الخير فيكون شاكراً الله سبحانه وتعالى لاستجابته لهدايته نحو الخير، أو يكون كفوراً بما راشده الله فينحرف عن طريق الخير إلى طريق الشر قال تعالى:

﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[5].

فالهداية إذن توقظ حاسة البصيرة وهي الحاسة الفطرية الملهمة التي

---

(1) سورة الإسراء، الآية: 15.

(2) سورة طه، الآية: 134.

(3) سورة النساء، الآية: 83.

(4) الراغب الأصفهاني، المرجع السابق، ص 67 ـ 70.

(5) سورة الإنسان، الآية: 3.

تميز بها بين الخير والشر فتزكي النفس قال تعالى:

﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[1].

وقال:

﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[2].

وقال ﷺ: «البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك وكرهت إن يطلع عليه الناس» فالهداية جاءت لتكون للإنسان ويقدر على التمييز بين الفجور والتقوى، وبين الخير والشر، تبعاً لارادته وحيرة اختياره ولما كان الله سبحانه وتعالى قد خلق الكون وما فيه. وكان الإنسان من مخلوقاته، وقد خلق له العقل والإرادة فإنه سبحانه وتعالى يعلم مسبقاً بعلمه الفريد وسلوك الإنسان ومع ذلك فقد أرسل الله الرسل ودعا الناس إلى اتباع الهداية والحق، وبين الوعد والوعيد والترغيب والترهيب كل ذلك إقامة للحجة عليهم، وإلزاما للمسؤولية، وهذا ما علّمنا إياه وأخبرنا به في قصة آدم عليه السلام، فالله سبحانه وتعالى يعلم مسبقاً سلوك آدم ومعصيته، ومع ذلك فقد نهاه عن أن يسلك مزالق الخطيئة، وهذا ما يؤكد لنا أنه سبحانه قد خير الإنسان باعتبار أنه يمكن أن يفعل الشيء وضده وأنه لم يكن مجبراً على فعل ما، إذ لو كان كذلك لما ساءله الله، لأن المساءلة مع الجبر ظلم وتعالى الله أن يكون ظالما.

هذا والهداية من الله سبحانه تعنى وجود حرية الاختيار أيضاً. إذ أن الهداية من الأسباب التي توصل الإنسان التي نتائج خيرة، كما أن الضلال من الأسباب التي توصل الإنسان إلى افعال السوء. فالهداية والضلال إذن مقدمات لافعال المرء، بل هي من أبواب الأفعال، منها يلج المرء إلى الخير والعمل الصالح، أو إلى الشر والعمل القبيح، ومع ذلك فإن الهداية والضلال وإن كانت تنسب إلى الله لكن هذه الأفعال لم تتم إلا لأسباب ومسببات يقوم بها المرء، تقتضى بذلك اتباع سبيل الهداية أو الضلال، لنظام الكون وسنة

---

(1) سورة البلد، الآية: 10.

(2) سورة الشمس، الآية: 8.

الله سبحانه التي وضعها، لأن سنة الله سبحانه وتعالى تقوم على قواعد سنّها، فكما أن الطعام من طبيعته إن يحقق الشبع عند الجائع، كما أن السكين من طبيعتها أن تقطع، والنار من طبيعتها أن تحرق، كذلك الجهاد في سبيل الله أو فعل الخير والتمسك بتعاليم الله والإنابة إلى الله. جميع هذه الأعمال الصالحة.

قال تعالى: ﴿وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾[1].

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[2].

وقال تعالى:

﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾[3].

أي إن الهداية والضلال تتم بمشيئة الله سبحانه هذه المشيئة التي يعلم بها مشيئة الإنسان في الهداية والضلال إن خيراً فخير أو شراً فشر.

قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾[4].

وهكذا نجد أن من يزوغ عن تعاليم الله ويخرج عنها ويقطع ما أمر الله به أن يصول ويفسد في الأرض فمن الطبيعي أن يكون في ضلال مبين قال تعالى:

﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ۞ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَاقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ اللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰٓئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[5].

---

(1) سورة الرعد، الآية: 27.

(2) سورة العنكبوت، الآية: 69.

(3) سورة النحل، الآية: 93.

(4) سورة محمد، الآية: 17.

(5) سورة البقرة، الآية: 26 ـ 27.

وقال تعالى:

﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[1].

فهداية الله للناس إنما تتم بتوفيقهم للعمل الصالح، واتباع تعاليم الله سبحانه، أما إذا خرج الناس عن منهج الحق وشذوا عن طريق الهداية واستحبوا العمى على الهدى، والظلام على النور، فقد ضلوا بذلك ضلالا بعيداً، فضلاً عن ضلالهم هذا بعمى ابصارهم وبصيرتهم، إذا أنهم يصبحون كالأنعام بل هم أضل.

قال تعالى:

﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا وَلَهُمۡ ءَاذَانٞ لَّا يَسۡمَعُونَ بِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾[2].

فأعمال العقل، والنظر والقلب هي المنافذ للهداية والأعمال الصالحة، فهي الطريق إلى نور الحق والإيمان.

قال تعالى:

﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[3].

وبهذا نجد أن من يغلق عقله ويعمى بصره عما في ملكوت الله ويتكبر ويتجبر على دعوة الله ورسالته، هذا الصنف من الناس يغلق على نفسه طريق الهداية.

قال تعالى:

---

(1) سورة الصف، الآية: 5.

(2) سورة الأعراف، الآية: 179.

(3) سورة إبراهيم، الآية: 27.

﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[1] ذلـــك أن القلوب الغلق لا يمكن أن تعقل حقيقة الله ووحيه، وإن تتدبر خلق السموات والأرض، وكذا الصمّ العمى لا يمكن أن ينظروا في ملكوت الله أو يسمعوا أو يفقهوا آيات الله، هذا الصنف من الناس قد جردوا أنفسهم من حواسهم، واغلقوا عقولهم، فهم كالانعام بل اضل منها، لانهم أثروا العمى على الهدى، فأصمهم الله، واعمى بصيرتهم باعتبارهم قد قطعوا على انفسهم أسباب الهداية وطريقها واضحوا في ضلالهم يعمهون.

قال تعالى:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾[2].

وبهذا نجد أن الله سبحانه وتعالى لا يجبر الناس أيضاً على الهداية أو الضلال بل ربط نظام الكون وتصرفات الإنسان وآثارها ونتائجها بأسباب ومسببات، مردها إلى اختيار الإنسان نفسه لاعماله وسلوكه هذا وإن الهداية تعني معان كثيرة وقد وردت في القرآن بمقاصد مختلفة ففي قوله تعالى:

﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾[3].

فالهداية في هذه الآية بمعنى الدعاء. فهديناهم أي دعوناهم ويؤيد هذا قوله تعالى أيضاً:

﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[4].

أي داع يدعوهم إلى الهدى.

وقال تعالى:

---

(1) سورة غافر، الآية: 35.

(2) سورة البقرة، الآية: 16.

(3) سورة فصلت، الآية: 17.

(4) سورة الرعد، الآية: 7.

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾[1] وقد تنفيد الهداية البيان ففي قوله تعالى:

﴿وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾[2]

أي بينّا لهم سبيل الهدى ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[3]

يعني بينّا له طريق الخير وطريق الشر.

كما وتقيد الهداية الإعلام، أي أعلمناهم الهدى من الضلالة وهنالك رأى أخر بأن المراد بذلك هدينا فريقا منهم واضللنا فريقاً دليل ذلك قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾[4].

ويدل عليه أيضاً قوله تعالى:

﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ۞ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾[5].

فصح ما قلناه وأنه هدى بعضا وأضل بعض بنص القرآن، فاعلم ذلك[6].

---

(1) سورة الشورى، الآية: 52.
(2) سورة الأنعام، الآية: 87.
(3) سورة البلد، الآية: 10.
(4) سورة النمل، الآية: 45.
(5) سورة الأعراف، الآية: 75 ـ 76.
(6) الباقلاني، المرجع السابق، ص 164 ـ 165.

جميع المعاني التي تعنيها الهداية تقتضي إن الاختيار منوط بإرادة الإنسان، ولا يمكن أن يكون الإنسان مجبوراً على الهداية، فمن فقد عناصر ومقومات الهداية لا يمكن أن يهتدي السن سواء السبيل، وبالتالي تنتفى عنه الهداية بإرادته لأنه استحب العمى على الهدى، أو كفر بالله بعد إيمانه، أو كان كاذباً كفاراً. في هذه الحالات تنفى الهداية حكماً بمشيئة الله، لأن الإنسان خالف السنن التي أقام الله عليها الهداية، وقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى آيات عدة في القرآن إلي نفي الهداية عن هذا الصنف من الناس.

قال تعالى:

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[2].

وقال تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3].

وقال تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[4].

وقال تعالى:

﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[5].

وقال تعالى:

---

(1) سورة البقرة، الآية: 264.

(2) سورة التوبة، الآية: 37.

(3) سورة الأنعام، الآية: 144.

(4) سورة المنافقين، الآية: 6.

(5) سورة آل عمران، الآية: 86.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾[1].

هذا ولما كانت الهداية بأسباب ومسببات فإن مردّها إلى اختيار الإنسان طريق الخير، أما إذا اختار طريق الشر، طريق الظلم، أو طريق الفسق، أو كان كاذباً كفاراً، ففي هذه الحالات تنتفى الهداية، وانتفاء الهداية تعني ثبوت الضلالة وهي النتيجة لسلوك طريق الفسق أو الفجور أو الظلم أو الكفر.

قال تعالى:

﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[2].

وقال تعالى:

﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[3].

وقال تعالى:

﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾[4].

وقال تعالى:

﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[5].

﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[6].

فالضلالة أذن أثر لأعمال الإنسان السيئة وهي عقوبة خصها الله للمسيئين والكافرين والخاسرين والظالمين إلى غير ذلك ممن يقترفون افعالاً تقتضيها الضلالة، وهذا الصنف من الناس لن يجد له سبيلاً هادياً إذ يزين لهم سوء عملهم.

---

(1) سورة الزمر، الآية: 3.

(2) سورة البقرة، الآية: 26.

(3) سورة إبراهيم، الآية: 27.

(4) سورة غافر، الآية: 34.

(5) سورة غافر، الآية: 74.

(6) سورة الجاثية، الآية: 23.

قال تعالى:

﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾[1].

وقال: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[2].

وقال: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾[3].

وقال: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ﴾[4].

وقال: ﴿وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾[5].

وهكذا نجد أن هداية الإنسان منوطة بإرادته فهو الذي يحدد مركزه الوضعي من الهداية بسلوكه فمن يتبع مثلاً خطوات الشيطان يزين له اعماله ويصده عن سبيل الله.

قال تعالى:

﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُوا۟ مُسْتَبْصِرِينَ﴾[6].

وقال تعالى مشيراً إلى ضلال مثل هذا النوع من بعد ماتبين لهم الهدى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ۙ ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾[7].

فالنفوس الضعيفة يستطيع الشيطان أن يدخل عليها فيتولاها ويردها عن

---

(1) سورة فاطر، الآية: 8.
(2) سورة الرعد، الآية: 33.
(3) سورة الشورى، الآية: 44.
(4) سورة الشورى، الآية: 46.
(5) سورة الكهف، الآية: 17.
(6) سورة العنكبوت، الآية: 38.
(7) سورة محمد، الآية: 25.

طريق الهدى إلى طريق العذاب السعير. قال تعالى في شأن هذا النوع:

﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ * كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾[1].

هذا وإذا كان الإنسان بفطرته السلوكية يدرك طريق الخير وطريق الشر فإن السلوك في إحداهما والتمادي فيه أو الارتداد عنه منوط بحسه والهامه وإرادته، إذ ما من سلوك في هذه الحياة إلا وله مؤشر في نفس الإنسان يحس به، إذ نلاحظ أن أعمال الشر عامة تنقبض النفس لها، بينما أعمال الخير ترتاح إليها الأنفس وينشرح لها الصدر.

قال تعالى:

﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾[2].

وإزاء هذا المؤشر والإحساس يستطيع الإنسان أن يرتد عن سلوك طريق الشر إلى طريق الخير، كما أنه يستطيع الاستمرار في طريق الخير فيجزيه الله على فعله جزاء كل حسنة عشر أمثالها.

قال تعالى:

﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[3].

وقال تعالى:

﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾[4].

فمثل هذا الصنف من الناس يمتحن الله قلوبهم ويطهرهم بالتقوى، ويحبب إليهم الإيمان، ويكره إليهم الفسق والفجور والعصيان.

قال تعالى:

---

(1) سورة الحج، الآية: 3 ـ 4.

(2) سورة الأنعام، الآية: 125.

(3) سورة الأنعام، الآية: 160.

(4) سورة الشورى، الآية: 23.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمۡتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ * فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾[2].

فإذا زاد هؤلاء في أعمال الخير وأفعال الحسنات وفي اتباعهم للهداية، خصهم الله بفضله ونزّل على قلوبهم السكينة وزادهم إيماناً.

قال تعالى:

﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ﴾[3].

فالمؤمن الفاعل للخير بهدى من الله لا يغير سلوكه ولا يخل بما تعود فعله من الحسنات إذ لا يسمح لنفسه في الانحراف وارتكاب الشر أو ارتكاب أي سيئة أو ذنب صغير، لأن ارتكاب الصغائر يقود إلى ارتكاب الكبائر، فمن يخل بالقليل يهون عليه الإخلال بالكثير. ومع ذلك فقد نجد من الناس من يعمل سوءاً، فيرتد عن فعل الخير إلى فعل الشر بجهل منه فمثل هذا السلوك الذي يتم بفعل الإنسان وجهالته إذا تاب يقبل الله توبته.

قال تعالى:

﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ﴾[4].

---

(1) سورة الحجرات، الآية: 3.

(2) سورة الحجرات، الآية: 7 ـ 8.

(3) سورة الفتح، الآية: 4.

(4) سورة النساء، الآية: 17.

أما الذين يمعنون في فعل الشر ويستمرون في سلوكهم هذا ولا يتناهون عن منكر فعلوه، لا يقلعون عنه فمثل هؤلاء يورثهم كسلهم العقود عن تحري طريق الخير ويضيق صدورهم في تحري الحقيقة الخيرة، ويزين لهم سوء عملهم فيرونه حسناً. ولا يقلعون عن الضلال.

قال تعالى:

﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[1].

وقال تعالى:

﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[2].

هذا وقد يستمر الإنسان في فعل الشر إمعاناً في الضلالة، ولا يقلع عنه فيورثه الله ريناً.

قال تعالى:

﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[3].

وإن تمادى في ضلاله أيضاً أورثه الله غشاوة فلا يبصر الحقيقة.

قال تعالى:

﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾[4].

وإن ازداد في فعل الشر وغاص في الضلال طبع الله على قلبه وختم على سمعه وبصره.

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 125.

(2) سورة فاطر، الآية: 8.

(3) سورة المطففين، الآية: 14.

(4) سورة يس، الآية: 9.

قال تعالى:

﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[2].

فإن بقى في الضلال والتمادي في الشر والأعراض عن فهم القرآن، وضع الله على قلوب هؤلاء أقفالاً أي أغلق عليهم الفهم. قال تعالى في شأن هؤلاء:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[3].

فإذا تمادى الإنسان بعد هذه المرحلة أيضاً بلغ عندئذٍ المرحلة الأخيرة من الضلالة واعتبر كأنه في عداد الأموات ولا يرجى منه الخير لأنه قفل على نفسه باب الهداية واصم آذانه عن سماع الدعاء.

قال تعالى:

﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ﴾[4].

هذا الصنف لا ترجى لهم توبة لأنهم لن يتوبوا ولن يؤوبوا إلى حكم الله لتقبل توبتهم.

قال تعالى:

---

(1) سورة البقرة، الآية: 7.

(2) سورة الجاثية، الآية: 23.

(3) سورة محمد، الآية: 24.

(4) سورة الروم، الآية: 52.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾[1].

وقال:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا﴾[2].

هذا وهناك من الناس من يعرض عن الهدى بما يسول له الشيطان أو يملي له ويتبع الذي كان ما أنزل الله، فمثل هذا النوع من الأشخاص هم في ضلال.

قال تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ۙ ٱلشَّيْطَـٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ۞ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ۖ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾[3].

فالهداية والضلال إنما تتم بأفعال المرء نفسه ومع ذلك فإن التدرب والاعتياد على فعل الخير يورث الوقاية والحث على الأفعال الحسنة، وهذا ما يفيد معنى المعصية. قال تعالى في شأن هؤلاء:

﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ﴾[4].

وقال تعالى في مدح هؤلاء:

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 90.

(2) سورة النساء، الآية: 137.

(3) سورة محمد، الآية: 25 ـ 26.

(4) سورة المجادلة، الآية: 22.

﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[1] . .

هذا كما أن التدرب والاعتياد على اقتراف الأفعال القبيحة والسيئة يغلق طريق الخير ويبعد عن الأفعال الحسنة ويقيض لهذا الصنف من الناس شيطاناً قريناً يصدهم عن سبيل الله، وقد وصفهم الله تعالى وبين حالهم ووضعهم وأولياءهم فقال:

﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ أَغْلَـٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ * وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَـٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾[2] .

وقال تعالى عنهم أيضاً:

﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾[3] .

وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4] .

وهكذا تجد أنه قد نسب الله هداية العبد وضلاله جميعاً إلى نفسه، من حيث أنه جعل خلقه وطبعه بحيث إذا تعاطى فعلاً إن خيراً وإن شراً فاستمر عليه يصير ذلك طبعاً ملازماً لا يرجع عنه، ولم ينسب المنع من الإيمان إلى نفسه الأبعد ذكر ما كان من اساءة العبد نحوه قوله:

﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5] .

فخص الذين لا يؤمنون بأن جعل الشياطين أولياءهم.

---

(1) سورة المجادلة، الآية: 22.

(2) سورة يس، الآية: 8 ـ 9.

(3) سورة الزخرف، الآية: 36 ـ 37.

(4) سورة الأعراف، الآية: 27

(5) سورة الأعراف، الآية: 27

وقال تعالى:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾[1].

---

(1) سورة الحج، الآية: 22

الفصل الرابع

مشيئة الله وأثرها في مشيئة الإنسان

علمنا فيما سبق أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وجهزه بأعضاء خصّها بوظائف وحركات وبأحداث وأفعال ونمو وتطور، قسرية لا أثر لإرادته فيها شاء أو لم يشأ، كالولادة، والنمو، والموت والانفعالات النفسية على اختلاف أنواعها من حب وهوى، وكراهية وخوف، وشجاعة، كما خصّها أيضاً بانفعالات فيزيولوجية من جوع وعطش، وضعف، ومرض. هذه الأشياء كلها تابعة لمشيئة الله، وهي من مقتضيات وطبيعة خلق الإنسان وتركيبه، تبعاً للقواعد والسنن التي قدرها فيه، كسائر المخلوقات، والعوالم البرية، والبحرية، والفضائية، من جماد وحيوان ونبات وكواكب وأفلاك.

هذا كما أن الإنسان بتركيبه الحياتي والعضوي زوده الله بإرادة وعقل وقوة واستطاعة، وسخّر له السمع والبصر والإحساس، كلها مقومات لحياة الإنسان وسلوكه ولتساعده في تصرفاته الإرادية بحرية واختيار.

هذه المقومات التي خلقها لله سبحانه خلق فيها فعاليات تبعاً لطبيعتها، فخلق الإرادة والعقل إنما هو خلق أيضاً لمقتضيات هذه الإرادة والعقل، أي خلق قوتها وفعاليتها، وإذا كان الأمر كذلك، فليس معنى هذا أن ما يقرره الإنسان باختياره لفعل الشر مثلاً، إنما هو من فعل الله، لأن إرادة الله سبحانه وتعالى إذا كانت قد خلقت الإنسان مريداً، ليس معناه، أن كل ما يريده ويختاره الإنسان من عمل أو تصرف، إنما هو من الله، ولو لم يرده لما فعله الإنسان، إذ لو كانت إرادة الله غير مريدة لأفعال الإنسان لما كان هناك ضرورة لخلق إرادة الإنسان، وبما أن الله قد خلق إرادة الإنسان، وخلق لها خواصها وفعالياتها، فليس معنى ذلك أن الله غير مريد لما يريده الإنسان ويختاره، بل إن الإنسان بصير بأفعاله، يفعل باختياره ما يشاء، ويحاسب

على أفعاله، لأن الله شاء أن يكون الإنسان مريداً لأفعاله. وبهذا تنتفي صفة الجبرية عن أفعال الإنسان، لأن مشيئة الله، قد اقتضت أن يكون العقل والإرادة حرين تبعاً لمقتضيات عنار التكوين في خلق الإنسان، وإلا لو سلبت العقل والإرادة من صفاتها ومحتواها لما كانت هناك ضرورة لخلقها، ولكان انتفاؤها ووجودها سيان، وهذا يتنافى مع المنطق والغرض من وجودها وواقع فعاليتها وفطرتها ووظائفها، وهي نعم تقتضي الشكر لله سبحانه وتعالى الذي خلق الإنسان وخلق له حق التفكير والتصرف بإرادته واختياره، وهذا ما هو ظاهر للعيان ويشهده كل إنسان بالبداهة، فالمؤمن كما يشهد بالدليل والعيان، أن قدرة مكون الكائنات أسمى من قوى الممكنات يشهد بالبداهة أيضاً «أنه في أعماله الاختيارية، عقلية كانت أو جسمانية، قائم بتصريف ما وهبا الله له من المدارك والقوى فيما خلقت لأجله»[1]. ولو عطلت قوى العقل والإرادة لكان وجودهما من قبيل البعث، ولكان هذا منافياً لحكمة الله في تكوينها وخواصها في أداء وظيفتها، ومعاذ الله أن تكون هذه مشيئة الله وقد أعلن مساءلة الإنسان لعدم استعماله ملكات حواسه وخصائصها، فمن باب أولى أن لا يعطل الله سبحانه هذه الملكات بدليل قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[2].

فمشيئة الإنسان لأفعاله إذن لا تتنافى مع النتائج التي هي من مقتضيات طبيعة التصرف، وأن تكن هذه النتائج أصلاً من خلق الله تبعاً للقواعد التي خصّها في الكون، فالنار مثلاً من طبيعتها الإحراق، وهذه النتيجة هي من خلق الله لأنه أودع هذا السر في النار. ولكن هذا لا يعني أن العزم على فعل الإحراق والقصد الذي يقوم به الإنسان باختياره إنما هو من فعل الله. فمن يحرق منزلاً عمداً، فإن هذا الفعل ينسب إلى الفاعل وهوالإنسان الذي أقدم على حرق المنزل بإرادته. لأن تصرف الإنسان باختياره وإقدامه على الحرق إنما هو تسبب إرادي في تنفيذ الفعل، أي إن الحرق تم بإرادة وقدرة الإنسان المخلوقتين اللتين نفذتا فعل الحرق، وهذا لا يعني أن إرادة الله

---

(1) محمد عبده، رسالة التوحيد ص 66، الطبعة الخامسة مطبعة المنار بمصر 1346 هـ.

(2) سورة الإسراء، الآية: 36.

سبحانه قد شاركت في فعل الحرق وأن حرق المنزل منسوب إلى الله إذ أن هناك فارقاً في التصرف وفارقاً بين الإرادتين. لأنه سبحانه وتعالى إذ فطر الإنسان على حرية الاختيار لأفعاله بإرادته، خطّ له مصيره تبعاً لإرادته في نطاق السنن والنظام والقواعد التي خلقها الله في هذا الكون قال تعالى:

﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾[1].

فإرادة الإنسان إذن ومشيئته هي التي تقرر تبعيته للخير أو للشر.

قال تعالى:

﴿تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[2].

وهكذا نجد أن اتجاه الإنسان وتبعية أفعاله للخير أو للشر، إنما هو رهن بمشيئته وإرادته المخلوقة والمحدودة، وهي تعمل في نطاق السنن الكونية التي خلقها الله، بمعنى أن الإنسان مخير في تصرفاته، لكنه مجبر في خضوعه لنواميس الكون واتباعها، لأن هذه القوانين والسنن قد خلقها الله تبعاً لمشيئته المحضة. ولا علاقة لمشيئة الإنسان بها، فهي خلق آلهي محض وسنن كونية. ثابتة، لا تبديل لها ولو شاء الله لما أعجزه ذلك تبعاً لقدرته العظيمة المطلقة.

قال تعالى:

﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[3].

وقال تعالى:

﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾[4].

---

(1) سورة النبأ، الآية: 39.

(2) سورة الأعراف، الآية: 43.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 62.

(4) سورة الروم، الآية: 30.

فالله سبحانه وتعالى بمشيئته الخالقة المبدعة الآمرة والناهية، تشريعاً وتوجيهاً، هو الذي وضع سنن التكليف والابتلاء، خلق الأسباب والمسببات وحرية الاختيار عند الإنسان، وهذا لا يعني أن الإنسان مجبر ومسير في أفعاله، بإرادة مقهورة لا يملك بها الاختيار، بل على العكس ينفذ بإرادته ما يشاء في حدود الأوامر والنواهي، فالله سبحانه وتعالى إذ ترك للإنسان مشيئة حرة، ليس معنى ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد تعطلت مشيئته، أو أن مشيئة الإنسان مقدمة على مشيئة الله، بل العكس إن مشيئة الإنسان هي ضمن مشيئة الله، ولو شاء الله لهدى الناس جميعاً أو جعلهم أمة واحدة.

إنه لم يفعل ذلك إلا ليظهر قدرته المطلقة على فعل ما يشاء ومع ذلك فسبحانه وتعالى لم يغير سنة الكون التي سنها أو فطرة الإنسان التي فطرها أو قواعد التكليف التي قررها.

قال تعالى:

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾[2].

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[3].

وإذا كان الله سبحانه وتعالى القادر والمالك بمشيئته أن يغير سنن الكون ولم يفعل لقوله:

﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[4].

فمن باب أولى أن الإنسان لا يملك التبديل أو التعديل في سنن الكون والثابتة وإلا لانقلب الإنسان المخلوق خالقاً وهذا غير وارد مطلقاً إذ أن

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 35.

(2) سورة السجدة، الآية: 13.

(3) سورة هود، الآية: 118.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 62.

مشيئة الإنسان الحرة تقع ضمن نطاق سنن الله الثابتة ولو شاء الله لبدلها كما لو شاء لمنع الشرك ولما ترك أحداً أن يشرك فيه.

قال تعالى:

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾[1] ولكن إرادة الناس حرة في اختيار الإيمان أو الشرك كما أرادة الله لا تغير السنة التي وضعها وسنها. وبهذا انتفى الجبر في مشيئة الإنسان بدليل قوله تعالى:

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾[2].

ولكن الله سبحانه ترك لإرادة الإنسان فعاليتها في اختيار ما تشاء ولم يشأ أن يعطلها أو يقهرها على فعل الشر كما ظن المشركون الذين زعموا أن إشراكهم كان بمشيئة الله وردّ عليهم القرآن بالنص الصريح.

قال تعالى:

﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾[3].

وقال تعالى:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[4].

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 107.
(2) سورة الأنعام، الآية: 35.
(3) سورة الأنعام، الآية: 148.
(4) سورة النحل، الآية: 35.

وهكذا يتضح لنا القول بأن المشركين مجبرون وأن إشراكهم تم بمشيئة الله لتبرير إشراكهم، إنما هو قول باطل يشوبه الجهل بفهم النصوص وبحقيقة الدين، ذلك أنه لا بد من التمييز بين مشيئة الله تعالى في سنن الكون، وبين مشيئة الإنسان وتكليفه، فمشيئة الإنسان في الكفر والمعاصي لا يمكن أن تكون هي نفسها مشيئة الله، إذ لو جاز هذا لنسبنا الشرك والكفر إلى الله، مع أنه يستحيل أن ينسب الكفر والشرك والقبح إلى الله. فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. فمشيئة الإنسان إذن حرة، في اتباع التكليف وطاعة الله، الامتناع عنه عصياناً، والمرء في هذا مخير، أما بالنسبة لمشيئة الله الثابتة في سنن الكون، فالإنسان بها مجبور لا يملك نقضها، أو تعديلها أو تبديلها نقصاً أو زيادة. وهذا بالطبع لا ينافي الحرية في مشيئة الإنسان لأن مشيئة الإنسان سواء في الطاعة في الكفر في المعصية، إنما هي مشيئة مستقلة تابعة لإرادته لتفكيره، وعزمه وتقديره وتدبيره، وتوقعاته ومدى مساءلته فهو بهذه مخير غير مسير، ويؤيد هذا ما أشار إليه القرآن.

قال تعالى:

﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[1].

بمعنى أن الإنسان حر في اتخاذ السبيل الذي يراه ويرضاه قال تعالى:

﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾[2].

هذا وإذا كانت حرية الاختيار في أفعال الإنسان منوطة بإرادته ومشيئته على ما أدركنا فكيف تفسر قوله تعالى:

﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3].

فالجواب على ذلك أن الإنسان بإرادته وقدرته واستطاعته التي هي من

---

(1) سورة الكهف، الآية: 29.

(2) سورة المزمل، الآية: 19.

(3) سورة التكوير، الآية: 28 ـ 29.

خلق الله سبحانه وتعالى، قد شاء الله تبعاً للسنن التي سنها، أن يمنح الإرادة فعاليتها، ولو لم يشاء ذلك لما استطاع الإنسان أن يفكر أو يشاء دون أن يكون الله سبحانه وتعالى قد منحه هذه القدرة وفعاليتها. فالقدرة والطاقة الإرادية للإنسان هي من مشيئة الله، فمن البديهي إذن أن لا تكون مشيئة الإنسان مستقلة عن مشيئة الله. وإذا كانت المشيئة هي بمثابة الطاقة الكهربائية إن صح التشبيه فإنه يمكن صرفها في سبيل الإعمار في طريق الخير، كما ويمكن صرفها في سبيل الدمار والشر، فالله سبحانه إذن شاء للإنسان أن يخلق له الإرادة وشاء لإرادة هذا الإنسان أن تكون مختارة، بمعنى أن يختار أحد الطريقين طريق الهداية وهو الخير، وطريق الضلال وهو الشر، على هذا تكون مشيئة الإنسان واختياره في نطاق مشيئة الله، ولكنها ليست عين مشيئة الله، لأن مشيئة الإنسان تبقى مع ذلك حرة مختارة في نطاق المشيئة الإلهية، التي أعدت فطرة التكون للإنسان بخصائص من مقتضياتها أن تملك الاختيار، وتلك سنة لا يمكن للإنسان تبديلها أو نقضها. وبالتالي، فإن العقل والإرادة والقدرة وحرية الاختيار عند الإنسان هي قدر مقدور وفطرة أقامها الله في الإنسان، وعلى هذا فإن مشيئة الله أن يكون الإنسان مالكاً لحرية اختياره، ومريداً لما يفعل تبعاً لاختياره، ولا يمكن أن تكون مشيئة في إلغاء حرية وإرادة الإنسان، أو تعطيلها في اختيار طريق الهدى أو الضلال. ولو جاز لتناقضنا مع ما قررناه، بأن الله سنّ لها سنناً ثابتة لا تبديل لها، وهي مستقرة لا تحتمل التأويل، فحرية الاختيار عند الإنسان إنما هي مبدأ ثابت، وهي سنن الله التي لا تبديل لها، وهذا ما أشار إليه سبحانه وتعالى، للدلالة على أن الاختيار قائم للإنسان.

قال تعالى:

﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾[1].

بمعنى أنه يقتضي تركهم لممارسة اختيارهم سبيل الإيمان أو الكفر. فتقرير حرية الإرادة والاختيار للإنسان، إنما هي مشيئة الله سبحانه وتعالى، وهي الأساس الذي يقوم عليه التكليف والابتلاء، وحيث تنتفي المشيئة

---

(1) سورة يونس، الآية: 99.

الإلهية وبذلك تنتفي حرية الإنسان، وبانتفائها يكون التكليف والابتلاء من باب العبث، إذ لم يعد ضرورة لها وبالتالي لا ضرورة للمساءلة، مما يتعين أن يكون الإنسان مجبراً في سلوكه وتصرفاته دون أي مساءلة، وفي هذه الحالة لا يقوم أي تكلم أو ابتلاء، وهذا ما ينافي المنطق كما وينافي مقتضيات العقيدة والشريعة.

وهكذا نجد أنه لقيام الابتلاء والتكليف لا بد أن يكون الإنسان حراً في تصرفاته واختياره، كما أنه لا بدّ وأن يكون التلازم قائماً بين الابتلاء والتكليف وحرية الاختيار وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة.

قال تعالى:

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[1].

هذا كما أن الابتلاء الرباني هو امتحان الله للإنسان في الحياة الدنيا، بعد أن زوده بالإرادة وحرية الاختيار والعقل والقدرة على تنفيذ الأوامر والامتناع عن النواهي لا سيما والإنسان يملك التمييز بين الخير والشر والنفع والضر بعد أن بين الله سبحانه وتعالى بالشرع طريق الهدى، وحذّر من الضلال بما أرسل من الرسل بالكتب مبشرين ومنذرين حاضين على طاعة الله بالترغيب والترهيب. لهذا كانت أفعال المرء التي يقوم بها بإرادته واختياره إنما هي أفعال تقوم باكتساب منه مما يتعين لها الجزاء تبعاً لصفتها، أما الأفعال التي لا يكون له فيها كسب فهي أفعال لا يستحق عليها الثواب أوالعقاب باعتبارها ليست من عمله أو كسبه.

قال تعالى:

﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ

---

(1) سورة المائدة، الآية: 48.

وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[2].

فالله خلق الإنسان وابتلاه تبعاً لقدرات قدرها وأقامها فيه، يجب أن يعلم أن الحوادث كلها تقع مرادة لله تعالى، وأنه لم يتصور أن يوجد في الدنيا والآخرة شيء لم يرده تعالى من نفع وضر، ورزق وأجل، وطاعة ومعصية، إلى غير ذلك من سائر الموجودات، والدليل على ذلك أنه خالق لها، وإذا صح ذلك ترتب عليه أنه مريد لما خلق قاصد إلى إبداع ما اخترع.

قال تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾[3].

قال تعالى:

﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[4].

ويقول الإمام أبو بكر الباقلاني في شأن المشيئة والاختيار:

والآيات في هذا المعنى لا تحصى عدداً وأيضاً فإن الأمة قد أجمعت على القول بإطلاق هذه الكلمة «ما شاء الله كان. وما لم يشأ لم يكن» وأيضاً

(1) سورة الملك، الآية: 1 ـ 2.

(2) سورة الإنسان، الآية: 2.

(3) سورة الأنعام، الآية: 111.

(4) سورة السجدة، الآية: 13.

لو أراد شيئاً وأراد غيره شيئاً وجد مراد غيره دون مراده كان ذلك دليل العجز والغلبة، والله يتعالى عن ذلك.

وقال بعض أهل التحقيق: «والله ما قالت القدرية كما قال الله تعالى ولا كما قال النبيون، ولا كما قال أهل الجنة، ولا كما قال أهل النار، ولا كما قال أخوهم إبليس، لأن الله تعالى قال:

﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[1].

وقال:

﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[2].

وقال شعيب:

﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾[3].

وقال موسى عليه السلام:

﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾[4].

وقال نبينا ﷺ:

﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾[5].

وقال أهل الجنة:

﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا

---

(1) سورة النحل، الآية: 93.
(2) سورة الملك، الآية: 30
(3) سورة الأعراف، الآية: 89
(4) سورة الأعراف، الآية: 155
(5) سورة الأعراف، الآية: 188

ٱللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ﴾[1].

وقال أهل النار:

﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾[2].

وقال أيضاً:

﴿بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[3].

وقال:

﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾[4].

وقد قال تعالى:

﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾[5].

واعلم أنه لا فرق بين الإرادة والميئة، والاختيار والرضى، والمحبة على ما قدمنا. واعلم: أن الاعتبار في ذلك كله بالمال لا بالحال، فمن رضى سبحانه عنه لم يزل راضياً عنه، لا يسخط عليه أبداً وإن كان في الحال عصياً، ومن سخط عليه فلا يزال ساخطاً عليه ولا يرضى عنه أبداً، ولن كان في الحال مطيعاً.

ومثال ذلك: أنه سبحانه وتعالى لم يزل راضياً عن سحرة فرعون، وإن كانوا في حال طاعة فرعون على الكفر والضلال، لعلمه بإيمانهم في المآل، وكذلك الصدّيق، والفاروق رضي الله عنهما لم يزل راضياً عنهما في حال عبادة الأصنام، لعلمه بمآل أمرهما وما يصير إليه من التوحيد ونصر الرسول

(1) سورة الأعراف، الآية: 43

(2) سورة المؤمنون، الآية: 106

(3) سورة الزمر، الآية: 71

(4) سورة الحجر، الآية: 39

(5) سورة الرعد، الآية: 11، راجع الباقلاني، المرجع السابق، ص 43 ـ 44.

والجهاد في سبيل الله تعالى[1]. وعلى هذا نجد أن مراد الله ومشيئته مبنية على معرفته وتقديره لسلوك البشر، ولما كان الله هو الخالق لكل شيء فمن البديهي أن يعلم مخلوقه الإنسان وما خلق فيه من استعداد ومقومات لما يسعد نفسه بالخير وينفع الناس في الدنيا ويرضى الله عنه، كما ويعلم أيضاً مدى استعداد هذا الإنسان للشر الذي يؤذيه ويؤذي الناس به، ويغضب الله عليه في الدنيا والآخرة.

فالإنسان إذن باستعداده الذي خلق الله فيه يعلم أنه صالح بعقله وسلوكه في عمله للتقرب إلى الله والابتعاد عنه لتحقيق ما يرضي الله أو يغضبه، لا سيما وأن الله سبحانه هيأ له الهداية عن طريق ما أوحى به إلى الرسل لتقوية جانب الخير في البشرية، ولإرشادها، والابتعاد بها عن نزعات الهوى والطغيان عامة دون تمييز بين الأسود والأبيض، والذكر والأنثى، وكل عباد الله قد أكرمهم الله بما أتاح لهم من أفعال ومقومات من تفكير وعقل للأعمال الصالحة من عباده وتقوى، والانتفاع بها والسعادة بها في الدنيا والآخرة.

قال تعالى:

﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[2].

فالإنسان في نظر الشريعة والعقيدة الإسلامية حر الاختيار وقد هيأه الله بهذه الطبيعة لاختيار مسلك الخير أو إلى الشر لا يدفعه بقوة خارجة عن نفسه إلى الخير أو الشر، ولو شاء لخلقه بطبيعة واحدة وهي طبيعة الخير أو الشر، عندئذٍ لا يكون الإنسان الذي أعلن عن صفته بأنه خلقه في الأرض وكلفه بالعقيدة والشريعة وبعث له الثواب والعقاب تبعاً لما يختار من سلوك في الحياة، فيحدد بذلك لنفسه اللذة والألم تبعاً لبواعث الخير أو الشر التي تنزع إليها نفسه والتي تدفعه إلى تصرفاته وأفعاله.

---

(1) الإنصاف المرجع السابق ص 43 ـ 45.

(2) سورة النحل، الآية: 97.

قال تعالى:

﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1].

فأفعال المرء تتم بإرادته من خلال مشيئتين متضادتين، فإن شاء فعل الخير وإن شاء فعل الشر، والسؤال الذي يثار، هل لو لم يشاء الإنسان فعل الخير أو الشر بحريته. أو أنه شاء في فعل الخير كأن يحسن إلى فقير ما، فهل إرادة الله هنا في هذه الحالة قائمة، وأن الفعل إذا فعله الإنسان ينسب إلى الله، باعتباره هو الذي أراد للإنسان أن يريد فعل الخير أو الشر أو لم يرد له ذلك؟

الجواب على ذلك: أن إرادة الله تعالى دائماً قائمة لأن إرادة الله تعالى المخصصة هي أرادته لا إرادة الإنسان بالسلب أو الإيجاب تبعاً لاختيارها، أي أن النتيجة التي نصل إليها أن إرادة الله هي تخصيص اختيار الإنسان لأحد الطريقين المتضادين الخير أو الشر، ليفعل من خلالها وبحريته ما يشاؤه ويختاره. وأن الإنسان أدرى بمصلحته من غيره وعلى هذا فهو على نفسه بصير، وإن المرء إذا لم يكن عالماً بمصلحته ولا قادراً عليها ولا مريداً لها فإن الله سبحانه وتعالى يعلم ويقدر ويعطي من فضله لا لمعاوضة ولا لمنفعة يرجوها، بل يقصد منفعة الإنسان، والإنسان بصرفه واختياره يقف أمام مصلحته ويحول دون منفعة الإنسان فهو المعوق لوصول فضل الله إليه «فالله سبحانه وتعالى قضى فيما قضى به أن عنده لا ينال إلا بطاعته، وأنه ما استجلبت نعم الله بغير طاعته، ولا استديمت بغير شكره، ولا عوقبت وامتنعت بغير معصيته، وكذلك إذا أنعم عليك ثم سلبك النعمة فإنه لم يسلبها لبخل منه ولا استئثار بها عليك، وإنما أنت المسبب في سلبها عنك فإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[2].

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 147.

(2) سورة الأنفال، الآية: 53.

فما أزيلت نعم الله بغير معصية.

قال تعالى:

﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْۗ﴾[2].

وقال تعالى:

﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾[3].

وهكذا نجد أن مشيئة الله سبحانه وتعالى متحققة في منح الإنسان الإرادة التي خوله بها المشيئتين مشيئة بفعل الخير ومشيئة بفعل الشر، أي إذا شاء الإنسان شيئاً فعله بحريته وإذا كان يمكن أن ينسب ذلك لمشيئة الله سبحانه وتعالى فإنما ينسب إليه لاعتبار أن الله قد حتم على الإنسان وأجبره على فعل شيء ما، بل بسبب أن الله سبحانه شاء أن يعطي الفاعل مشيئة مستقلة ليحقق اختياره تبعاً لها، ولا يمكن أن يقال بأن كل شيء يقع من الإنسان إنما هو بمشيئة الله تعالى دون أن تكون لإرادة الإنسان فيه أي قصد، بمعنى أن الإنسان في نظر من يقول بهذا الرأي إنما هو مسلوب الإرادة إزاء مشيئة الله.

وهذا الاستنتاج يخالف مفهوم النصوص العديدة الواردة في القرآن والتي سبق أن أشرنا إليها، قال تعالى:

---

(1) سورة الشورى، الآية: 30.

(2) سورة آل عمران، الآية: 165.

(3) سورة النساء، الآية: 79.

﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾[2].

ولكن الله سبحانه لم يشأ ذلك لأن لا يغير سنته ولا يريد أن يمس حرية أحد وقد ترك للناس حريتهم حتى فيما يعبدون.

قال تعالى:

﴿فَٱعْبُدُواْ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾[3].

ذلك لأن عبادتهم إذا كانت خطأً وكفراً يحاسبون عليها ويجازون بما يعتقدون أو يفعلون، فإرادتهم الحرة وعزمهم الشخصي في العبادة سواء لعبادة الله جل جلاله أم لعبادة غير الله، إنما هي بمشيئتهم الخاصة الحرة وقد سبق كلمة الله بذلك قال تعالى:

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾[4]. أي سبقت من الله حقاً وهي لزوم ترك الإنسان حراً يفعل باختياره ما يشاء لا سيما وأن الله سبحانه قد جعل الإنسان في الأرض خليفة (إني جاعل في الأرض خليفة)، فمشيئة الإنسان في ضوء ما ذكرناه إذن تعتبر داخلة تحت مشيئة الله الخالق بلا تخصيص في الفعل، أي دون وجوب التحتيم بفعل شيء معين بل بمطلق الاختيار الإنساني، فمشيئة الإنسان إذن ليست هي مشيئة الله الدانية التي لها إشاءات خاصة لو أرادت فعل شيء ما.

قال تعالى:

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾[5]

---

(1) سورة يس، الآية: 66.

(2) سورة الزمر، الآية: 15.

(3) سورة طه، الآية: 129.

(4) سورة النحل، الآية: 40.

(5) سورة النحل، الآية: 40.

أي أردناه لذاتنا باعتباره حقاً وواجباً نفاذه ﴿أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[1].

فإرادة الإنسان في الأفعال التي يملك فيها حرية الاختيار قد تعلقت بها مع ذلك إرادة الله سبحانه الذي أودع سره بأن إراد للإرادة الإنسانية أن تكون مريدة بإرادته، فإرادة الله سبحانه إذن سارية إلى كل ما يريده الإنسان ويختاره من الأعمال والأفعال: «وإذاً فلا يمكن أن يقع أي تعارض بين إرادة الله تعالى وما تختاره عن طريق إرادتك الخاصة، إذ لو فرضنا أن الله غير مريد لعمل قد اخترته بإرادتك، فمعنى ذلك أنه سبحانه وتعالى غير مريد لإرادتك التي وجهتك إلى ذلك الفعل، وهو مناقض لما ثبت من أن الله عز وجل قد شاء لك أن تكون مريداً، وشاء أن يخلق فيك هذا السر، فثبت بطلان فرض أن الله قد لا يريد العمل الذي تختاره»[2] ذلك لأن الله سبحانه أدخل إرادة الإنسان الاختيارية تحت شمول إرادته وذلك بالاختيار الذي أودعه الله إرادة الإنسان إذ هو من طبيعتها وعلى هذا يمكننا القول إن سلوك الإنسان الاختياري مرده إلى إرادة الله عز وجل ولتوضيح ذلك نضرب مثلاً: فلو أن (أ) أرسل إلى كل من (ب) و (ج).

كلاً على انفراد لشراء حاجيات له، فأحدهما نفذ الطلب واشترى بمقدار ما قدم له من مال، والثاني نفذ الطلب أيضاً ولكنه خان الأمانة فاشترى بنصف المال المعطى له واختلس الباقي، فكلاهما هنا مارس حرية اختياره في الشراء تبعاً لإرادة (أ) ولكن أحدهما (ب) أدى الأمانة كما اؤتمن والثاني (ج) خان الأمانة فبالنتيجة التي حصلت وهي فعل الشراء إنما تمت بإرادة (أ) باعتبار أنه أفسح المجال للاثنين و(أ) مريد للنتيجة لأنه أطلق يد (ب) و(ج) بالتصرف سواء كانت النتيجة التي حصلت ترضيه أو لا ترضيه، وهذا بالطبع لا يمنعه من ترتيب الجزاء بالمدح والثناء أو بالمكافأة للأول وبالتأنيب أو الذم للثاني.

---

(1) سورة النحل، الآية: 40.

(2) محمد سعيد البوطي، كبرى اليقينيات، ص 155.

وهكذا نجد أن مصير الإرادة الإنسانية بالنسبة لإرادة الله عز شأنه ليست إلا كمصير إرادة الشخصية (ب) و(ج) في جانب إرادة (أ) ولله المثل الأعلى.

فإرادة الإنسان التي تحكم تصرفاته الاختيارية مستمدة فعاليتها من إرادة الله سبحانه وتعالى، دون إكراهها أو إلزامها بفعل معين، إنما تسودها الحرية في اختيار الأفعال التي ترتضيها تبعاً لهذه الخاصية التي أقامها الله في إرادة الإنسان، والتي من أجلها تقرر الثواب أو العقاب لسلوك الإنسان خيراً كان أو شراً، على أن هذا السلوك وإن يكن يتم بمشيئة الإنسان المستمدة من إرادته، بيد أن لا يعني أن هذه المشيئة هي مشيئة الله الذاتية في أي فعل من أفعال الإنسان، إنما هي تتم بمشيئته وإرادته التي أودعها الله حرية الاختيار.

وهكذا نستطيع القول إن كل شيء إذ يقع بمشيئة الله تعالى وإرادته لا يعني أن إرادة الإنسان معطلة، بل تبقى مشيئة قائمة لأن إرادة الله شاءت أن تكون للإنسان إرادة مستقلة يختار بها ما يشاء في أفعاله وتصرفاته، فإذا وقع اختياره على شيء فمشيئة الله واقعة لأن الله هو الذي خلق للإنسان القوة والقدرة على الاختيار بصرف النظر عن أن تكون النتيجة مرضية أو غير مرضية، إذ اختيار الإنسان لفعل ما شيء ورضاء الله عن هذا العمل أو عدم رضاه شيء آخر. فمن كلف شخصاً بعمل ما، فإن هذا العمل يتم بإرادة المكلف وبطلب من المكلف، ولكن مراد المكلف للعمل الذي قام به المكلف لا يعني أن العمل الذي تم سيكون حتماً مرضياً لمن كلفه به، لأن الإرادة لا تعني رضا النتيجة سلفاً كما لا تستلزما حتماً الرضاء بالشيء المراد.

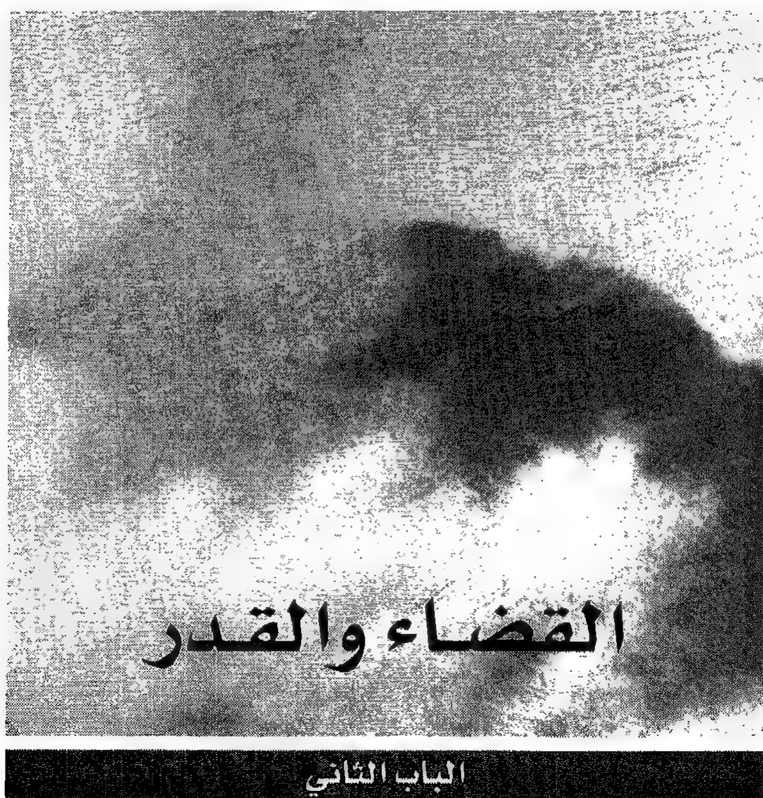
وفي مثلنا السابق الذي سقناه أن (أ) الذي كلف (ب) و (ج) لشراء حاجيات له، لا تستلزم إرادته هذه أن تكون راضية عن النتيجة، وليس من منطق يقبل أن تصرف (ب) و(ج) طالما تم بإرادته (أ)، معنى ذلك أن (أ) راضٍ للنتيجة السيئة التي تمت بفعل (ب) أو (ج)، لأن هناك فرقاً بين إرادة الفعل والرضا عن الفعل. وعلى هذا نجد أن إرادة الإنسان في تصرفاته وأفعاله الاختيارية إنما تتم ضمن المشيئة الإلهية، ولا يرد مطلقاً القول: بأن فعل الإنسان أو تصرفه ما دام قد تم تحت مشيئة الله وإرادته، فلا حرية ولا

كسب للإنسان فيه وأنه مجبور على فعله بإرادة الله سبحانه. فلو صح هذا الاستنتاج لتعطلت إرادة الإنسان ولما كان هناك للتكليف أو الثواب والعقاب من معنى. أي أن الإنسان لا يملك أن يقول إنه في أفعاله السيئة مجبور عليها لأنه بإرادة الله ومشيئته وإلى هذا أشار سعد الدين التفتازاني فقال:

«فإن قيل بعد تعميم على الله تعالى وإرادته، الجبر لازم قطعاً لأنهما إما أن يتعلقا بوجوب الفعل فيجب، أو بعدمه فيمتنع، ولا اختيار مع الوجوب والامتناع، قلنا: يعلم ويريد أن العبد بفعله أو بتركه باختياره فلا إشكال»[1].

وهكذا نخلص إلى القول إن الإنسان لم يكن ليملك الاختيار والمشيئة في تصرفاته وأعماله لولا أن الله سبحانه وتعالى قد وضع في إرادة الإنسان خاصة الاختيار.

(1) شرح العقائد النسفية ص 354.


القضاء والقدر
الباب الثاني

الفصل الأول

سلطة القضاء والقدر

علمنا مقومات أفعال الإنسان من عقل وإرادة وحرية، كما علمنا أثرها في شقاء الإنسان وسعادته باعتبار أن الإنسان ومشيئته يفعل الخير أو الشر تبعاً لما كسبت يداه قال تعالى:

﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[1].

لهذا فلا يسوغ للإنسان اتهام القضاء والقدر فيما يصاب به بمقولة: إن أعمال مقدرة عليه، بل إن أعمال وأفعال تتم باختياره وإرادته وإذا كان الأمر كذلك فيحسن بنا أن ندرس مفهوم القضاء والقدر ومدلول كل واحدة منها وأثرها في أفعال الإنسان.

القضاء: وردت مشتقات هذا المصطلح في القرآن الكريم في آيات عديدة تفيد معانٍ مختلفة. فقد ورد فيما يفيد الأمر.

قال تعالى:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[2] أي أمر بعبادته أمراً مقطوعاً به وقال تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[3].

---

(1) سورة الشورى، الآية: 30.

(2) سورة الإسراء، الآية: 23.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 36.

وقد ورد القضاء فيما يفيد الخلق.

قال تعالى:

﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾[1] أي ثم خلقهن. وقد ورد القضاء فيما يفيد الإرادة، قال تعالى:

﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2].

أي إذا شاء أو أراد شيئاً فأمره كن، فيكون تبعاً لمراده. وقد ورد القضاء فيما الإبرام.

قال تعالى:

﴿لِيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾[3].

أي ليبرم الله أمراً كان واجباً فعله كما أراد سبحانه وتعالى وقد ورد القضاء فيما يفيد التحديد والجعل.

قال تعالى:

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾[4].

أي حدد وجعل للمخلوق أجلاً تتحدد فيه مدة حياته كما ورد القضاء فيما يفيد الحكم.

قال تعالى:

﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ﴾[5].

القضاء بمفهومه الشرعي، هو إرادة الله سبحانه وتعالى الأزلية في إيجاد

---

(1) سورة فصلت، الآية: 12.
(2) سورة البقرة، الآية: 117.
(3) سورة الأنعام، الآية: 42.
(4) سورة الأنعام، الآية: 2.
(5) سورة غافر، الآية: 20.

الأشياء لما أوجدها حسب علمه وإرادته، كإرادته الأزلية في خلق الإنسان في الأرض وعرّف ابن حجر القضاء فقال: القضاء علم الله أولاً بالأشياء على ما هي عليه.

أما القدر فقد ورد القرآن في آيات عديدة بمعان كثيرة قال تعالى:

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[1] أي بمقدار قدرناه.

وقوله تعالى:

﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[2]،

وقد ورد القدر بما يفيد التقدير أي القسمة.

قال تعالى:

﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾[3].

وقد ورد القدر بما يفيد معنى قدر أي جعل.

قال تعالى:

﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[4].

هذا وقد يفيد القدر معنى العلم في الأول وحتمية الإنجاز قال تعالى:

﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾[5].

أي قد علم سابقاً في علم الله سبحانه وتعالى وتحتم تحققه.

قال تعالى:

---

(1) سورة القمر، الآية: 49.

(2) سورة الحجر، الآية: 21.

(3) سورة الواقعة، الآية: 60.

(4) سورة يس، الآية: 39.

(5) سورة القمر، الآية: 12.

﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾[1].

أي أمراً جرى تقديره من الأزل ومعنى مقدوراً أي حتم وقوعه وإنجازه. والقدر شرعاً: هو النظام المحكم الذي وضعه الله لهذا الوجود والقوانين العامة والسنن التي ربط الله بها الأسباب بمسبباتها وعرفه النووي فقال: «إن الله تبارك وتعالى قدّر الأشياء في القدم وعلم أنها ستقع في أوقات معلومة عنده وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع حسب ما قدرها»[2]. ويرى البعض أن القدر: هو إيجاد الله الأشياء على مقاديرها المحددة بالقضاء في ذواتها وصفاتها وأفعالها وأحوالها وأزمنتها وأمكنتها وأسبابها[3] والقدر: هو التقدير، وهو جعل الشيء المراد على مقدار محدد قبل وجوده في الواقع بالقضاء على وفق التقدير كإرادته تعالى في الأزل إيجاد الإنسان على وجه مخصوص وصورة مخصوصة محدّدة المقادير[4]. وقد عرف الإمام أحمد بن حنبل القدر عندما سئل عنه فقال: القدر قدرة الرحمن[5]. فالقدر: هو ما قدره الله وإن كل شيء مرجعه إليه.

قال تعالى:

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[6].

وقال تعالى:

﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾[7].

وقال تعالى:

﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[8].

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 38.
(2) السيد سابق، العقائد الإسلامية، ص 95.
(3) الإمام الحسن الأشعري بتصرف.
(4) عبد الرحمٰن حبنكة، العقيدة الإسلامية وأسسها، ج 2، ص 404.
(5) ابن قيم الجوزية في شرح قصيدة الكافية الشافية، ج 1، ص 254.
(6) سورة آل عمران، الآية: 154.
(7) سورة هود، الآية: 133.
(8) سورة يس، الآية: 83.

هذا ويرى البعض أنه يصح أن نجعل كلمتي القضاء والقدر عنواناً مشتركاً ونأخذ لهما مدلولاً واحداً مشتركاً، وهذا يبدو من ظاهر الاستعمالات الشرعية لهما، إذ قد يجتمعان في الاستعمال وقد ينفردان والمدلول واحد، فمعنى القضاء والقدر معاً هو إرادة الله إيجاد الأشياء على وجه مخصوص ثم إيجادها فعلاً على وفق المراد[1].

وعرف الطحاوي القضاء والقدر فقال: كل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ لا مشيئة العباد إلاّ ما شاء الله، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمة، ولا غالب لأمره.

ويرى البعض أن القدر هو التصميم والقضاء هو الإنجاز وعلى هذا «إن الله يصمم العمل أي يرسمه ويضع تصميمه، فيكون قد قدّر العمل فهو القدر، وأنه تعالى ينفذ العمل وينجزه فيكون قد قضى العمل فهو القضاء».

ومنهم من يرى «أن المراد بالقدر التقدير، وبالقضاء الخلق»، والبعض الآخر قال: القضاء هو الحكم المرئي في الكليات فقط والقدر هو الحكم الجزئي في الجزئيات وتفاصيله. ومنهم من قال بتلازم القضاء والقدر لا ينفك أحدهما عن الآخر فأحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء، ومن رام فصلها رام هدم البناء.

ومهما يكن من أمر القضاء والقدر سواء كان مدلولها واحداً أم مختلفاً عند من فرقوا بينهما، فإن الكل أجمعوا على أنه يرمي إلى فهم فعل العبد من حيث إيجاده، هل هو مما خلقه الله وأوجده عندما قام به العبد؟ أم أنه أوجده العبد. بمعنى هل أن العباد هم الذين خلقوا أفعالهم؟ أم أن الله سبحانه خلقها؟ وهل ما تولد من هذه الأفعال من خاصيات، هي من تأثير فعل العباد أم الله سبحانه هو الذي خلقها عند فعل العبد لها، وهذه القضية أخذت حيزاً كبيراً من التفكير عند علماء الكلام[2] ويلخص محمد شلتوت مفهوم القضاء والقدر بقوله:

---

(1) عبد الرحمٰن حبنكة، العقيدة الإسلامية، ج 2، ص 415.

(2) عبد الرحمٰن بدوي، مذاهب الإسلاميين ج 1، ص 97 وما بعدها.

«وما القضاء والقدر اللذان ورد في القرآن ذكرهما، وجعلهما الناس مرتبطين بفعل الإنسان ومسلكه في الحياة ـ سوى النظام العام الذي خلق الله عليه الكون ـ وربط فيه الأسباب والمسببات، والنتائج والمقدمات. سنة كونته دائمة لا تختلف وكان من بين تلك السنة أن خلق الإنسان حراً في فعله، مختاراً غير مقهور ولا مجبور»[1].

كما أن الله يعلم مسبقاً اختيار الإنسان للهدى أو جنوحه إلى الضلال وهذا العلم لا يحمل أي معنى الإنسان وإلزامه،إنما هو مجرد العلم بما يقع أو ما سيقع، وفقاً للنواميس الدائمة التي أوجدها الله والتي منها سنن الاختيار التي أقام عليها مبدأ التكليف والثواب والعقاب. وبما أن الأمر مبني على هذا الأساس فلا يسوغ للإنسان بتصرفه وأفعاله أن ينحرف بها عما أمر الله به في عقيدته ودينه وعبادته، وأن يبرّر هذا الانحراف ويرد سببه إلى القضاء والقدر. ولا شك أن هذا غير مقبول، إذ لو قبل لبطلت التكاليف، ولما كان هناك مبرر لإنزال الكتب وبعث الرسل ودعوة الإنسان إلى الإيمان بدين الله بل لما كان هناك مبرر للترغيب والترهيب والثواب والعقاب[2]. والواقع أن وجود كل هذه المعطيات لدليل واضح على أن العقيدة الإسلامية مبنية على فكرة الاختيار لا الجبر وهو الرأي الذي نعتمده.

على أننا نلاحظ أن مفهوم القضاء والقدر عند علماء الكلام يختلف في ماهيته من حيث أفعال العباد الاختيارية، فيرى مصطفى صبري[3] «إن العباد يفعلون بإرادتهم واختيارهم ما يريد الله أن يفعلوه، ولا يحيدون عنه، فالبنظر إلى أنهم يفعلون ما يفعلون باختيارهم فهم مختارون، وبالنظر إلى أنهم لا يختارون إلا ما أراد الله أن يختاروه، ولا يحيدون عنه فهم مجبرون، أو كأنهم مجبورون، وأني لا أقول كما قال بعض أئمة الدين واختاره المحققون (جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين) بل أقول جبر وتفويض معاً. جبر يفترق عن الجبر لعدم مصادمته لإرادة المجبور، وتفويض يفترق عن التفويض لعدم اختيار المفوض إليه إلاّ ما أراده المفوض. فالإنسان يفعل ما

(1) محمد شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، ص 50 ط 10، دار الشروق 1980.

(2) محمد شلتوت، المرجع السابق مع التصرف.

(3) مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، ص 47. دار الهجرة بيروت ودمشق.

يشاء، ولا يشاء إلا ما شاء الله أن يشاءه، فهو يفعل ما يشاء الله ويشاء هو نفسه معاً، فهناك تفويض، لأنه يفعل ما يشاء، وهناك جبر أو ما يشبهه لأنه يفعل غير ما يشاء الله. وهذا أي جمع الجبر مع التفويض والتسيير مع التخيير من خواص قدرة الله تعالى. ولا يقدر عليه جبار غيره تعالى، فإن عدّ الأنسان بموقفه هذا مجبوراً في أفعاله فهو مجبور لكنه مجبور غير معذور. ومذهبي بكلا ركنية يشتمل على قوله تعالى:

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1].

أما الجبرية[2]:

فيرون ـ أصحاب هذا المذهب ـ أن حصول أفعال العباد الاختيارية تتم بقدرة الله سبحانه وتعالى فقط ولا قدرة للإنسان، لأنه مجبور على فعله، وليس إرادة حرة ولا قدرة على خلق أفعاله، فهو كالريش في مهب الريح، والله هو الذي يخلق الأعمال على يديه، فإذا قلنا أن العبد خالق أفعاله وأعماله، ترتب عليه تحديد قدرة الله تعالى، وأن العبد شريك الله تعالى في إيجاد ما في هذا العالم، وقدرتان لا يمكن لهما التعاون على إيجاد شيء واحد، فإن كانت قدرة الله تعالى هي التي خلقته فلا شأن للإنسان فيه، وإن كانت قدرة العبد هي التي خلقته فلا شأن لقدرة الله فيه، ولا يمكن أن يكون بعض الشيء مخلوق بقدرة الله والبعض الآخر بقدرة العبد، لأن الخالق لأفعال خلقه، وبإرادته وحده، فليس لقدرة العبد تأثير على قدرة الله، وما الإنسان إلا محلاً لما يجريه الله على يديه، فهو مجبر جبراً مطلقاً، وهو والجماد سواء ولكنهما يختلفان في الشكل والمظهر فقط، ويستدلون على رأيهم هذا بآيات من القرآن الكريم منها قوله تعالى:

---

(1) سورة النحل، الآية: 93.

(2) الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى قال بهذا المذهب الجهم بن صفوان وهو مؤسس فرقة الجهمية.

﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1].

﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[2] وإن تولد من فعل العبد من خواص الأشياء كالجوع والعطش واللذة والشهوة والجبن من فعل الله تعالى[3].

أما المعتزلة[4]:

فيرون ـ أصحاب هذا المذهب ـ أن الإنسان له قدرة وبها تقع تلك الأفعال. وأن الاستطاعة التي يكون بها الفعل هي قبل الفعل موجودة في الإنسان[5]، وأن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر وظلم وفعل كفر ومعصية، لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً، كما لو خلق العدل كان عادلاً[6].

أما الأشاعرة[7]:

فيرون ـ أصحاب هذا المذهب ـ أن الإنسان له قدرة ولكن لا تأثير لقدرته والله هو خالق أفعاله، وعلاقته بأفعاله عن كونه محلاً لها، وعن مقارنة قدرته التي لا تأثير لها فيها بقدرة الله المؤثرة، لكون الفرق بين القبول بوجود القدرة وعدم تأثيرها، وبين القول بعدم القدرة في غاية الصعوبة والاشكال أما تعلق المدح أو الدم بالإنسان من أفعاله على هذا المذهب، إنما هو لكونه محلاً ومظهراً لتلك الأفعال، لا لكونه فاعلها، كما أن الإنسان يمدح لحسنه ويذم لقبحه مع أن شيئاً منهما لم يكن أثر صنعه، وإنما

---

(1) سورة الإنسان، الآية: 30.

(2) سورة الصافات، الآية: 96.

(3) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج 1، ص 338.

(4) والمعتزلة يسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركاً وقالوا: لفظ القدرية يطلق على كل من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى.

(5) ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ص 22.

(6) أبو الفتوح عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 55.

(7) الأشعرية هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري.

مناسبتهما له مناسبة الحال مع المحل.

أما الثواب والعقاب وترتبهما على أفعال البشر فلم يكن باستلزام أياً منهما، بل بمحض جريان عادة الله بترتبهما عليهما، فكما أن وقوع الاحتراق عند مماسة النار لا ينشأ من ذات النار وطبيعتها، بل بمحض جريان سنّة الله على خلق الاحتراق عند ذلك. ولا يقال: لماذا يقع الاحتراق بمماسة النار[1] فكذلك يثيب الله عباده أو يعاقبهم بمقتضى سنته الجارية على كونهم محالّ أفعال ومظاهرها، ولا يقال لماذا يقع هذا الثواب أو ذاك العقاب، لأنه تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا معقب لحكمه[2].

وخلاصة القول في هذا المذهب، أن إيمان الأشاعرة بالقضاء والقدر يرتكز على «أن أفعال العباد مخلوقة الله، وليس للإنسان منها غير اكتسابها أي أن الفاعل الحقيقي هو الله، وما الإنسان إلا مكتسب للفعل الذي أحدثه الله على يدي الإنسان، والكسب هو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل المقدور المحدث من الله على الحقيقة»[3] «فمآل كلامهم تبعاً لهذا المذهب هو الجبر وأن الإنسان مضطر في صورة مختارة»[4].

---

(1) تنازع المتكلمون في معنى عبروا عنه بالتولد، وأنهم اختلفوا فيمن رمى سهماً فجرح به إنساناً أو غيره، وفي حرق النار، وتبريد الثلج وسائر الآثار الظاهرة من الجمادات، فقالت طائفة ما تولد من ذلك عن فعل إنسان أوحى، فهو فعل الإنسان الحي واختلفوا فيما تولد من غير الحي، فقالت طائفة: هو فعل الله، وقالت طائفة: ما تولد من غير حي فهو فعل الطبيعة وقال آخرون: كل ذلك فعل الله عزّ وجل (ابن حزم في الفصل والملل والأهواء، والنحل ج 5، ص 59).

(2) مصطفى صبري، المرجع السابق، ص 48 ـ 50.

(3) عبد الرحمٰن بدوي، المرجع السابق، ص 555.

(4) الكمال بن الهمام، المسايرة في العقائد المنجية من الآخرة ص 53. ويبدو أن الجهم بن صفوان القائل بالجبر المحض. وقد نقل الأشعري في كتابه في مقالات الإسلاميين ج 1، ص 279 قوله في ذلك: (لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده إنه هو الفاعل وأن الناس تنسب إليهم أفعالهم على المجاز) ويروى أن أبا موسى الأشعري كان يقرر بعينه ما يقرره الأشعري في مذهبه. وقد جرت مناظرة بين عمرو بن العاص وبينه فقال عمرو: أن أجد أحداً أخاصم إليه ربي فقال أبو موسى: أنا ذاك المتحاكم إليه قال عمرو: أيقدر علي ثم يعذبني عليه، قال: نعم، قال عمرو: ولم؟ قال: لأنه لا يظلمك فسكت عمرو ولم يجد جواباً (الملل والنحل، المرجع السابق، ج 1، ص 119.

أما الماتريدية[1]:

أصحاب هذا المذهب يرون أن أفعال العباد عندهم مخلوقة الله تعالى وبهذا متفقون مع الأشاعرة من هذه الناحية، ومختلفون معهم بالنسبة لإرادة العباد. فهي عند الأشاعرة مخلوقة لله تعالى كقدرتهم وأفعالهم، أما إرادة الإنسان عند الماتريدية فهم يميزون فيها بين الإرادة الكلية، فيعتبرونها مخلوقة لله تعالى، وبين الإرادة الجزئية فيعتبرونها غير مخلوقة، وأن أمرها بأيديهم. وهي ما يملكونه من أفعالهم المنسوبة إليهم.

أما مذهب علماء الكلام من أهل السنة:

يرى علماء الكلام من أهل السنة بأن الله خالق كل شيء وهو خالق لفعل الإنسان عند قدرة الإنسان عليه وإرادته له، لا بمحض قدرة العبد وإرادته له، لا بمحض العبد وأرادته، ويبدو أن الرأي السليم مع مفهوم القضاء والقدر ما هو عليه علماء الكلام من أهل السنة وما كان عليه علماء التابعين.

وهكذا نجد أن مسألة القضاء والقدر اختلفت المذاهب في فحواها ومدلولها، فمن متطرف ومذهب الجبرية الذين يعتبرون أن الله يخلق في كل إنسان أفعاله فهو مسير فيها لا مخيّر كالريشة في الهواء بلا إرادة[2].

---

(1) هذه التسمية نسبة إلى الإمام محمد بن محمد بن محمود أبي منصور الماتريدي نسبة إلى ماتريد، في سمرقند من بلاد ما بين النهرين، وكان إماماً في أصول الدين وعلم الكلام وهو من فقهاء المذهب الحنفي تلقى علومه عن نصر بن يحيى البلخي المتوفي سنة 268 هـ.

(2) كان كثير من الجبرية يتقربون إلى ملوك بني أمية ويبررون جورهم على رعيتهم. وقد رد عليهم علماء التابعين وخاصة الحسن البصري وقد روى ابن العماد الحنبلي في كتابه «شذرات الذهب» ج 1، ص 138 ما يلي: أنه قيل للحسن: «إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون أموالهم ويقولون إنما تجري أعمالنا على قدر الله تعالى؟ فقال: «كذب أعداء الله» فلما علم منه ذلك عبد الملك بن مروان كتب إليه: «من عبد الملك أمير المؤمنين، إلى الحسن بن أبي الحسن: سلام عليك.. وبعد فقد بلغ أمير المؤمنين عنك قول في وصف القدر لم يبلغه مثله عن أحد ممن مضى.. فاكتب إلى أمير المؤمنين بمذهبك والذي تأخذ.. فكتب إليه الحسن البصري: «بسم الله الرحمٰن الرحيم، لعبد الملك أمير المؤمنين من، الحسن بن أبي الحسن البصري سلام الله عليك يا أمير المؤمنين.. فقد أدركنا يا أمير المؤمنين السلف الذين عملوا بأمر=

وخلاصة القول أنه على الرغم من اختلاف المذاهب في مسألة القضاء والقدر فإن الجميع استهدفوا في بحثها أفعال العباد، وجعلوها هي الأساس والمرتكز، فبحثوا في فعل العبد وما يتولد عنه من خاصيات، ولعل المعتزلة باتباعهم الفلسفة اليونانية وتأثرهم بها، قد جروا الباحثين في الردّ عليهم إلى المنهج الفلسفي نفسه، وهذا ما أدى إلى ظهور الجبرية ومتكلمي أهل السنّة، إذ أن هؤلاء بحثوا الموضوع من جهة صفات الله تعالى «الإرادة والقدرة، والعدل» لا من ناحية موضوعها وحده، حيث توجهوا بآرائهم حول قدرة الله تعالى وإرادته وعدله وانطباقها على فعل العبد وعلى الخاصيات التي يحدثها الإنسان عند فعله، أي ما ينتج عن أفعاله، أي أن القضاء هو فعل الإنسان، وأن القدر هو خاصية الأشياء وهذا ما يستخلص من قول المعتزلة، طالما قالوا: أن العبد يقوم بالفعل بإرادته وقدرته، وكذا من قول الجبرية أن فعل العبد يوجد بقدرة الله وإرادته، لا بقدرة العبد وإرادته، وكذلك من قول المتكلمين من أهل السنّة لقولهم: أن فعل العبد يوجد بخلق الله تعالى للفعل عند قدرة الإنسان عليه وإرادته له.

وهكذا كانت جميع الأقوال تنطوي تحت اسم القضاء الذي معناه أفعال الله وكذلك القدر الذي وضعوا له خاصية الأفعال أي ما نتج عنها عند إحداثها، حيث بحثوا ما يتولد عن أفعال العباد ووضعوا أمثلة على ذلك،

= الله، ورووا حكمته، واستّنوا بسنة رسوله ﷺ فكانوا لا ينكرون حقاً ولا يحقون باطلاً، ولا يلحقون بالرب تبارك وتعالى إلاّ ما ألحق بنفسه، ولا يحتجون إلا بما احتج الله به على خلقه في كتابه، فإن الله تبارك وتعالى يقول، وقوله الحق: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون﴾ فأمرهم بعبادته التي لها خلقهم، ولم يكن ليخلقهم لأمر ثم يحول بينهم وبينه، لأنه تعالى (ليس بظلام للعبيد) ولم يكن أحد ممن مضى من السلف ينكر هذا القول، ولا يحاول عنه، لأنهم كانوا على أمر واحد متفقين. . . ففكر يا أمير المؤمنين في قوله تعالى: ﴿فمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر، كل نفس بما كسبت رهينة﴾، وذلك أن الله تعالى جعل فيهم من القدرة ما يتقدمون بها ويتأخرون، وابتلاهم لينظر كيف يعلمون، وليبلو أخبارهم، فلو كان الأمر كما يذهب إليه المخطئون، لما كان إليهم أن يتقدموا ولا يتأخرون، ولما كان لمتقدم أجر فيما عمل، ولا على متأخر لوم فيما لم يعمل، لأن ذلك بزعمهم ليس منهم ولا إليهم، ولكنه من عمل ربهم. . . فتدبر يا أمير المؤمنين ذلك بفهم، فالله عز وجل يقول: ﴿فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب﴾. (رسائل العدل والتوحيد، بتحقيق محمد عمارة ط: دار الهلال).

فقالوا: مثلاً: إن إزهاق الروح عند الذبح، والأبصار عندما يفتح الإنسان عينيه. وكسر اليد أو الرجل عند السقوط، هل هذا وأمثاله.. من خلقنا أم من خلق الله تعالى؟[1].

ومع ذلك نلاحظ اختلافاً في الآراء حول بحث الخواص التي تتولد من الأفعال، فقد قال بشر بن المعتمر شيخ المعتزلة: «كل ما تولد من فعلنا مخلوق لنا، فإذا فتحت أنا عين إنسان فأبصر الشيء فإن إبصاره للشيء هو فعلي أنا لأنه متولد من فعلي، وكذلك لون ما تصنعه من المأكولات وطعومها وروائحها، هو من فعلنا، وكذلك الألم واللذة والصحة والشهوة.. كل ذلك من فعل الإنسان»[2]. وقال أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن عاني النظام: أن الإنسان لا يفعل إلاَّ الحركة، فما ليس بحركة فليس من صنعه ولا يفعل الإنسان الحركة إلا في نفسه، فأما في غيره فلا، فإذا حرك إنسان يده، فذلك فعله، وأما إذا رمى حجراً فتحرك الحجر إلى فوق أو إلى أسفل فتحركه ليس من فعل الإنسان، وإنما هو من فعل الله تعالى، بمعنى أنه سبحانه طبع الحجر أن يتحرك إذا دفعه دافع، وهكذا فتكون الألوان والطعوم والروائح والآلام واللذة ليست من فعل الإنسان لأنها ليست حركات[3].

وهكذا نجد أن البحث تناول موضوعاً واحداً وهو فعل العبد وهو الأساس الذي سار الجدل فيه عند علماء المعتزلة والجبرية ومتكلمي أهل السنّة، أما ما ينتج عن عمل العبد فهو بحث فرعي ثانوي، إذ لم يظهر خلاف حاد في هذه الناحية عند هؤلاء، وبقيت مسألة القضاء والقدر مدار نقاش حتى يومنا هذا، والبعض لم يرق به بحث هذا الموضوع وأثر السلامة بالسكوت عن بحث القضاء والقدر، اعتماداً على حديث رسول الله ﷺ إذ قال: «إذ ذكر القدر فأمسكوا»، ومع ذلك بقي النقاش فيه عند البعض الآخر مستمراً حتى أصبح علماً يستقصى عند بحث العقيدة الإسلامية.

---

(1) علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي الإسلامي، ج 1، ص 481، ط 7 الأسباب التي دعت المعتزلة إلى فكرة التولد (مقالات الإسلاميين، الأشعري ج 2، ص 86 - 87 في التولد).

(2) الإمام الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج 2، ص 87.

(3) الإمام الأشعري، مقالات الإسلامين ج 2، ص 88 - 89.

في ضوء هذه البحوث والمناقشات الجدلية بين الفرق نلاحظ أن النقاش خرج عن المفهوم الشرعي واللغوي لكلمتي القضاء والقدر الواردتين في الكتاب والسنّة واتخذ طابعاً فلسفياً متأثراً بالفكر اليوناني عندما ترجمت كتب الفلسفة اليونانية[1]، ولهذا جاء النقاش غريباً عن المدلول المقصود لكلمتي القضاء والقدر، وسار في مسار خاطىء دخيل على الإسلام، وراح كل فريق يبحث القضاء والقدر بنهج فلسفي يعتمدون آيات يحملونها من المعاني أكثر مما تحمل لتبرير رأيهم، وفسروها بغير معانيها. وهكذا أضل الكثير منهم عن الطريق، ومن هؤلاء من قال بالقدرية «وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم الإيمان بقدر الله والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده وظنوا أنه ذلك ممتنع، وكانوا قد آمنوا بدين الله وأمره ونهيه ووعده ووعيده، وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصى، لأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر، وهو يعلم أن المأمور يعصيه، ولا يطيعه، وظنوا أيضاً أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد، فلما بلغ قولهم بإنكار القدر السابق أنكر الصحابة عليهم إنكاراً عظيماً وتبرأوا منهم، حتى قال عبد الله بن عمر: أخبر أولئك أني بريء منهم وإنهم مني براء.. ثم كثر الخوض في القدر، وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام وبعضه في المدينة فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب والمتقدم، وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق

(1) أول من تكلم في القضاء والقدر جماعة من الكوفة أخذوا من آراء الفلاسفة ما عبروا عنه في قولهم: «أن لا قدر، أي لا مقدر» وأن كل شيء يحدث دون سابق تقدير في علم الله تعالى، ولذلك سموا: «بالقدرية» فهم الذين ينكرون القدر ويقولون: بأن الله تعالى خلق أصول الأشياء ثم تركها فلا يعلم جزئياتها. وهذا خلاف ما أثبته الله تعالى في كتابه الكريم، من أنه عالم بكل شيء ومقدر لكل شيء، قال سبحانه: ﴿ويعلم ما في البر والبحر، وما يسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾. فالقدريون حصروا علم الله سبحانه بأصول الأشياء التي خلقها الله سبحانه يقول: بأنه عليم بكل شيء أكان أصلاً أم جزءاً، فالنقاش الذي أثار هؤلاء أولاً هو: في قدرة الله تعالى أي في علمه الأزلي سبحانه. فكانت هذه البدعة المنكرة أول ما حدثت في الإسلام، ولذلك أخذ الصحابة الكرام يردون على هؤلاء ويبينون للناس فحش قولهم وافترائهم على الله تعالى إلى أن ظهرت جماعة تقول: بأن الإنسان مجبر على فعل وأن الله تعالى يخلقها فيه وأطلق عليهم الجبرية وزعموا بأن الله سبحانه يخلق في كل إنسان أفعاله فهو مسير فيها لا مخير (عبد الحليم قنبس، القضاء والقدر ص 105.

أفعال العباد، فصاروا في ذلك حزبين: النفاة (أي الذين ينفون الصفات عن الله تعالى. يقولون: لا إرادة إلا بمعنى المشيئة، وهو لم يرد إلا ما أمر به ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد. وقابلهم الخائضون في القدر من الجبرة (هم فرقة الجبرية التي تقول بأن الإنسان مسيراً لا مخيّر) مثل الجهم بن صفوان وأمثاله، فقالوا: ليست الإرادة بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة، وقالوا: العبد لا فعل له البتة ولا قدرة، بل الله هو الفاعل القادر فقط، وكان جهم مع ذلك ينفي الأسماء والصفات، يذكر عنه أنه قال: لا يسمي الله شيئاً ولا غير ذلك من الأسماء التي تسمّى بها العباد إلا القادر فقط، لأن العبد ليس بقادر»[1].

ويقول الإمام ابن تيمية في شأن بعض هذه الفرق إذ يقول عن القدرية: «أنهم من جنس المشركين، والنافية من جنس المجوس، وأن المجبرة ما عندهم سوى القدرة والمشيئة في نفس الأمر، والنافية تنفي القدرة العامة والمشيئة التامة وتزعم أنها تثبت الحكمة والعدل، وفي الحقيقة كلاهما نافٍ للحكمة والعدل والمشيئة والقدرة، كما قد بسط في مواضيع، وأولئك يتعلقون بقوله تعالى:

﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[2].

والله يفعل ما يشاء. وهذا ذكره الله إثباتاً لا نفياً لحكمته وعدله بل بين سبحانه أن يفعل ما يشاء فلا أحد يمكنه أن يعارضه إذا شاء شيئاً، بل هو قادر على فعل ما يشاء، بخلاف المخلوق الذي يشاء أشياء كثيرة ولا يمكنه أن يفعلها[3].

ويفسر ابن تيمية المشيئة بقوله: «وذلك إنما يقال: افعل كذا إن شئت لمن قد يفعله مرها فيفعل ما لا يريد لدفع ضرر الإكراه عنه، والله تعالى لا مكره له، فلا يفعل ما يشاء كقوله تعالى:

(1) ابن تيمية، الفرقان بين الحق والباطل، ص 58 ـ 60، دار إحياء العلوم، بيروت، ط 1938.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 23.

(3) ابن تيمية، المرجع السابق، ص 142.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾[1].

﴿وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[2].

ونحو ذلك هو لإثبات قدرته على ما يشاء». وهذا رد لقول القدرية النفاة الذين يقولون: «إنه لم يشأ كل ما كان بل لا يشأ إلا الطاعة، ومع هذا فقد شاءها، ولم يكن ممن عصاه، وليس هو قادراً عندهم على أن يجعل العبد لا مطيعاً ولا عاصياً»[3] ويتابع ابن تيمية رأيه في المجبرة والنفاة ويقول: «إن دليل كل منهما يرد على الآخر، وكلاهما باطل لأنه يصير ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعضه الآخر، فالآيات التي يحتج بها المجبرة تدل على فساد مذهب النفاة، كما أن الآيات التي يحتج بها النفاة والتي تدل على أنه حكم عادل لا يظلم مثقال ذرة، وأنه لم يخلق الخلق عبثاً، ونحو ذلك يدل على فساد قول المجبرة، وليس في هذه الآيات ولا هذه ما يدل على صحة قول واحدة من الطائفتين، بل ما تحتج به كل طائفة يدل على فساد مذهب الأخرى وكلا القولين باطل.. وهذا حال أهل الأهواء، هم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، وقد تركوا كلهم بعض النصوص، وهو ما يجمع تلك الأقوال فصاروا كما قال أهل الكتاب:

﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[4].

فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه.

---

(1) سورة الحج، الآية: 18.

(2) سورة المائدة، الآية: 18.

(3) ابن تيمية، المرجع السابق، ص 243.

(4) سورة المائدة، الآية: 14.

﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًاۖ كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[1].

ثم يصدر ابن تيمية حكمه على مثل هؤلاء فيقول: «وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول، وهو ما تمسكوا به من شرعه مما أخبر وما أمر به وأما ما ابتدعوه فكله ضلالة كما قال ﷺ: «وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»[2].

(1) سورة المؤمنون، الآية: 53.

(2) ابن تيمية، المرجع السابق، ص 243 ـ 244.

الفصل الثاني:

الإيمان بالقضاء والقدر

الإيمان بالقضاء والقدر جزء لا يتجزأ من عقيدة المسلم، وأن على المسلم المكلف أن يؤمن بأنه سبحانه وتعالى عالم بجميع أفعال العباد وما يتعلق بالمخلوقات عامة وما سيحدثه في المستقبل. وأن الله أوجد كل شيء حين أوجده على قدر المخصوص والمعين الذي سبق علمه سبحانه وتعالى به، وبهذا نجد أن القضاء والقدر لا علاقة له بالجبر، وأن الله سبحانه وتعالى عالم بكل ما سيفعله عباده وما سيقع منهم، وكل ما سيحصل في ملكه، وخلاف ذلك يعتبر نقصاً في صفات الله تعالى سبحانه عن ذلك، وهذا وإن عقيدة القدر في حقيقتها قائمة على الإيمان بصفات الله سبحانه وتعالى وبأسمائه الحسنى على ما مر معنا في الجزء الأول[1] فمن صفات الله العلم، والقدرة، والإرادة، قال تعالى:

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[2].

وقال تعالى:

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3].

وقال تعالى:

﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[4].

---

(1) راجع مؤلفنا، العقيدة في القرآن.

(2) سورة البقرة، الآية: 29.

(3) سورة الحديد، الآية: 2.

(4) سورة البروج، الآية: 16.

فالقضاء والقدر على ما بيّناه لا يعني مفهوم الجبرية كما ذهب البعض، وإلى هذا أشار الخطابي فقال:

«وقد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إجبار الله سبحانه وتعالى العبد وقهره على ما قدر وقضاه، ليس الأمر كما يتوهمونه، وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه وتعالى بما يكون من إكساب العبد الأفعال وصدورها عن تقدير منه»[1]

فالإيمان بالقضاء والقدر على ما حددنا مفهومهما لا علاقة له بمفهوم الأفعال إنها تصدر بالجبر والاختيار (إذ لا علاقة له بكون هذه الأفعال قد صدرت عن أصحابها وعلى وجه القسر والإكراه، أو بمحض الإرادة والاختيار، فقد علمت أن العلم صفة كاشفة فقط وكل شأنها أنها تكشف عن الأمور على ما هي عليه أو على ما ستوجد عليه، وهو شيء لا علاقة له بالجبر أو التخيير[2].

فالإيمان بالقضاء والقدر إذن تقتضيه العقيدة الإسلامية ومؤيد بالدليل القاطع في الكتاب والسنة[3] إذا يجب على كل مسلم أن يؤمن بالقضاء والقدر خيره وشره. وهذا ما تقتضيه الفطرة السليمة والبداهة القائمة في كل نفس مدركة، وإلى هذا أشار الشيخ جمال الدين الأفغاني فقال:

«الاعتقاد بالقضاء والقدر يؤيده الدليل القاطع بل ترشد إليها الفطرة

---

(1) شرح النووي على صحيح مسلم، ج 1، ص 154 - 155.

(2) البوطي، المرجع السابق ص 116.

(3) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام فقال رسول الله ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلاّ الله وأن محمد رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً». قال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال: أخبرني عن الإيمان، قال: «أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره. قال: صدقت. قال: فأخبرني عن الإحسان، قال: «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك. قال: فأخبرني عن الساعة قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل». رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة.

وسهل على كل من له فكر أن يلتفت إلى أن كل حادث له سبب يقارنه في الزمان، وأنه لا يرى من سلسلة الأسباب إلا ما هو حاضر لديه ولا يعلم ماضيها إلا مبدع نظامها، وأن لكل منها مدخلاً ظاهراً فيما بعده بتقدير العزيز العليم، وإرادة الإنسان إنما هي حلقة من حلقات تلك السلسلة وليست الإرادة إلا أثراً من آثار الإدراك، والإدراك انفعال النفس بما يعرض على الحواس وشعورها بما أودع في الفطرة من الحاجات، فلظواهر الكون من السلطة على الفكرة والإرادة ما لا ينكره أبله فضلاً عن عاقل، وأن مبدأ هذه الأسباب التي ترى في مظاهره، إنما هو بيد مدبر الكون الأعظم الذي أبدع الأشياء على وفق حكمته، وجعل كل حادث تابعاً لشبهه»[1].

هذا والنصوص القطعية واضحة بضرورة الإيمان بالقدر، قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه»[2]. وقال ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع: يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله بعثني بالحق، ويؤمن بالموت ويؤمن بالبعث بعد الموت ويؤمن بالقدر»[3]. فالإيمان بالقدر هو الإيمان بأن الله خلق الكون ووضع له النظام من النواميس والقوانين. وأن الأشياء تجري بقدرة الله ووفقاً للأنظمة التي وضعها.

قال تعالى:

﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ۞ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۞ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۞ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[4].

(1) جمال الدين الأفغاني، القضاء والقدر، منشور في العروة الوثقى ص 107 الرحمانية 1927.

(2) رواه الترمذي في باب الإيمان بالقدر خيره وشره، وهو حديث حسن.

(3) رواه الترمذي.

(4) سورة يس، الآية: 38 ـ 39.

وقوله تعالى:

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾[1].

فالقضاء والقدر باعتبارهما سنة إلهيه عامه هي من خلق الخالق سبحانه وتعالى تحكم الوقائع والأحداث بحيث تجري بمقتضاها تبعاً لارتباطاتها بأسبابها ومسبباتها، فهي إذن لا تجري اعتباطاً أو جزافاً، إنما تجري تبعاً لسنة الله وأمره على مقتضى حكمته بما لا ينافي العقل. بهذا المدلول والمفهوم يقتضي الإيمان والقدر، وهو حق ثابت لله، لا نزاع فيه باعتبار أن الإيمان والرضا بهذه السنة العامة الحكيمة عن علم ويقين، إنما هو أصل من أصول الاعتقاد شرعاً، ولا يجوز إنكارها، لأن إنكارها يخالف العقيدة الإسلامية، وبالتالي فهو كفر بسنن الله الثابتة في هذا الكون والمطردة في الحياة والاحياء.

كما إن إنكارها إذاً هو إنكار لقدرة الله وإرادته ومشيئته وشرعه، هذا كما أن مقتضى الإيمان بالقضاء والقدر يشمل الإيمان بعلم الله القديم وبمشيئته النافذة وقدرته الشاملة وإلى هذا أشار الإمام ابن تيمية فقال: الإيمان بالقدر على درجتين:

الدرجة الأولى: الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم، والذي هو موصوف به أزلاً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال، ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق، فأول ما خلق الله القلم، قال له: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة. فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه، جفت الأقلام وطويت الصحف، كما قال الله تعالى:

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾[2].

---

(1) سورة القمر، الآية: 49 ـ 50.

(2) سورة الحج، الآية: 70.

وقال:

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾[1].

وأما الدرجة الثانية: فهي الإيمان بمشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السمٰوات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله وسبحانه، لا يكون في ملكه إلا ما يكون يريد، وأنه سبحانه على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه لا خالق غيره، ولا رب سواه، ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله ونهاهم عن معصية وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد، والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم[2]. يخلص مما تقدم أن ابن تيمية يرى أن الإيمان بالقدر يحتوي على العناصر والمراتب التالية:

1 ـ أن يؤمن الإنسان بعلم الله القديم وأنه علم بأعمال عباده قبل أن يعملوها من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال.

2 ـ أن كل ذلك مكتوب في اللوح المحفوظ ومحقق نفاذه.

3 ـ الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة وإرادته.

4 ـ الله خالق كل شيء وخالق عباده وإرادتهم وقدرتهم على أعمالهم.

هذا من مقتضيات الإيمان بالقدر، الإيمان بقسميه الخير والشر بإضافته

---

(1) سورة الحديد، الآية: 22.

(2) الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، ص 352 ـ 353 (1) شرح العقيدة الطحاوية ص 282، والروضة الندية ص 356.

إلى الناس والمخلوقات. أما بالنسبة لله عز وجل فالقدر خيره كله منسوب إلى الله ولا ينسب إلى الله. فعلم الله القديم الأزلي مشيئته وخلقه للأشياء والحوادث، هذا كله حكمة وعدل ورحمة وخير، فإن الشر لا يدخل في شيء من صفات الله تعالى، ولا أفعاله، ولا يلحق ذاته تبارك وتعالى نقص ولا شر، فله الكمال المطلق والجلال التام[1]. وعلى هذا لا يجوز إضافة الشر إلى الله سبحانه وتعالى إنما يدخل في العمومية بقوله تعالى:

﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[2]، ويجوز أن يضاف إلى السبب بقوله تعالى:

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[3]، ويجوز أن يكون مذكوراً بحذف فاعله فيما حكاه الله عن الجن.

قال تعالى:

﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾[4].

فالله سبحانه وتعالى لم يخلق شراً محضاً من جميع الوجوه لأن من حكمته تعالى أنه لا يمكن أن يريد شيئاً يكون فساداً من كل وجه إذ لا مصلحة من له بوجه ما، فالله سبحانه وتعالى بيده الخير ويدعو إلى الخير فالشر ليس إليه، بل كل ما إليه فهو خير، والشر إنما حصل لعدم النسبة إليه فلو نسب إليه، لم يكن شراً، وهو من حيث نسبته إلى الله تعالى خلقاً ومشيئته ليس بشر[5]، فالمرض مثلاً قد رآه الإنسان شراً ومصيبة ولكنه خير من الأجل وخير بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى لما يعلم من بعضه من مغفرة الذنوب وتطهير النفوس، وكذلك سجن أعداء الله المؤمنين شر في ظاهره لما

---

(1) ابن تيمية، الحسنة والسيئة ص 190.

(2) سورة الزمر، الآية: 62.

(3) سورة الفلق، الآية: 1.

(4) سورة الجن، الآية: 10.

(5) محمود خطاب السبكي، الدين الخالص جـ 1 ط السعادة 1968.

فيه من الآلام والمحن وهو في الوقت ذاته امتحان للنفوس وتطهير لها، وتربية للأرواح فضلاً عما يثابون عليه من الثواب الجزيل والخير العميم بصبرهم على ابتلائهم. . وكذلك تسليط الحاكم الظالم على العباد إنما هو امتحان لهم وإنذار وتنبيه لما هو عليه حالهم ليسلكوا طريق الهدى ويعملوا بما أنزل الله.

قال تعالى:

﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[1].

وهكذا فإن كل ما كان شراً إنما هو أمر نسبي إضافي، فهو خير من جهة تعلق فعل الرب وتكوينه به، وشر بالنسبة إلى من هو شر في حقه، فله وجهان هو من أحدهما خير، وهو الذي نسب منه إلى الخالق سبحانه وتعالى، خلقاً وتكويناً ومشيئة، لما فيه من الحكمة البالغة التي استأثر بعلمها، «وأطلع من شاء من خلقه على ما شاء فيها»[2].

أثر الإيمان بالقدر في سلوك الإنسان:

لا شك أن للإيمان والعقائد أثرها البعيد في سلوك الإنسان بما لها من سلطان على قلب الإنسان وإرادته، إذ تبعاً للإرادة والعقيدة تتحرك الجوارح، فالأعمال الصالحة أو الفاسدة إنما مرجعها إلى فساد العقيدة أو صلاحها «ورب العقيدة واحدة تأخذ بأطراف الأفكار فيتبعها عقائد ومدركات أخرى، ثم تظهر على البدن بأعمال تلائم أثرها في النفس، ورب أصل من أصول الخير وقاعدة من قواعد الكمال إذا عرضت على الأنفس في تعليم أو تبليغ شرع يقع فيها اشتباه على السامع فتلتبس عليه بما ليس من قبيلها، أو تصادف عنده بعض الصفات الرديئة أو الاعتقادات الباطلة، فيعلق بها عند الاعتقاد، شيء مما تصادفه، وفي كلا الحالتين يتغير وجهها، ويختلف أثرها، وربما تتبعها قاعدة فاسدة مبنية على الخطأ في الفهم، أو على خبث

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 129.

(2) زين بن عبد العزيز بن فياض، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية المطبعة اليوسفية - 1968.

الاستعداد، فتنشأ عنها أعمال غير صالحة، وذلك على غير علم من المعتقد فيما اعتقد، ولا كيف يصرفه اعتقاده، والمغرور بالظواهر يظن أن تلك الأعمال إنما نشأت عن الاعتقاد بذلك الأصل وتلك القاعدة، ومثل هذا الانحراف في الفهم وقع التحريف والتبديل في بعض أصول الأديان غالباً، بل هو علة البدع في كل دين على الأغلب، وكثيراً ما كان هذا الانحراف وما يتبعه من البدع منشأ لفساد الطباع وقبائح الأعمال، حتى أفضى بمن ابتلاهم الله به إلى الهلاك وبئس المصير. وهذا ما يحمل بعض من لا خبرة لهم على الطعن في دين من الأديان، أو عقيدة من العقائد الحقة، استناداً إلى أعمال بعض السذج المنتسبين إلى الدين أو العقيدة من ذلك عقيدة القضاء والقدر التي تعد من أصول العقائد في الديانة الإسلامية الحقة[1].

هذه العقيدة حاول الغرب أن ينال منها ويجعلها سبباً في تأخر المسلمين وضعفهم وفقرهم وتخلفهم عن ركب الحضارة وعجزهم عن اللحاق بالأمم المتمدنة ذات العزة والشوكة، فتحكم فيهم الضعف وفشا فيهم الفساد واتصفوا بالكذب والنفاق والخيانة والتحاقد وتفرقت حكمتهم وجهلوا حقيقة واقعهم في الحاضر أو في المستقبل وغفلوا عما يضرهم ولا ينفعهم. وهكذا نسب رجال الغرب إلى المسلمين هذه الصفات زاعمين أن مردها إلى الاعتقاد بالقضاء والقدر وتحويل كل شيء في مهامهم على القدرة الإلٰهية وأن العقيدة بالقضاء والقدر هي كالاعتقاد بمذهب الجبرية الذي يزعمون بأن الإنسان مجبور وهو كالريشة المعلقة في الهواء يقلبها الريح كيفما مال، وهذه العقيدة تركتهم بلا خيار لا يملكون القول والعمل ولا الحركة ولا السكون، لأن جميع هذه الأمور تجري عليهم بقوة قاهرة، وقدرة جابرة، وهكذا بزعمهم أن المسلمين عطلوا مواهبهم وأراءهم وحريتهم وقعدوا عن كسب الرزق والسعي. ومن كان هذا شأنهم، فقد تحولوا من عالم الوجود إلى عالم العدم، هذه المزاعم الصادرة عن الأجانب والمستشرقين إنما هي كذب على الله ومحاربة للدين الإسلامي وتشويه لأحكامه وحقيقته، وافتراء على المسلمين، إذ في واقع الأمر أنه لا يوجد مسلم في هذا العصر مهما كان

(1) جمال الدين الأفغاني، العروة الوثقى، القضاء والقدر ص 103 المكتبة الأهلية 1927.

مذهبه من سني، وشيعي، وزيدي، وإسماعيلي، ووهابي، وخارجي، يؤمن بمذهب الجبر المحض، أو يعتقد بسلب الاختيار عنه نهائياً، وكل ما في الأمر أن أصحاب هذه المذاهب يعتقدون أن للإنسان جزءاً اختيارياً في أعماله وهو ما يسمى بالكسب، وهو مدار الثواب والعقاب، وإن الإنسان تبعاً لهذا الجزء الاختياري الذي به، يملك تصرفه ويحاسب بما وهبه الله من قدرة على الاختيار في هذا الجزء، وهو في الوقت ذاته مطالب بإطاعة أوامر الله وتجنب نواهيه، وأن هذا الاختيار هو علة التكليف الشرعي[1].

فالاعتقاد بالقضاء والقدر تبعاً لما أمر به الدين الإسلامي الحنيف وما نزع الشرع به ليس هو مبعث انحطاط وتخلف، كما زعم المغفلون الحاقدون من الأجانب، بل على العكس إنما هو مبعث قوة وجرأة وإقدام به تنطلق قوى الإنسان ومداركه وطاقاته في سبيل البناء والتقدم للإعمار ولتشييد حضارة إنسانية تنفع الناس عامة، دون خوف أو تخاذل طالما أن المسلم المؤمن بالقضاء والقدر يعلم أن قوى البشر عامة في هذا الوجود، وأن جميع ما فيه من عوالم ومن طاقات وقوى وقوانين بيد مدبر الكائنات ومنظمها ومصرف حوادثها يسير وفق حكمة عليا قضاها وقدرها، فالمسلم المؤمن بالقضاء والقدر يعتقد أن الأجل محدود والرزق وكقول لهذا لا يهاب الموت ولا يجزع منه، لأنه يعلم بموجب هذه العقيدة (أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه) فالله سبحانه وتعالى هو الذي قدر في الإنسان خاصيات غرائزه وحاجاته العضوية خيرها وشرها، وأن الإنسان بتركيبه الذي خلقه الله تعالى لا بد وأن يناله الجوع والعطش أو يصيبه المرض سواء من فعله وتقصيره أم من فعل الغير وجنايته، فهو من القدر الذي قدره الله عليه، لهذا فهو إذا مسه الضر فإنه لا يجزع، وإذا حالفه التوفيق والنجاح فلا يفرح ولا يتكبر ولا يبطر ولا يتجبر، وإذا أصابه الفشل والإخفاق لا يحزن ولا يجزع، مؤمن بأن هذا مقدر عليه من عند الله: قال تعالى:

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ

(1) جمال الدين الأفغاني، المرجع السابق، ص 105 ـ 106.

﴿مِن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾[1].

هذا المسلم المؤمن بعقيدته، مؤمن بأجله ورزقه ومقدراته، وأن كل شيء بيد الله يصرفه كما يشاء. لا يرهب الموت في الدفاع عن حقه وإعلاء كلمته أو ملته، والقيام بما فرض الله عليه من ذلك! وكيف يخشى الفقر مما ينفق من ماله في تعزيز الحق وتشييد المجد، على حسب الأوامر الإلٰهية، وأصول الاجتماعات البشرية، وقد امتدح الله المسلمين بهذا الاعتقاد مع بيان فضيلته في قوله الحق:

﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ﴾[2].

فالقدر إذن لا يمكن أن يتخذ ذريعة للتواكل واقتراف المعاصي ولا سبيلاً إلى القول بالجبر، إنما هو قدرة فاعلة وباعثة على الجد والعمل وتحقيق جلائل الأعمال في سبيل النهضة والإعمار، باتخاذ الأسباب لكل فعل أو تصرف، فالإنسان لا يصح له أن يقعد عن طلب الرزق، ولا يعمل له، بمقولة أن الرزق مقدر، ولا يستكين إلى المرض دون أن يأخذ بأسباب العلاج، ويقول أنه مقدر، بل عليه أن يدفع القدر بالقدر «فيدفع قدر الجوع بقدر الأكل، وقدر الظمأ بقدر الري وقدر المرض بقدر العلاج والصحة، وقدر الكسل بقدر النشاط والعمل».

ويذكر أن أبا عبيدة بن الجراح قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما حينما فرّ من الطاعون: أتفر من قدر الله، قال: نعم أفر من قدر الله إلى قدر الله، أي يفر من قدر المرض والوباء إلى قدر الصحة والعافية، ثم ضرب له

(1) سورة الحديد، الآية: 22 ـ 23.

(2) سورة آل عمران، الآية: 173 ـ 174.

مثلاً بالأرض الجدباء والأرض الخصبة، وأنه إذا انتقل من الأرض الجدباء إلى الأرض الخصبة لترعى فيها إبله، فإنه ينتقل من قدر إلى قدر[1].

هذا وأن الاعتقاد بقضاء الله وفهمه على حقيقته المقصودة هو الذي مكّن الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم من حمل الدعوة الإسلامية ونشرها في كافة أرجاء العالم بكل إخلاص وتفانٍ، بل كان هذا الإيمان رائدهم في الجهاد في سبيل الله، واستطاعوا به على الرغم من أعدادهم القليلة أن ينصروا كلمة الله، فنصرهم على أعدائهم وثبت أقدامهم أمام جيوش قوية كل هذا بفضل إيمانهم بقضيتهم وبقدرتهم قال تعالى:

﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[2].

بهذا الاعتقاد خاضوا الحروب وفتحوا البلاد والأمصار فتسلقوا قمم الجبال، وعبروا الفيافي، وقطعوا الأنهار، ومخروا عباب البحر، فرفعوا راية الإسلام فوق كل حصن حصين، ونشروا دين الله متحدين الصعاب مواجهين الموت مؤمنين بقول رسول الله ﷺ: «أنه لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله، حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن يصيبه»[3]. ومن كان هذا إيمانه لا يخشى أحداً طالما يعلم أن المقادير تجري بمشيئة الله وحكمته وإرادته لهذا فهو صابر إن أصابته ضراء وشاكر الله إن أصابته سراء. وكيف لا يكون المسلم بإيمانه وعقيدته بهذا المنطوق، وهو يعلم ما أرشده إليه رسول الله ﷺ عندما قال لابن عباس رضي الله عنهما:

«يا غلام احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه عليك، رفعت الأقلام وجفت

---

(1) المرجع السابق، ص 98.

(2) سورة البقرة، الآية: 249.

(3) رواه الترمذي في باب الإيمان.

الصحف»[1] بهذه العقيدة التي فاضت أنفسهم بها حققوا عزة الإسلام وقوته بنفوس مطمئنة وقلوب خاشعة لله فكتبوا تاريخ الأمة الإسلامية بحقائقها المذهلة وتعاليمها الخيرة، وإنجازاتها الفذة بنفوس صابرة راضية مرضية ذلك لأن الرضا والصبر هما ثمرة الإيمان، ويقول عبد الواحد بن زيد:

«الرضا باب الله الأعظم وجنة الدنيا، مستراح العابدين، وأهل الرضا يلاحظون ثواب المبتلى، وخبرته لعبده في البلاء، وأنه غير متهم في قضائه، وتارة يلاحظون ثواب الرضا بالقضاء، فينسيهم ألم المقتضى به، وتارة يلاحظون عظمة المبتلي وجلاله وكماله، فيستغرقون في مشاهدة ذلك حتى أنهم لا يشعرون بالألم[2]. ولعل هذا الاطمئنان والصبر والرضا بأحكام الله وقضائه وقدره كان له الأثر البعيد في السكن النفسي وفي انطلاق الطاقات والقدرات البشرية المستسلمة لتحقيق ما أمر الله سبحانه وتعالى بالجهاد في سبيل الله وإن مثواهم الجنة وكيف لا يتبع المسلمون أمر الله وهداه وقد قال تعالى:

﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾[3].

وهكذا نجد أن العقيدة بالقضاء والقدر هي الدافع للطاقات الإسلامية فيما حققته دعوة الرسل والأنبياء والصحابة والتابعين، بل أنه ما من نصر يحقق إلا ويكون الاعتقاد بالقضاء والقدر هو العامل الأساسي والدافع الرئيسي لتحقيقه، وإلى هذا أشار الإمام جمال الدين الأفغاني فقال: «وربما لا أخشى واهماً ينازعني فيما أقول إنه من بداية تاريخ الاجتماع البشري إلى اليوم ما وجد فاتح عظيم، ولا محارب شهير، نبت في وسط الطبقات، ثم رقي بهمته إلى أعلى الدرجات فذللت له الصعاب، وخضعت الرقاب وبلغ من بسطة الملك ما يدعو إلى العجب، ويبعث الفكر لطلب السبب، إلاّ كان

---

(1) رواه الترمذي وقال: حسن صحيح، انظر مجمع الفوائد جـ 2، ص 329.

(2) الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية ـ المرجع السابق ص 486، عبد الرحمن بن رجب، جامع العلوم الحكم، ص 170 ط الباب الحلبي 1962.

(3) سورة طه، الآية: 123 ـ 124.

معتقداً بالقضاء والقدر. سبحان الله، الإنسان حريص على حياته شحيح بوجوده على المقتضى الفطرة والجبلة، فما الذي يهون عليه اقتحام المخاطر، وخوض المهالك، ومصارعة المنايا، إلاّ الاعتقاد بالقضاء والقدر، وركون قلبه إلى أن المقدر كائن، ولا أثر لهول المظاهر»[1].

وبهذا فإن الاعتقاد بالقضاء والقدر كان لا يزال هو المطهرّ للنفوس الإنسانية من الجبن والهلع، وهو الدافع للعمل والجهاد والسعادة النفسية، ولئن كان قد شابه وأساء إلى فهمه عقيدة الجبر، التي كانت باعثاً على الكسل والقصور عن السعي والتقدم، فإن مردّ ذلك إلى ظهور التيارات والأفكار الفاسدة والدخيلة على المسلمين، المتأثرة بالفلسفة اليونانية التي لعبت دوراً في إفساد العقيدة، مما دعا بعض المسلمين إلى مخالفة أوامر دينهم بما جنحوا به إلى الاعتقاد بأوهام وتخرصات طائفة المذهب الجبري الذي يخالف مفهوم القضاء والقدر الذي حدّده كتاب الله وسنة رسوله وعمل الصحابة بمقتضاه وقد شرح هذا المفهوم العلاّمة على القارىء عندما شرح قول الإمام أبي حنيفة: «ولم يجبر أحداً من خلقه على الكفر ولا على الإيمان» فقال: والمعنى أن الله لا يخلق الطاعة والمعصية في قلب العبد بطريق الجبر والغلبة بل يخلقهما مقرونين باختيار العبد وحبه، فإن المكره على عمل يعمله وهو يكرهه، وكان المختار عنده أن لا يعلمه، كالمؤمن المكره، يتكلم بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، وكالمنافق الذي لا يوافقه قلبه في الإقرار بالإيمان لكن الإيمان محبوب للمؤمن كما الكفر مطلوب للكافرين وهذا معنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾. غاية الأمر أن الله تعالى بفضله حبّبَ إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا وكرّه إلينا الكفر والفسوق والعصيان، والحمد الله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وبعدله ترك الهداية أهل الكفر وحبّب إليهم الكفر وكرّه لديهم الإيمان فسبحانه وتعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء ومن يضلل فما له من هاد وهذا من أسرار القضاء والقدر بحكم الأزل لا يسأل عما يفعل»[2].

---

(1) جمال الدين الأفغاني، المرجع السابق.

(2) أشار إليه مصطفى صبري، المرجع السابق، ص 29.

فالقضاء والقدر يقتضي فهمه بأنه دافع للعمل «وقل اعملوا فكل ميسر لما خلق له»، وهو إذ يدفع المعتقد به إلى العمل يفسح أمامه الرجاء في منفعته من المساعي، وفهمه على غير ذلك مدعاة إلى الكسل والعقود عن السعي، ولا يمكن تفسير القضاء والقدر في العمل والسعي إلاّ بما فيه مصلحة الإنسان لأنّ المقدّر غير معلوم ولا دليل له على تحقيق مستقبل أفضل إلاّ بأفعاله وأعماله. وأما إذا استسلم في مفهوم القضاء والقدر على أن الأمر ينتهي إلى ما يكون ففي هذا ما يدعو إلى الخوف والعطالة والتشاؤم، وليس هذا في مصلحته ولا في مصلحة الحياة الإنسانية. فليس بصحيح إذن القول بأن الإيمان بالقضاء والقدر يعوق الإنسان عن السعي والعمل بمقولة أن كل شيء مقدّر عليه، وأنه والحالة هذه يقتضي أن يستسلم منتظراً الموت، لا، ليس هذا من العقيدة الإسلامية في شيء إذ أن نصوص القرآن تخصّ على السعي والعمل، وأن الحساب لا يجري على أساس:

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ﴾[2].

ولنا في رسول الله و صحابته أسوة حسنة فكانوا لا يستكينون إلى الضعف والفشل، بل عملوا واستعانوا بالقدر على تحقيق الرسالة الإسلامية الخالدة ملتزمين سنّة الله في نصره لعباده، فقاوموا الجهل بالعلم، والمرض بالوقاية والعلاج، والكفر والمعاصي بالدعوة الإسلامية، والجهاد في سبيل الله، فكانوا قدوة عظمى للمثل الأعلى في السلوكية في الحياة بغية تحقيق السعادة الإنسانية والبشرية جمعاء، رائدهم في ذلك هدى الله سبحانه وتعالى باتباع ما أنزله على رسوله الأعظم محمد ﷺ وطاعته فيما يأمرهم به. مستجيبين لقوله تعالى:

﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[3].

---

(1) سورة التوبة، الآية: 105

(2) سورة النجم، الآية: 39 ـ 40

(3) سورة النساء، الآية: 59.

وكيف لا يكون كذلك والرسول الأعظم ﷺ كان الأمين على شرع الله يحكم بما أنزله الله عليه يدعو إلى شرع الله عليه، مؤمناً بالقدر على أنه دافع للعمل، إذ كان ﷺ يستعيذ بالله من الهم والحزن والعجز والكسل، وما غزواته المظفرة إلاّ مظهر من مظاهر إرادته العليا التي تجري حسب مشيئة الله وقدره. وقد حذّر رسول الله ﷺ أن يفهم القدر فهماً خاطئاً، ودعا إلى مجاهدة من يرى هذا الفهم الخطأ. فقد روي عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «يكون في آخر الزمان قوم يعملون المعاصي ثم يقولون: الله قدرها علينا الراد عليهم يومئذٍ كالشاهر سيفه في سبيل الله»[1].

وهكذا نجد أن سلوك الإنسان في حياته واستقامته، وأعماله وتصرفاته من خير أو شر ما هي إلاّ مظهراً من مظاهر عقيدته وإيمانه، فإن صحّت العقيدة والإيمان صح السلوك، وصح العمل واستقام السعي، وتحققت المثل والأهداف التي ترمي إليها تلك العقيدة التي بها تنطبع سلوكية الإنسان وشخصيته. فعقيدة التوحيد والإيمان بقضاء الله وقدره إذن هي التي ترسم معالم تصرفات الإنسان، بل هي السابقة للإنسان التي تكون شخصيته مما يتعيّن على الإنسان أن يكون في سعيه، وفي أقواله، وتصرفاته، بل وفي سلوكه عامة مرآة لعقيدته وإيمانه. إذ العقيدة الحقة عقيدة الإسلام تتهذب الحياة وتتحقق المدنية فتسود المثل العليا وتثمر الفضائل من شجاعة، وكرم، وسماحة، وطمأنينة، وصدق وإخلاص، وإيثار وتضحية، وبهذا يعم الخير وينتشر الرخاء ويتحقق العدل ويسعد الفرد والجماعة.

(1) المرجع السابق ص 99.

الفصل الثالث:

خصائص القضاء والقدر

إن إيمان الإنسان بالقضاء والقدر هو من مقتضيات إيمانه بالله وحده لا شريك له، وبهذا الإيمان يدرك أن الله لا معبود سواه ولا معين لأحد على المطلوب غيره، وعلى هذا يعمل الإنسان تبعاً لحرية اختياره معتمداً على الله متوكلاً عليه ومستعيناً به قال تعالى مرشداً لذلك:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1].

فالله وحده المستعان على حصول المطلوب ودفع المكروه، فالأولى من مقتضى ألوهيته والثاني من مقتضى ربوبيته. فأعمال الإنسان وإن كانت تتم باختيار بيد أنها مرتبطة بتسيير الله فينا يعمل به من خير.

قال تعالى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾[2].

وقال:

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[3].

فأعمال الإنسان من خلال اختياره وتقواه فيما يعمل من خير ميسر لها تبعاً لما وعد الله به.

قال تعالى:

---

(1) سورة الفاتحة، الآية: 4.

(2) سورة الليل، الآية: 5 ـ 7.

(3) سورة البقرة، الآية: 185.

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾[1].

هذا من مقتضيات التقوى أن تصلح النوايا في الأعمال وأن تكون الأعمال مستهدفة ما يرضي الله ورسوله، بمعنى أن تتفق مع مقتضيات الشرع وهو المعيار الذي تتجدد به طبيعة العمل، فما كان موافقاً له كان خيراً، وما كان مخالفاً له كان شراً، وفي ضوء هذا يتحدد مركز الإنسان وموقعه من رضاء الله سبحانه وتعالى بالتالي موقعه من الثواب والعقاب. إذ أن العمل الصالح من عبادة وتقوى وإقامة الخير والابتعاد عن الشر، والالتزام بما أمر الله به من أوامر ونواهٍ هو الأساس في تحقيق وتعيين مركز الإنسان بالنسبة للسعادة والشقاء، كما أن العمل وحده تبعاً لماهيته من خير وشر هو الذي يحدّد أيضاً موقع الإنسان في الدنيا والآخرة. وقد ورد في «الصحيحين» عن ابن مسعود قال رسول الله ﷺ: «فوالذي لا إله غيره أن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلاّ ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلاّ ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها».

وعلى هذا نلاحظ أن طبيعة العمل هي التي تيسر المرء للسعادة أو للشقاء فأهل السعادة لييسّرون لها، وأهل الشقاوة فييسرون للشقاوة. كل ذلك يتم بقضاء الله وقدره تبعاً لقوانين ربط الله بها الأسباب بمسبباتها، وهو الذي يعلم بعلمه المسبق أن الأشياء ستقع حسب ما قدرها على صفات مخصوصة وفي أوقات معلومة. فأعمال الإنسان وهي إذ تدخل في شمول سبق علم الله لأن الله سبحانه وتعالى قدّر في علم الأزل أقداراً لا بدّ من أن تتحقق.

وعلى هذا فما على المؤمن بالقضاء والقدر إلا أن يعمل تبعاً لاختياره فيما يرضي الله. فيحرص بهذا على تحقيق الخير والمنفعة، مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه مؤمناً به معتقداً أن النتائج بيد الله وهي مقدّرة تبعاً لمفهوم القضاء والقدر الإسلامية فيما أمرت به أو نهت عنه، فمعنى أنها تقاس بهذا المقياس الشرعي وهو المعيار الدقيق الذي تفرز به الأعمال الحسنة من

---

(1) سورة الطلاق، الآية: 4.

الأعمال القبيحة، والحق من الباطل، والخير من الشر. وبهذا تكون النتائج ثابتة ومقدرة مسبقاً بعلم الله. وإذا كان الأمر كذلك فهذا مدعاة إلى الجرأة والأقدام ويضحى الإنسان في أفعاله مطمئناً غير قلق وغير مبالٍ، متمسكاً بقوله تعالى:

﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ فيقدم على عزم عليه متخذاً له الأسباب فيمضي دون خوف يثنيه أو خطر يصدّه، أو بلاء يمنعه أو صعوبة أو عناء يوهن عزمه، ولم لا يكون الأمر كذلك، طالما أن المؤمن يعلم أن الله هو الغاية المقصودة التي تتحقق بها السعادة والفوز، وأنه بدونه لا صلاح ولا فلاح، ولا نعيم ولا لذة. ومن هنا تتأكد حاجة الإنسان لأن يعبد الله وحده لا يشرك به أحداً، ولا في محبته، ولا في الحلف به، ولا في النذر له، ولا في الخضوع له، وبهذا لا تطمئن النفوس في الدنيا إلاّ بذكره وهي كادحة إليه كدحاً أن الاطمئنان في الدنيا والآخرة يتم برضوان الله سبحانه وتعالى.

وبمقتضى هذاه الإيمان الذي يستلزم حتماً الإيمان بالقدر وبهذا الإيمان يعلم المخلوق أنه لا يملك ضراً ولا نفعاً ولا عطاءً ولا منعاً لنفسه أو لغيره إلا بإذن الله.

فالله سبحانه وتعالى هو الذي خلق الخلق وهو الذي أسبغ على عباده نعمه.

قال تعالى:

﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[1].

وقال تعالى:

---

(1) سورة يونس، الآية: 107.

﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[1].

1 ـ النفع والضرر:

الإنسان لا يملك أن ينفع أو يضر أو يعطي أو يمنع إلا بإذن الله تعالى، فالأمر كله لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، بمعنى أن الله وحده جلّ جلاله المتفرد بالنفع والعطاء، والرفع والخفض، وهو المقلب للقلوب يصرفها كيف يشاء، إذ ما من دابة إلا وآخذ بناصيتها فهو إذن ملاذ اللاجئين وعون المستعينين، إليه يرفع الدعاء وهو الموئل للرجاء، وهو الغني الحميد الكريم والرحيم، والرحيم لذاته، الغني لذاته، القادر لذاته، الحي لذاته، والمحسن لذاته، فإحسانه ووجوده ورحمته من لوازم ذاته ولا يكون إلا كذلك. كما أن قدرته وغناه من لوازم ذاته، فلا يكون أيضاً إلا كذلك، والعباد مخلوقون ولا يتصور أن يحسنوا بقدرتهم وقوتهم ولذاتهم فأكثر ما عندهم للعبد أن يحبوه ويعظموه ليجلبوا له منفعة، ويدفعوا عنه مضرة ولكن هذا لا يكون إلا بتسيير الله وإذنه لهم به، هذا وإن كان الإنسان بطبعه يهدف بعمله إلى منفعة نفسه. ومع ذلك فإن هذا من حكمة الله التي أقام بها مصالح خلقه، إذ قسم بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفع بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً، فإذا تبين هذا ظهر لنا أنه ما من أحد من المخلوقين إلا ويقصد منفعته فيقدم نفسه على غيره، والله وحده الذي يريد الإنسان لمنفعته لا لينتفع به. وهذا وإذا كان الإنسان قد يريد مضرة غيره لمنفعة ذاته فإن الإضرار والنفع سواء للغير أو لذاته لا يمكن أن يتم إلا بمشيئة الإنسان في النفع والضرر لا تكون إلا ضمن مشيئة الله سبحانه وتعالى لأنه وحده هو الذي يأتي بالحسنات وهو الذي يذهب عنا السيئات. وقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال لعبد الله بن عباس:

«واعلم أن الخليقة لو اجتمعوا على أن ينفعوك لم ينفعوك ولم يضروك إلاّ بشيء كتبه الله عليك».

---

(1) سورة فاطر، الآية: 2.

وإذا كان الأمر كذلك فلا يسوغ إذن للإنسان أن يطلب إلا من الله فهو أدرى بمصلحة مخلوقاته، وهو يعلم ويقدر، والمرء لا يعلم مصلحته ولا يقدرها، كما أن الله سبحانه وتعالى يعطي من فضله لمن يشاء دون معاوضة أو منفعة يرجوها من عباده: «فإذا حبسه عنه فاعلم أن هناك أمرين لا ثالث لهما: أحدهما أن تكون أنت الواقف في طريق مصالحك وأنت المعوق لوصول فضله إليك وأنت حجر في طريق نفسك، هذا وهو الأغلب على الخليقة، فإن الله سبحانه وتعالى قضى فيما قضى به أن ما عنده لا ينال إلاّ بطاعته، وأنه ما استجلبت نعم الله بغير طاعته، ولا استديمت بغير شكره، ولا عوقت وامتنعت بغير معصيته، وكذلك إذا أنعم عليك ثم سلبك النعمة فإنه لم يسلبها لبخل منه، ولا استشار بها عليك، وإنما أنت السبب في سلبها عنك، فإن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾[1].

وهكذا نجد أن الإنسان في سلوكه من معصية أو طاعة هو الذي يحقق لنفسه البلاء بما يصيبه من مصيبة أو يحقق لنفسه الخير بما يناله من سعادة. فالخير والشر إذن يتمان باختيار الإنسان لأفعاله وسلوكه، فإذا أزيلت عنه نعمة الله كان ذلك نتيجة سوء اختياره فيما سلك، لهذا فلا يقتضي له أن يشكو ويندب حظه أو سعادته فيعاقب القدر، بل عليه أن يعيد النظر في سلوكه فلا يظلم أحداً، ويعلم أن ما دهاه أو أصابه، إنما هو نتيجة لفساده وانتكاس قلبه، وإعراضه عما أقرّ به الشرع، قال تعالى:

﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾[2].

فالإنسان إذن عليه دائماً أن يستعين الله في أفعاله وتصرفاته ويطلب منه الهداية والتيسير وأن يلهمه رشده ويقيه شر نفسه وأن يحسن أخلاقه ويصرف عنه السيئات. وقد روي عن «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ في دعاء

---

(1) سورة الأنفال الآية 53.

(2) سورة النساء، الآية: 79.

الاستفتاح أنه قال: «اللّهم اهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيء الأخلاق ولا يصرف عني سيئها إلاّ أنت»[1].

وفي الترمذي والمسند من حديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ علم إياه هذا الدعاء: «اللّهم ألهمني رشدي وقني شر نفسي».

فالنفس إذن بطبيعتها قد تفعل الخير أو تفعل الشر، لأن مقتضى حياتها أن لا تكون مجردة عن الفعل، كما هو الحال في الطبيعة إنما فيها مستلزماتها، إذ كل لازم لا بدّ له من ملزم وإن خلق الطبيعة بدون لوازمها ممتنع، ونفس الإنسان دون عمل، أو حركة، أو تحول ممتنع أيضاً، إذ الحركة تقتضي الانتقال من حال إلى حال آخر والإنسان في الأصل كان جاهلاً عاجزاً فقيراً، إنما آتاه العلم والمعرفة والقدرة والغنى، كل ذلك بفضله ورحمته قال تعالى:

﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[2].

وعلى هذا فإن ما يحصل للنفس من كمال وخير فمن الله، وما يحصل لها من عجز وفقر وجهل يوجب الظلم والشر فهو منا ومن حقيقتها، وهذه أمور قديمة وليس لها من نفسها وجود ولا كمال، والأمور العدمية من لوازم وجودها، ولو جعلت على غير ذلك لم تكن هي هذه النفس الإنسانية بل مخلوقاً آخر»[3].

وهكذا نجد أن الإنسان بمقتضى خلقه، خلق للعمل والعبادة، وهذا يقتضي منه فعلاً إيجابياً هو أي الإنسان بصفته المجردة لا يعلم شيئاً فقير محتاج، فإذا تحرك نحو العمل فهو قد اتجه نحو السعي، هو منظور ومراقب في سعيه وعمله، مما يتعين عليه أن يتجه نحو الخير. قال:

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[4].

---

(1) شمس الدين محمد بن قيم الجوزية، طريق الهجرتين، وباب السعادتين ص 64 ـ ط دار الكتب العلمية بيروت 1982.

(2) سورة النحل، الآية: 78.

(3) ابن تيمية نقلاً عن طريق الهجرتين، المرجع السابق، ص 100 بتصرف.

(4) سورة التوبة، الآية: 105

هذا والعمل يحتاج إلى علة وهي الفاعلية، فإذا انعدمت هذه العلة انعدم العمل تبعاً لها، ذلك لأن فعل الإنسان لأي شيء ما، إنما هو إيجاد واقعة أو تصرف، هذا الإيجاد هو المقابل للعدم، والعدم غير قائم لعدم وجود علة لإيجاده. مثال ذلك انعدام استعداد إنسان ما لفعل الخير، يمتنع به أن ينسب فعل الخير إليه لانعدام علة الخير أصلاً هو الاستعداد، فما كان معدوماً لا يمكن أن يقال عنه أنه موجود، فالعدم إذن إنما هو بسبب وجود العلة أو انعدامها وبهذا تتحقق القاعدة أنه: «لا وجود ولا انعدام إلاّ بسبب».

وإذا كان العدم كما قررناه أنه ليس بشيء أصلاً، فما كان ذلك لا يمكن أن ينسب له أنه موجود نتيجة لفعل فاعل. لهذا فإذا فعل الإنسان الشر، فلا يمكن أن يقال أنه صدر عن الله سبحانه، فالله تعالى عن ذلك، إذ «ما ليس بشيء لا يقال أنه مفعول لفاعل فلا يقال: أنه من الله. إنما يحتاج إلى فاعل الأمور الوجودية.. فكل كائن فبمشيئته كان، وما لم لكن فلعدم مشيئته.

والعدم يعلّل بعدم السبب أو الشرط تارة وبوجود المانع تارة أخرى.. والموجود الحادث يضاف إلى السبب المقتضي لإيجاده. أما المعدوم فلا يحتاج استمراره على العدم إلى فاعل يحدث العدم، بل يكفي في استمراره عدم مشيئة الفاعل المختار له»[1].

أما فعل الخير والعمل الصالح والعلم النافع فهي وقائع وقيم تصدر عن النفس، فإذا تخلفت عنها حل محلها أفعال أخرى، لأن النفس لا بدّ لها من أحد الضدين، فإذا لم يعمل الإنسان العمل الصالح ويشتغل به اشتغلت النفس بضده وهو الفاسد الضار. ولكن هذا الضد الفاسد وهو الشر، وإن كان قد خلقه الله لحكمه منه باعتباره وهو الخالق لكل شيء فإن خلق الخير والشر يدخل في شمول قدرة الله وحكمته. ولكن هذا الخير والشر لا يتمّان إلاّ بوجود لوازم وعلل، فإذا انتفت هذه اللوازم كالاستعداد والفعل والاختيار، انتفى ظهورها وتبعيتها عن من قام بها، كما أن الهداية والضلال

---

(1) ابن قيم الجوزية، المرجع السابق، ص 101.

علتان تدخلان في شمول العلل في نسبة الخير والشر إلى الإنسان تبعاً للوازم والاستعداد فإذا كانت النفوس عاجزة معرضة عن الخير فهي نفوس ضالة صماء لا يرجى منها الخير.

قال تعالى:

﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[1].

وهكذا نجد أن أعمال الإنسان من النفع والضرر هي التي تحدد مركزه وموقعه من الخير والشر، فالله إذ خلق الخير والشر خلق حرية الاختيار عند الإنسان ليعمل تبعاً لما يراه ويختاره في حدود هذا الاختيار.

قال تعالى:

﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[2].

أي أن الإنسان في أفعاله من نفع وضرر يعمل تبعاً لاستعداده للخير أو للشر بمعنى أنه يعمل على ما يشاكله أو يناسبه ويليق به، وتبعاً لذلك فإن عدالة الله سبحانه وتعالى لا يمكن أن تساوي بين الخير والشر والضار والنافع، ولا بين الصالحين والمجرمين أو يجمع بين أذكى الخلق وشر الدواب أو أن يكونوا على حالة واحدة من النعيم والعذاب.

قال تعالى:

﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[3].

فالله سبحانه وتعالى قال: هذا مستنكراً المساواة بين هؤلاء ومرشداً لوجوب التفرقة بين المراكز فيمن يفعل الخير والشر أو بين النفع والضرر

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 22 ـ 23.

(2) سورة الإسراء، الآية: 84.

(3) سورة القلم، الآية: 35 ـ 36.

فمساواة الصالح مع المجرم تأباه العقول السليمة ويرفضه المنطق

قال تعالى:

﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[1].

فالله سبحانه وتعالى: «خلق الخبيث والطيب، والسهل والصعب، والفرح والحزن، والضار، والنافع، خلق الإنسان إزاءها ليعمل تبعاً لما أمر به الله، فمن أعرض عن فعل الخير جوزي بعمله تبعاً لقاعدة «الجزاء من جنس العمل».

قال تعالى:

﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾[2].

وقال:

﴿لِيَجْزِىَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[3].

وقال:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْسِبُونَ ٱلْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا۟ يَقْتَرِفُونَ﴾[4].

وهكذا نجد أن كمال القدرة، وكمال الحكمة بخلق الله الأضداد وإنزالها منازلها، ووضع كل شيء في محله تبعاً لسلوك الإنسان ومستوى عمله، كل ذلك بمشيئته وقدرته وحكمته.

فالنفس الإنسانية إذن وما يحصل منها من فعل الشر فهو منها ومن طبيعتها، ولوازم نقصها وانعدام المعرفة، وعدم اتباع أوامر الله سبحانه

(1) سورة الحشر، الآية: 20.

(2) سورة ص، الآية: 28.

(3) سورة إبراهيم، الآية: 51.

(4) سورة الأنعام، الآية: 120.

وتعالى: «أما ما يحصل لها من خير ونفع فهو من الله سبحانه وتعالى ومن فضله ورحمته».

هذا وإذا كان الإنسان جاهلاً ظلوماً بالطبع والضرورة على ما أخبرنا الله سبحانه وتعالى بقوله:

﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[1].

معنى ذلك أن النفس هي ظالمة نفسها فهي الظالمة المظلومة وإن الكمالات التي كان وجودها سبباً لكمالات أخرى قد عدمت، فصار عدمها مستلزماً لعدم تلك الكمالات التي لا سعادة لها بدونها، وهكذا نجد أنه إذا عدمت النفس هذا الكمال المستلزم لكمال آخر مثله أو أعلى منه - لا سيما وأنها موصوفة بالظلم والجهل - صارت مستلزمة للشر وقوة شرها وضعفه بحسب قوتها وضعفها في ذاتها. ودليل ما ذكرناه: أن أول نقص دخل، كان على أبي البشر وسرى إلى أولاده وكان من عدم العلم والعزم.

قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾[2].

هذا النسيان سواء تم عن عدم العلم أو عدم الصبر فهو أمر عدمي وقد أدرك آدم هذا عندما دخل عليه النسيان. قال تعالى على لسانه:

﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[3].

فالسيئات التي تقع من الفعل الضار تستدعي طلب الغفران من الله سبحانه وتعالى ليمتنع أثرها وعقابها، ويوقي العبد من مضارها وآثارها، إذ المغفرة تمنع الشر والرحمة توجب الخير إذ الرحمة يوجد ما تصلح به النفس وتصير عالمة به. وكما أن المغفرة تمنع الشر والرحمة توجب الخير.

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 72.

(2) سورة طه، الآية: 115.

(3) سورة الأعراف، الآية: 23.

والرب سبحانه إن لم يغفر للإنسان فيقيه السيئات ويرحمه فيؤتيه الحسنات وإلاّ هلك ولا بدّ إذا كان ظالماً لنفسه ظلوماً بها، فإن نفسه ليس عندها خير يحصل له منها، وهي متحركة بالذات فإن لم تتحرك إلى الخير تحركت إلى الشر فضرت صاحبها، كونها متحركة بالذات من لوازم كونها نفساً، لأن ما ليس حساساً متحركاً بالإرادة فليس نفساً»[1].

وهكذا نخلص إلى قول:

أن النفس الإنسانية بالضرورة لديها الاستعداد للفعل الضار والفعل النافع وأن فيها الأضداد، فإذا انعدمت فيها الصفات الحسنة حلت محلها صفات الشر كما أن النفس الإنسانية بطبيعتها متحركة الإرادة تبعاً لصفة الاختيار والحرية التي منحها الله لعباده وأن أفعال العباد الخيرة النافعة إنما تكون بهدى من الله. وأما أفعالهم الضارة فتكون بما كسبت أيديهم. وأن الفعل الضار والنافع يدخل في شمول علم الله المسبق وفي تنظيم قضائه وقدره. كما أن أفعال العباد عامة تتم باختيارهم وفي حدود إرادتهم المتحركة ومشيئتهم، على أن مشيئتهم جميعاً تدخل تحت مشيئته، فما يشاءه الله كان وما لم يشأه لم يكن، وأن الإنسان بطبيعته ظالم لنفسه ظلوم لها، فلا بدّ له من اللجوء إلى الله سبحانه وتعالى لطلب المغفرة والرحمة، وما المغفرة تمنع الشر، فإن الرحمة توجب الخير، والله في أفعال العباد يحب خيرها ويأمر به ويكره شرها وينهى عنه ولله الحكمة في خلقه وعلمه.

2 ـ الأخذ بالأسباب:

إن من مقتضيات القضاء والقدر الأخذ بالأسباب بمعنى أنه على الإنسان أن يعد العدة والأسباب فيما يرجوه وفيما يريده من النتائج لأن الله سبحانه وتعالى خلق الأسباب والعلل لكل النتائج، فالله مشيراً إلى ذلك:

﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾[2].

---

(1) ابن قيم الجوزية، المرجع السابق، ص 106 ـ 107 بتصرف.

(2) سورة الكهف، الآية: 84 ـ 85.

ولهذا فلا يسوغ للمؤمن أن يهدف إلى عمل ما دون أن يتخذ الأسباب له، سواء أمر لا يسوغ تركه، وتبقى النتائج بيد الله يصرفها على الوجه الذي يشاء، فمثلاً من يصيبه المرض ويرجو الشفاء عليه أن يتخذ أسباب الشفاء، وهذا ما بيّنه رسول الله ﷺ من ضرورة الأخذ بالأسباب المشروعة. وهي من القدر، وقد قيل له: أرأيت رقى نسترقي بها، وتقى نتقي بها وأدوية نتداوى بها؟ هل ترد من قدر الله شيئاً؟ فقال: هي من قدر الله»[1]، وقد أمر رسول الله ﷺ بالتداوي أخذاً بالأسباب، فقد روي عن أسامة بن شريك قال: أتيت النبي ﷺ، وأصحابه فكأنما على رؤوسهم الطير، فسلمت ثم قعدت فجاء الأعراب من هنا وهنا فقالوا: يا رسول الله أنتداوى، فقال: تداووا. فإن الله عز وجل لم يضع داء إلاّ وضع له دواء واحد وهو الهرم[2].

وقد حضّ ابن قيم الجوزية على وجوب الأخذ بالأسباب فقال:

«لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله تعالى.. وإن تعطيلها يقدح في نفي التوكل.. وإن تركها عجزاً ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضرّه في دينه ودنياه، ولا بدّ من هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلاّ كان معطلاً للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلاً، ولا توكله عجزاً..»[3].

كما جاء في شرح القصيدة الطحاوية: «وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وإن الأمور إذا كانت مقررة فلا حاجة إلى الأسباب. وهذا فاسد فإن الاكتساب: منه فرض، ومنه مستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام.. وقد كان النبي ﷺ أفضل المتوكلين يلبس لامة الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب»[4].

وهكذا نجد أن الأخذ بالأسباب أمر ضروري. ولا يسوغ للمسلم

---

(1) ابن قيم الجوزية زاد المعاد في هدى خير العباد، جـ 3 ص 67، المطبعة المصرية.

(2) حسن صحيح رواه الأربعة، مختصر أبي داود ص 346.

(3) زاد المعاد، المرجع السابق، جـ 3 ص 67.

(4) شرح العقيدة الطحاوية ص 301 ط المكتب الإسلامي، 1391 هـ.

تركه، وهو شرط لازم كاف لتوقع النتائج التي يرغبها الإنسان من أفعاله وتصرفاته، فمن يريد النسل مثلاً عليه أن يتخذ أسبابه المؤدية له وهو الزواج، إذ أنه علة في النسل المشروع ومع ذلك فإذا تحقق السبب فقد تتحقق النتائج وقد لا تتحقق، لأن الأخذ بالأسباب لا يعني دائماً وجوب تحقيق إلزامية النتائج وهو النسل، لأن النسل أمر يتم بمشيئة الله قال تعالى:

﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾[1].

وعلى هذا فالأخذ بالأسباب أمر حض عليه الشرع، والإعراض عن الأسباب المأمور بها قدح في الشرع[2] وقد أمر رسول الله ﷺ بأن الله يسر كل عبد لما خلق له، فجعل عمله سبباً لنيل ما خلق له من الثواب والعقاب فلا بدّ من إثبات السبب والمسبب حميعاً[3].

3 ـ التوكل على الله:

المراد بالتوكل أن يعتمد الإنسان على الله ويستعينه على أفعاله وتصرفاته بعد أن يتخذ الوسيلة والأسباب. لأن أفعال الإنسان وتصرفاته إن كانت تتم باختياره بيد أن نفاذها يقتضي الاعتماد على الله والتوكل عليه، باعتبار أن قوى الإنسان تبقى قاصرة أمام قوة الله سبحانه وتعالى وقدرته وأن الإنسان لا حول ولا قوة إلاّ بالله العليّ العظيم، فإذا انقطع أو أعرض عن طريق التوكل على الله هلك. هذا والتوكل من صفات المؤمنين بل هو شرط من شروط الإيمان ومن لوازمه ومقتضياته فإذا انتفى التوكل انتفى الإيمان.

قال تعالى:

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[4].

---

(1) سورة الشورى، الآية: 49 ـ 50.

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوي جـ 8 ص 528.

(3) ابن قيم الجوزية، المرجع السابق، ص 263.

(4) سورة المائدة، الآية: 23.

وقال تعالى على لسان موسى عليه السلام:

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾[1].

فجعل دليل الإسلام وصحته التوكل على الله. وقد وردت آيات عديدة تشير إلى ذلك فقال تعالى مؤكداً على ربط الإيمان بالتوكل بقوله:

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[2].

فالتوكل على الله إذن من مستلزمات العقيدة الإسلامية بما فيها الإيمان بالقضاء والقدر، كما أنه من مستلزمات الحياة فهو باعث على الطمأنينة وهدوء النفس والرضا بالنتائج والتسليم بقضاء الله وقدره وهو الباعث أيضاً على تحقيق الأمل بالعزم والجرأة والإقدام، كما أنه مدعاة إلى العزم والعمل لتحقيق الأمل الذي ينشده الإنسان من فعله أو تصرفه، قال تعالى مرشداً إلى ذلك:

﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾[3].

هذا و التوكل على الله فيه معنى الإسناد والاعتماد على الله سبحانه وتعالى وفيه تحقيق وإثبات للإيمان بقضاء الله وقدره، وكلما ازداد التوكل على الله ازداد الإيمان.

قال تعالى:

﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[4].

وهكذا نجد أن قوة التوكل وضعفه يتعلق بقوة الإيمان فكلما ازداد

---

(1) سورة يونس، الآية: 84.

(2) سورة آل عمران، الآية: 122 ـ 160 وسورة المائدة، الآية: 11، وسورة التوبة، الآية: 51، وسورة إبراهيم، الآية: 11، وسورة المجادلة، الآية: 10، وسورة التغابن، الآية: 13.

(3) سورة آل عمران، الآية: 159.

(4) سورة آل عمران، الآية: 173.

وقوي الإيمان قوي التوكل على الله، وكلما ضعف الإيمان ضعف التوكل، وبهذا يستدعي الإيمان دائماً التوكل، كما ويكون التوكل دليلاً على الإيمان لأن الله سبحانه وتعالى قد جمع بين التوكل والعبادة وبين التوكل والإيمان، وبين التوكل والإسلام وبين التوكل والتقوى، وبين التوكل والهداية.

أولاً: التوكل والعبادة:

أما الجمع بين التوكل والعبادة فقد أورد بها آيات عدة فيها جمع العبادة مع الاستعانة.

قال تعالى:

﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[1].

أما العبادة إذ تقتضي انقياد النفس الأمارة لأحكام الله تعالى، وصورته وقالبه الإسلام ومعناه وروحه الإيمان، ونوره الإحسان، هذه لعبادة لا بد لها من الاستعانة وهي طلب العون من الله لتمكينه من الفعل أو بما يوجب اليسر عليه، والمراد بإياك نستعين أنها دلالة على نفي الاستغلال فيه، وأنه بإذن الله تعالى وإعانته كما يشير إليه لا حول ولا قوة إلا بالله[2].

ففي هذه الآية، ربط العبادة بالاستعانة وفي آيات أخرى ربط التوفيق بالله. وقصره عليه سبحانه وتعالى، كما أوجب الاعتماد عليه فهو وحده يجب الاعتماد عليه توكلاً، إذ هو المرجع وإليه المناب، قال تعالى حكاية عن شعيب أنه قال:

﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾[3].

فالتوكل على الله مصاحب للصادق المحب والمتقرب إلى الله الذي هو المرجع وإليه المصير. قال تعالى حكاية عن أوليائه وعباده المؤمنين:

---

(1) سورة الفاتحة، الآية: 5.

(2) محمود الألوسي - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، ج ص 87 وما بعدها.

(3) سورة هود، الآية: 88.

﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾[1].

وقال تعالى مخاطباً رسوله محمداً ﷺ:

﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾[2].

وقال تعالى مشيراً إلى انفراده بالربوبية والألوهية وأن مقتضى هذا أن يكون التوكل عليه، فربط بين التوكل والربوبية والألوهية.

قال تعالى:

﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾[3].

هذا وقد أوجب الله تعالى تعميم الاتكال عليه في كل شيء، لأن الأمر كله يرجع إليه سواء في السماء أم في الأرض، سواء ما يتعلق بغيب السمٰوات والأرض أم ما يتعلق بالعبادات والمعاملات.

قال تعالى:

﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[4].

هذا والتوكل على الله قد يتحقق مدلوله باللجوء إلى الله والاعتصام بحبله.

قال تعالى:

﴿فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[5].

---

(1) سورة الممتحنة، الآية: 4.
(2) سورة المزمل، الآية: 8 ـ 9.
(3) سورة الرعد، الآية: 30.
(4) سورة هود، الآية: 123.
(5) سورة الحج، الآية: 78.

ثانياً: التوكل والإيمان:

لقد سبق أن بيّنا أهمية التوكل ودلالته على الإيمان وقد أورد الله سبحانه وتعالى هذا الربط بينهما في آيات عديدة منها:

﴿قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾[1].

وقوله تعالى:

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2].

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[3].

ثالثاً: التوكل والإسلام:

لقد ربط الله سبحانه وتعالى التوكل بالإسلام، والإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله سبحانه وتعالى لنا فقال: إن الدين عند الله الإسلام، والأسلام هو خضوع الإنسان إلى الله والاستسلام لأحكامه وتشريعاته، والإسلام بمقتضى الإيمان، فمن كان مؤمناً، فهو كان مؤمناً، فهو مسلم عالم بتعاليم الله، قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً». هذه الأركان العملية الهامة التي بني الإسلام عليها، وهذه الأعمال كلها تقتضي للقيام بها وتنفيذها الاتكال على الله. قال تعالى مشيراً إلى ذلك:

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾[4].

والمسلم إذن لا يمكن أن يتخلى عن التوكل على الله والاعتماد عليه.

---

(1) سورة الملك، الآية: 29.

(2) سورة المائدة، الآية: 23.

(3) سورة آل عمران، الآية: 122.

(4) سورة يونس، الآية: 84.

رابعاً: التوكل والتقوى:

لقد قرن الله سبحانه التوكل بالتقوى لما لها من أهمية عظمى حتى في العبادات، فتقوى الله لتحقيقها تقتضي أيضاً الاتكال على الله لأن ثمار التقوى تحقق بالاتكال على الله. قال تعالى مخاطباً نبيّه:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَۗ﴾[1].

إلى قوله تعالى:

﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾[2].

كما وقد أشار الله تعالى إلى أهمية التقوى وأنها باب التيسير والرزق، فمن قرنها بالتوكل كفاه الله كل شيء. قال:

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۞ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾[3].

خامساً: التوكل والهداية:

إن الهداية نتيجة للتوكل، فالتوكل والهداية متلازمان، كما أن التوكل موجب لثبوت الحق والإيواء إلى ركنه، والحق مؤيد من الله وهو وليه وناصره ومؤيده فصاحب الحق يتوكل على الله ولا يخاف طالما هو على الحق، قال تعالى لنبيه ﷺ:

﴿فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلۡحَقِّ ٱلۡمُبِينِ﴾[4].

ومن كان على الحق المبين لا يخشى أحداً لا سيما وقد هداه الله السبيل، وقد قال تعالى على لسان رسله لقومهم في مقام التعجب والإقرار بالتوكل والعمل به:

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 1.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 3.

(3) سورة الطلاق، الآية: 2 ـ 3.

(4) سورة النمل، الآية: 79.

﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا﴾[1].

فالتوكل والهداية كل منهما متمم للآخر، إذ لا تقوم هداية دون توكل على الله كما لا يتم التوكل دون هداية. والهداية بها تتحقق مصلحة الإنسان في دنياه وآخرته مهما تكن مراتبها وأنواعها، سواء كانت خاصة أم عامة. وقد قال الإمام ابن قيم الجوزية في مراتب الهداية ما يلي: «أما مراتب الهداية فأربع: المرتبة الأولى: الهدى العام. وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها وهذا أعم مراتبه.

المرتبة الثانية: الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح معاشها وما العبد في معاده. وهذا خاص بالمكلفين. وهذه المرتبة أخص من المرتبة الأولى وأعم من الثالثة.

المرتبة الثالثة: الهداية المستلزمة للاهتداء وهي هداية التوفيق والإلهام.

المرتبة الرابعة: الهداية يوم المعاد إلى طريق الجنة أو النار[2].

فالملاحظ في المرتبة الأولى: إن الهداية فيها تتعلق بسلوك الإنسان لهدايته لطريق معاشه وإرشاده إليه بحفظ بقاءه وليحقق مصلحته. قال تعالى في هذا الخصوص:

﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾[3].

وقال تعالى:

﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[4].

ولا شك أن هذه الهداية لا بدّ لتحقيقها من التوكل على الله وهي تدخل في إطار القضاء والقدر.

أما المرتبة الثانية: فهي هداية التكليف وهي تتم عن طريق الأنبياء

---

(1) سورة إبراهيم، الآية: 12.

(2) ابن قيم الجوزية، شفاء العليل الباب الرابع، (بحث في الهدى والضلال ومراتبهما).

(3) سورة الأعلى، الآية: 3.

(4) سورة طه، الآية: 50.

والرسل لتعليم الناس أمور دينهم بعد دعوتهم إلى صراط مستقيم كي لا يكون للناس على الله حجة.

قال تعالى:

﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾[1].

وقال تعالى:

﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[2].

وقال تعالى:

﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[3].

هذه الهداية التي تفيد الدعوة والإرشاد تحتاج أيضاً إلى هداية الله لتوفيق الإنسان إلى صراط مستقيم قال تعالى:

﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[4].

ومع ذلك فقد لا تتحقق الهداية حيث يتم الإعراض عنها.

قال تعالى:

﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾[5].

فمثل هؤلاء قد أعرضوا عن الهداية باعتبارهم قد قفلوا عقولهم وقلوبهم وأبصارهم واستحبوا العمى على الهداية.

أما المرتبة الثالثة من الهداية: وهي مرتبة العمل بالتكليف وانفتاح قلب الإنسان وعقله له وحرصه على تحقيق الهداية بما يقوم من أعمال ترضي الله

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 20

(2) سورة الإسراء، الآية: 15.

(3) سورة النساء، الآية: 165.

(4) سورة يونس، الآية: 25.

(5) سورة فصلت، الآية: 17.

ورسوله ليخرجه من الظلمات إلى النور بحيث يوفقه الله في هذا المسلك.

إذ من لم يحرص على هداية التكليف ويعمل من أجلها ضال ولا هادي له.

قال تعالى:

﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾[1].

وقال:

﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾[2].

وقال: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾[3].

وقال تعالى:

﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[4].

أما المرتبة الرابعة: فهي مرتبة الجزاء في الآخرة عن الأعمال التي تمت في الدنيا. فهي الهداية إلى الجنة أو الهداية إلى النار بدليل قوله تعالى:

﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾[5].

هذه الهداية إنما هي هداية للجنة. أما الهداية إلى النار فقد قال تعالى:

---

(1) سورة النحل، الآية: 37.
(2) سورة الكهف، الآية: 17.
(3) سورة الأعراف، الآية: 186.
(4) سورة الجاثية، الآية: 23.
(5) سورة محمد، الآية: 4 ـ 5.

﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾[1].

وهكذا نجد أن الهداية لا يمكن أن تتم إلاّ بالتوكل على الله والعمل فيما أمر الله به ونهى عنه.

وإن التوكل لا يمكن أن يتركه الإنسان فإذا تركه ضلّ عن طريق الهداية إذ المتوكل على الله لا بدّ وأن يعمل وإن التوكل دون عمل لا يحقق شيئاً، وقد نهى عنه الإسلام ورفض التوكل مع التكاسل. وقد روى أنه: «لما بكت عمر بن الخطاب جماعة من أهل اليمن كانوا يحجون بلا زاد، فذمّهم»، قال معاوية ابن قرة: لقي عمر بن الخطاب ناساً من أهل اليمن، فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن المتوكلون. قال: بل أنتم المتآكلون، إنما المتوكل الذي يلقي حبة في الأرض ثم يتوكل على الله[2].

«وقال سعد بن عبد الله: من طعن في الحركة فقد طعن في السنة، ومن طعن في التوكل فقد طعن في الإيمان، فالتوكل حال النبي ﷺ، والكسب فمن عمل على حاله، فلا يتركن سنته»[3].

هذا وبما أن الهداية التي ذكرناها هي من مشيئة الله في الإطار العام فقد قضت سنّة الله أن يوجدها لخير الناس في دينهم ودنياهم، فقد خلق لها الأسباب، فأوجب التكليف بما أنزله على رسله مبشرين ومنذرين يبينون للناس طريق الهداية والعمل من أجلها ومع ذلك فإنه لتحقيقها تدخل في نطاق مشيئة الإنسان بعمله يرضي الله ورسوله، لأنها تقع أيضاً في نطاق مسعى الإنسان حيث يملك بسعيه وبإرادته أن يهتدي.

قال تعالى:

---

(1) سورة الصافات، الآية: 22 ـ 23.

(2) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، جامع العلوم والحكم ص 384 ط البابي، الحلبي ط 3 ـ 1962.

(3) ابن قيم الجوزي، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، جـ 2 ص 116 ط أنصار السنة المحمدية 1956.

﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾[1].

فهداية التكليف إذن يتم بعمل الإنسان وانصياعه لأوامر الله فإذا فتح الناس قلوبهم للإيمان وتوكلوا على الله. قال تعالى مشيراً إلى هذا الصنف من الناس:

﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ۖ﴾[2].

فالتوكل والهداية أمران متلازمان وقد أشار ابن قيم الجوزية إلى أهمية التوكل وربطه بالعلم والهدى والحق والعمل فقال: «وإن التوكل يجمع أصلين: علم القلب وعمله، أما علمه فيقينه بكفاية وكيله وكمال قيامه بما وكله إليه، وتفويضه وتسليمه أمره إليه، ورضاه بتصرفه له فوق رضاه بتصرفه هو لنفسه، فبهذين الأصلين يتحقق التوكل، وهما جماعة. وإن كان التوكل دخل في عمل القلب من علمه، كما قال الإمام أحمد: «التوكل عمل القلب، ولكن لا بدّ فيه من العلم وهو إما شرط فيه، وإما جزء من ماهيته، والمقصود أن القلب متى كان على الحق كان أعظم لطمأنينته ووثوقه بأن الله وليّه وناصره وسكونه إليه، فما له أن لا يتوكل على ربه؟ وإذا كان على الباطل علماً وعملاً أو أحدهما، لم يكن مطمئناً واثقاً بربه، فإنه لا ضمان له عليه، ولا عهد به عنده، فإن الله لا يتولى الباطل ولا ينصره، ولا ينسب إليه بوجه، فهو منقطع النسب إليه بالكلية، فإنه سبحانه هو المرفق، وقوله الحق، ودينه الحق، ووعده الحق، ولقاؤه حق، وفعله حق، ليس في أفعاله شيء باطل، بلا أفعاله سبحانه بريئة من الباطل، كما أقواله كذلك، فلما كان الباطل لا يتعلق به، بل هو مقطوع البتة كان صاحبه كذلك، ومن لم يكن له تعلق بالله العظيم، وكان منقطعاً عن ربه، لم يكن الله وليه ولا ناصره ولا وكيله، فتدبر هذا السر العظيم في اقتران التوكل والكفاية بالحق والهدى وارتباط أحدهما بالآخر» ثم خلص إلى القول: «إن التوكل أصل لجميع

---

(1) سورة الإسراء، الآية: 15.

(2) سورة الأعراف، الآية: 43.

مقامات الإيمان والإحسان، ولجميع أعمال الإسلام، وإن منزلته منها منزلة الجسد من الرأس. فكما لا يقوم الرأس إلاّ على البدن، فكذلك لا يقوم الإيمان ومقاماته وأعماله على ساق التوكل»[1].

(1) ابن قيم الجوزية، طريق الهجرتين، وباب السعادتين ص 257 ـ 258.

خاتمة

نخلص في ختام بحثنا إلى القول: إن الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء خلق الكون وما فيه من كائنات من جماد وأرض وبحار، وسماء وأفلاك وكواكب وحيوانات، ونبات كلها مسخرة للإنسان الذي خلقه في أحسن تقويم مستخلفاً في الأرض وممتعاً بحريته وإرادته في أفعاله وتصرفاته التي تدخل في حدود مشيئة الله التي هي مشيئته وعلمه السابق بها، إذ أن سلوك الإنسان وتصرفاته في الحياة ما هي إلا مظهر من مظاهر عقيدته وإيمانه، فإذا صلحت العقيدة صلح السلوك، وإذا فسدت فسد التصرف واهتزت القيم وضاعت الأخلاق وانحط المجتمع، فقوام الحياة بما فيها من عدل وحب وسلام وحلال وحرام وخير وشر مرده إلى العقيدة، لهذا فقد أرسل الله رسله مبشرين ومنذرين داعين إلى الطريق المستقيم طريق الحق والخير لإيمان الناس بالدين القويم، دين الله وهو الإسلام. معلنين أن الإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان العقيدة. وأن الله سبحانه وتعالى المالك لنا صيتنا والمنعم علينا والرّازق لنا من الخير والثمرات وأنه أقام هذا الكون فأقام فيه قوانين وأنظمة وخلق فينا الموت والحياة ليبلو الناس أيهم أحسن عملاً. وأن الحياة وما فيها من نفع وخير إنما هي مظهر من مظاهر صفات الله جلّ وعلا المتسمة بالكمال، وأنه بموجب عمله المسبق يكشف كل شيء ما هو عليه في واقع الأمر، وأن ليس للأحداث والوقائع الكونية قوة إيجاد نفسها أو إعدام ذاتها، فالكل يتم بمشيئته وقدرته، فصفة العلم عند الله تتناول كل شيء، سواء ما يكون واجباً عقلاً أو ما يستحيل وجوده، أم ما يمكن أن يكون وما مضى منه أو ما لم يمض. وما هو كائن في الحاضر، وما سيكون في المستقبل، وما سوف لا يمكن أن يكون، وأنه بالنظر إلى عمله سبحانه وتعالى في كل شيء في أبدع صورة من صور الإبداع والحكمة والاتفاق دون إكراه.

قال تعالى:

﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾[1].

فالله سبحانه وتعالى وما أقامه من خلق خاضع له، أقامه بمشيئته ووضع له قوانين وأنظمة لا يملك أحد تبديلها أو تغييرها أو التحرر منها أو الخروج عنها. كما وخلق الإنسان ومتعه بالعقل والإرادة والتمييز بين الخير والشر، وبين الحق والباطل ومنحه الحرية ليختار ويسلك طريق الهدى والخير مبتعداً عن الشر بعد أن أنزل الله شريعته الحقة ليختار الإنسان سلوكه ما يتفق مع هذه الشريعة ضمن دائرة المشيئة الذاتية بحيث لا يكون مجبراً أو مكرهاً، وذلك بما يتاح له اختياراً من الطاعة أو المعصية، بحيث يحاسب أو يعاقب، تبعاً لما قام به من أفعال وتصرفات في نطاق حريته واختياره. أما غير ذلك فهو من قضاء الله وقدره، فحاسة الجوع والإشباع والراحة والتعب والحنان والعطف والميل والحب والأمل والحرص والرزق والحياة والموت والأجل وما إلى ذلك، من صفات وغرائز وإشكال وألوان وأعراق وطاقات وقوى كل ما أودعه الله في مخلوقاته وكونه لا يملك الإنسان خلقها أو دفعها عنه أو تغييرها أو تبديلها فهي في أصل التكوين حتى أن أفعاله الاختيارية التي تتم بمشيئته فلا يملك السلوك فيها كما لا يملك تحقيق النفع والضرر إلا أن يشاء الله لأنّ مشيئة الإنسان مما تدخل في خلق الله أيضاً باعتبار أن إرادة الإنسان وعقله وتميزه وما فيه من قدرات وصفات خلقها الله في الإنسان.

أما الهداية والضلال فمنوطان بإرادة الإنسان فهو إذ يتبع أوامر الله سبحانه وتعالى أو يتجنب نواهيه ومعاصيه يسلكه الله تبعاً لذلك مسلك الهداية أو الضلال، لا سيما وقد زوّد بمقومات من قدرات وصفات وعقيدة وإيمان أيقوم بها على عبادته وألوهيته وحمده وشكره.

قال تعالى:

﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ وَلَهُ

(1) سورة النمل، الآية: 88.

﴿ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[1].

فالله سبحانه وتعالى إذ أنزل العقيدة والشريعة امتحن الناس بطاعته وعبادته وألوهيته واتخذ الحكم لنفسه.

قال تعالى:

﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2].

والإنسان إذ خلقه الله وأمره بالإيمان والطاعة والعبادة ترك بين أيديه كتاب الله وسنّة رسوله بالحقائق والتعاليم الربانية التي تكسبه المعرفة والتي تحقق له الهداية باتباعها، وإذا كانت أفعال الإنسان وتصرفاته تبعاً لما زود به من حرية اختيار تدخل في مشيئته، فقد ابتلاه الله ليقوم بالتكليف وينفذ ما كلفه الله به في نطاق ما لا يتعارض مع قضاء الله وقدره، لأن مشيئة الإنسان إذ هي تقوم بالأفعال من عبادات ومعاملات، فهي تدخل في علم الله المسبق وفي الدائرة الكبرى وهي مشيئة الله سبحانه وتعالى لأن إرادة الإنسان وسلطته وقدرته استطاعته جميعها من خلق الله. والإنسان مجرداً عن قدرة الله ومشيئته لا يملك حولاً ولا قوة. لهذا فإن الإنسان إذ هو مخير في نطاق مشيئته الصغرى فهو مسير وليس بمخير في نطاق مشيئة الله الكبرى، وهي مشيئته في قضائه وقدره.

هذا وقد استعرضنا القضاء والقدر في بحثنا بخطوطه الكبرى مبتعدين عن المذاهب والمدارس المختلفة محاولين قدر الإمكان تبسيط هذا الموضوع الصعب والدقيق آملين أن نكون قد وفقنا إلى ذلك، وسنفرد بإذن الله بحثاً آخر في الإيمان باليوم الآخر وهو القسم الأخير من العقيدة راجياً من الله السداد وهو نعم المولى ونعم النصير.

---

(1) سورة القصص، الآية: 70.

(2) سورة يوسف، الآية: 40.

فهرس المحتويات

